

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 30 العدد 1 2002

أبحاث

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



إهـــــــــداء٢٠٠٦
جامعة الكويت – مركز النشر العلمي
دولة الكويت

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal Online, CD-ROM);
International Political Science Abstract
Psychological Abstracts; Sociological Abs
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

المجلد 30 – العدد 1 – 2002

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01.kuniv. edu.kw/~jss

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 30 – العدد 1 – 2002

الافتتاحية

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

ما يزال العالم يعيش حتى اليوم آثار ما بعد العدوان على «مانهاتن» أو الهجوم على مركز التجارة العالمية في 2001/9/11 في الولايات المتحدة الأمريكية، وسواء أرادت الدول أم لم ترد فإن الانشغال بهذا الحادث الجلل ما يزال موصولا، ولا غرو فإن الاعتداء حدث على الدولة الأولى في عالم اليوم. وسواء أراد الإنسان الفرد أو لم يرد فإن انعكاسات هذا الحادث قد طالت كثيراً من الأفراد، ألم يتأثر الاقتصاد العالمي سلباً؟ ألم تزدد معدلات البطالة؟ ألم تنخفض معدلات النمو؟ بلى؛ لقد حدث كل ذلك فعلاً، الأمر الذي حدا ببعض المنظرين والكتاب أن يتصوروا أن التاريخ العالمي في الألفية الثالثة ينقسم إلى ما قبل هذا الحادث وما بعده، ولكل حادث حديث.

وفي خضم هذا البحر اللجي ما هو حديث العلوم الاجتماعية في هذا الصدد؟ لا مراء في أن هذا العدوان وتداعياته قد أثار تأملات كثير من الأفراد النابهين والبسطاء على حد سواء، هذا فضلاً عن اهتمام كبير بهذا الأمر من قبل كثير من مراكز البحوث والجامعات في عدد غير قليل من بلدان العالم. ولا مندوحة عن تقديم بعض التأملات على ضوء العلوم الاجتماعية.

من الأهمية بمكان - بادئ ذي بدء - أن يعرَّف الإرهاب تعريفاً جامعاً مانعاً، بحيث يجمع كل صور العدوان وأشكال الأذى ضد الأفراد والجماعات والدول، ذلك اعتماد على مفهوم «الحرية المسؤولة»، وعلى هدى المبدأ البسيط: «أنت حر ما لم تضر». كما يتعين - في الوقت نفسه - أن يمنع

* رئيس التحرير، وأستاذ علم النفس بجامعة الكويت.

التعريف المقترح للإرهاب أن يدخل فيه المقاومة المشروعة للاحتلال، والكفاح المسوغ، والنضال من أجل رفع الظلم. والأمل معقود على مؤتمر دولي يعقد لبحث هذه المسألة ونظائرها.

ومن نافلة القول أن نذكر أن بين الإرهاب Terrorism والعنف Violence رابطة متينة، ويا لها من رابطة كريهة! فيمكن النظر إلى الإرهاب على أنه الدرجة المتطرفة من العنف، والرابطة نفسها توجد بين العنف والعدوان Aggression، والموضوعات الثلاثة: الإرهاب والعنف والعدوان من بين موضوعات الاهتمام الرئيسة للعلوم الاجتماعية، وبخاصة علم النفس وعلم الاجتماع والدراسات السياسية، وإذا اتخذنا بحوث علم النفس نموذجاً ومثالاً فقد أجريت على العدوان بحوث شتى.

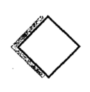
ويُعرَّف العدوان بأنه السلوك الذي يُقصد به إيذاء شخص آخر (جسمياً أو لفظياً) أو تحطيم الممتلكات، والكلمة الأساسية هنا هي كلمة القصد أو النية Intention. وينظر أصحاب التوجه الفرويدي إلى العدوان على أنه التجسيد الشعوري لغريزة الموت (وتسمى ثاناتوس Thanatos نسبة إلى إله الموت عند اليونان)، في حين يرى أتباع «أدلر» أن العدوان إظهار لإرادة القوة Will to Power والرغبة في السيطرة على الآخرين، أما علماء النفس الذين يربطون بين العدوان والإحباط Frustration فإنهم يُعرِّفون العدوان بأنه أي استجابة لموقف مسبب للإحباط. في حين ينظر أصحاب نظرية التعلم الاجتماعي إلى الأفعال العدوانية على أنها استجابات متعلمة من خلال ملاحظة الآخرين وتقليدهم، ثم يحدث بعد ذلك تدعيم لهذه الاستجابات... وغير ذلك كثير من التوجهات النظرية إلى العدوان.

والرأي لدينا أن بحوث العدوان والعنف يمكن أن تمثل أساساً متيناً لفهم ظاهرة الإرهاب، ومن ثم فالدعوة موجهة إلى المتخصصين في العلوم الاجتماعية كافة للإسهام ببحوثهم ونظراتهم في هذا الموضوع.

لقد أنسانا هذا الحادث الجلل وتداعياته وآثاره أن نهنئ القراء الكرام ببدء العام الميلادي الجديد (2002).

ويجدر التنويه بأن هيئة تحرير المجلة قد قررت أن تنتقل – للإشارة إلى أعداد المجلة – من النظام الجغرافي (الفصول الأربعة) إلى النظام العددي (أربعة أعداد)، حيث كان فصل الشتاء يمثل مشكلة، إذ يمتد بين عامين ميلاديين، ولذا فإن الإشارة ستكون إلى أعداد المجلة بأرقامها (1، 2، 3، 4)، وسوف تصدر في الشهور: مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر من كل عام بمشيئة الله.

والله ولي التوفيق.



حالة علم السياسة في القرن العشرين
تاج العلوم... هل استطاع أن يكون علماً سلوكياً؟

نصر محمد عارف*

ملخص: في هذه الدراسة حاولنا تطوير اقتراب مختلف لدراسة حالة علم السياسة في القرن العشرين، وذلك من خلال الدمج بين مداخل ثلاثة لدراسة الأطر والتكوينات المعرفية، وهي تاريخ العلم وعلم اجتماع العلم وإبستمولوجيا العلم، وقد تم توظيف هذه الاقترابات مغزولة معاً في تحليل مراحل تطور علم السياسة التي يمكن حصرها في التالي: أولا، مرحلة استقلال علم السياسة عن العلوم الأخرى مثل: التاريخ والفلسفة والاقتصاد والقانون، وتأسيس تخصص دراسي أو علم مستقل بمعناه المؤسسي والأكاديمي. وثانياً، مرحلة تحول البحث السياسي إلى علم بالمعنى الذي حددته الوضعية المنطقية للعلم، ومحاولة الاقتراب به من العلوم الاجتماعية الأكثر تطوراً مثل علم النفس أو العلوم الطبيعية في دقتها المنهجية. وثالثاً، مرحلة المراجعة والنقد و«المابعديات» مثل ما بعد السلوكية، وما بعد الوضعية، وما بعد الوظيفية، أو ما بعد الحداثة. وعودة الحقل مرة أخرى للارتباط بالعلوم الاجتماعية الأخرى أو عودته ليكون في موضعه السابق تاجا للعلوم أو سقفا للمعبد العلمي.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل تم تناول علم السياسة من الزوايا الثلاث التاريخية والاجتماعية والإبستمولوجية، ثم خلص التحليل إلى تحديد البنية الأنطولوجية للعلم في تلك المرحلة من خلال تحديد جوهره النظري ومقولاته الكبرى.

مصطلحات أساسية: علم السياسة، تاريخ العلم، السلوكية، ما بعد الحداثة، ما بعد السلوكية، نظرية المعرفة الوضعية.

---

* كلية الآداب والعلوم، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة.
وقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

مقدمة:

ربما لا يكون من الضروري الدخول في الجدل الإبستمولوجي حول طبيعة مفهوم العلم، وتحديد ماهيته وخصائصه، حيث ينقسم فلاسفة العلم إلى مدرستين: إحداهما تعرف العلم بأنه «جسد» من المعرفة المتكاملة حول موضوع معين، والأخرى ترى أن العلم هو – في طبيعته – منهج للتعامل مع حقل معرفي معين، فالعلم إما بموضوعه أو بمنهجه، ولكن في كل الأحوال تتحدد حدود العلم بالموضوع الذي يدرسه، فلا يوجد علم إلا وله موضوع معين، حتى وإن عددنا أن العلم بمنهجه، فلا بد والحال هكذا أن نحدد الموضوع الذي يستخدم هذا المنهج لدراسته، ومن ثم يتميز عن أي علم آخر، فالموضوع أو المجال الذي تتم دراسته سابق في الوجود على ذلك الجدل، ومن دونه لا يوجد علم سواء أخذنا العلم على أنه كم من المعلومات حول موضوع معين، أو أنه منهج للتعامل مع ذلك الموضوع، ومن هنا فإن طبيعة العلم تتحدد بطبيعة موضوعه وحدوده الواقعية، فلا بد لكل علم من موضوع واضح المعالم والحدود، فالعلم الطبيعي يعالج أحد موضوعات الطبيعة، والعلم الاجتماعي يعالج مجالاً، أو زاوية من مجالات وزوايا الظاهرة الاجتماعية في صورتها العامة، وبذلك تتعدد العلوم وتختلف طبقاً لتعدد موضوعاتها واختلافها، وتتقاطع العلوم وتتداخل وتتكامل أيضاً طبقاً لعلاقات موضوعاتها بعضها ببعض.

وعلم السياسة ليس سوى انعكاس معرفي لطبيعة الظاهرة السياسية، فالأخيرة تحدد الأول وليس العكس، وبمقدار تعقد الظاهرة السياسية وتداخلها وتشابكها وتساميها، لا بد أن يكون كذلك علم السياسة، والظاهرة السياسية في حقيقتها ظاهرة فوقية تقع في قمة الهرم الاجتماعي، لا موقع تعالٍ، وإنما موقع تحدده طبيعتها، وتفرضه كينونتها بوصفها ظاهرة تتعامل مع موضوع التنظيم الاجتماعي البشري على اختلاف أشكاله ومراحله وهوياته. فما يُعد موضوعاً لعلم مستقل هو جزء من موضوع علم السياسة، وما يُعد ظاهرة كاملة هو بعض من الظاهرة السياسية، فالظاهرة الاجتماعية أو النفسية أو التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية... إلخ هي أجزاء من موضوع علم السياسة، وهي مكونات للظاهرة السياسية من زاوية معينة، وقد يرى بعض المفكرين أن علم السياسة علم تابع لعلوم أخرى وليس علماً مستقلاً، والظاهرة السياسية ظاهرة تابعة معتمدة على غيرها من الظواهر الاجتماعية، وربما لا نحتاج إلى مناقشة تلك الأطروحات، إذ إنها جميعاً صحيحة من زاوية رؤيتها، ولكن ما يهمنا في هذا السياق التأكيد على أن علم

السياسة له طبيعة متميزة تختلف عن باقي العلوم الاجتماعية والطبيعية والإنسانية، ومن ثم فربما لا يكون قابلا لأن يحذو حذوها أو يكون مثلها. وقد أجمعت تقاليد سياسية مختلفة على أن علم السياسة هو قمة هرم العلوم، فقد عدَّ أرسطو أن السياسة تلامس الجوانب المختلفة للحياة العامة التي يجب أن يتعامل الحكام معها بغض النظر عن أهميتها، وأكد أن العلوم الأخرى تتعامل مع المعرفة في صورة محددة، في حين أن علم السياسة يحدد أي هذه المعارف يجب أن يدرس من قبل الدولة، وأيها يجب أن تتعلمه كل طبقة من طبقات المجتمع، وإلى أي مدى يجب أن تتعلمه، وقد فهم Ricci تحديد أرسطو للسياسة على أنه يُعد علم السياسة «سقف المعبد العلمي» وباقي العلوم تمثل أعمدة لهذا السقف، أو هو بتعبير آخر «سيد العلوم» Master Science، وقد استمر هذا الفهم من أرسطو إلي وودرو ويلسون الذي رأى «أنه لا يوجد شيء يشكل أو يؤثر في الحياة الإنسانية يمكن حسبانه غريباً عن طالب السياسة» (Ricci, 1984: 213)، كذلك عرف علم السياسة في التقاليد الإسلامية بأنه علم الرياسة أو تاج العلوم، ومن ثم فإنه في طبيعته ليس كأي حقل معرفي آخر، وتاريخ تطوره خلال القرن العشرين يمثل تجليا لهذا الفرض وانعكاساً واقعياً له، فقد سعى علم السياسة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى سبعينيات القرن العشرين من أجل أن يتحول إلى علم مثل باقي العلوم الاجتماعية وأحياناً الطبيعية، ولكن لم يزل السؤال ثائراً: هل استطاع أن يحقق ذلك؟ أي هل أصبح علم السياسة علماً؟ وهل استطاع أن يستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى؟ وبصورة موجزة هل حقق أهداف رواد منظوراته المعاصرة؟ أو أن الدائرة قد اكتملت وعاد علم السياسة بعد قرن من الزمان إلى السؤال الذي بدأ به؟

وفي هذه الدراسة سوف نحاول رصد التطور في علم السياسة خلال أكثر من قرن، أي منذ ظهور الدعوة إلى استقلال العلم عن العلوم الأخرى إلى اليوم، معتمدا في ذلك على الإطار المنهجي التالي الذي يتكون من ثلاثة اقترابات أساسية هي:

1 – **اقتراب تاريخ العلم:** حيث يتم التركيز على المراحل التاريخية المفصلية التي مر بها علم السياسة في تطوره وخصائص كل مرحلة ومعطياتها.

2 – **اقتراب علم اجتماع العلم ممزوجاً باقتراب علم اجتماع المعرفة:** حيث يتم التركيز على التفاعل بين علم السياسة والمجتمع الذي تطور فيه، ومدى تأثير

المجتمع وقضاياه في تطور الحقل، كذلك مدى تأثير المجتمع الأكاديمي ذاته في دول أخرى في تطور الحقل في دولة معينة، فكأنما التركيز سيكون على الوضع السياسي الداخلي في الدولة موضع الاهتمام أو على التفاعل بين المجتمعات العلمية في دول مختلفة، وتأثير ذلك في تطور علم السياسة.

3 – **اقتراب إبستمولوجيا العلم:** حيث سيتم التركيز على التحولات المنظوراتية، أي التحول في النماذج المعرفية Paradigms وكذلك التحول في النظريات والأطر المفاهيمية التي شكلت الحقل الدراسي في تطوره.

وبسبب طبيعة علم السياسة المتميزة فإن دراسة حالته في القرن العشرين تستلزم تقديم مجموعة من المقدمات التي ينبغي النظر فيها لتمام الفهم وإصابة التحليل.

1 – هناك اعتقاد جازم لدى مؤرخي علم السياسة أن هذا الحقل لا يمكن أن يتطور إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي، وقد خصص ديفيد ايستون كتاباً حرره مع آخرين لهذه القضية (Easton, *et al,* 1995: 1-3)، كذلك يري صموئيل هنتنجتون أنه حيث تكون الديمقراطية قوية يكون علم السياسة قوياً والعكس بالعكس (Mckay, 1991: 469)، ويرى نيوتن، وفاليس أن علم السياسة لا يمكن أن يتطور إلا في مناخ من الحرية والديمقراطية، وربما أكثر من أي علم آخر لأنه يُعد تهديداً للنظم غير الديمقراطية التي يكون رد فعلها أحياناً القضاء عليه أو تهميشه، بل أحياناً يكون كذلك رد فعل الدولة الديمقراطية خصوصاً في وقت الأزمات (Newton, & Valles, 1991: 227-228)، ونتيجة لوجود أنماط متعددة من الديمقراطية فإن هناك أيضاً أنماطاً متعددة من علم السياسة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تطور علم السياسة في ظل الديمقراطية الفردية الليبرالية، أما في أوروبا فهناك أنماط معقدة من الديمقراطية تشتمل على الليبرالية، والكوربراتيه، والنخبوية، والشعبوية، والاشتراكية ومركزية الدولة (Mckay, 1991: 464)، وقد سبق أن أسس جورج سباين في كتابه (تاريخ الفكر السياسي) هذه الأطروحة النظرية مؤكدا على أن علم السياسة جزء من السياسة، وعاداً أن تطور تاريخه لا يتعلق بأي حال من الأحوال بالحقيقة أو الفضيلة أو التعليم الأخلاقي (Saxonhouse, 1983: 5).

2 – إن علم السياسة المعاصر يعد إلى حد كبير مرادفاً لعلم السياسة الأمريكي، فقد أتاحت طبيعة المجتمع والدولة في الولايات المتحدة الأمريكية، فرصة

لظهور مجتمع أكاديمي استطاع أن يعيد تشكيل علم السياسة في العالم إلى حد أن بعض المفكرين عدَّه «علماً إمبرياليا في تأثيره عبر الحدود القومية، وفي تحديده للحقل الدراسي خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه فهو منغلق ومشغول بصورة كاملة بالاهتمامات الأمريكية ويتجاهل أو يغير بصورة راديكالية الخطابات السياسية Discourses المقبلة في أي مكان في العالم، وفي أحيان نادرة يتم أخذ هذه الخطابات بصورة جادة» (Farr, *et al*, 1995: vii)، وفي كل الأحوال فإن علم السياسة الأمريكي جزء لا يتجزأ من التاريخ السياسي الأمريكي وأن الادعاءات حول «الحياد القيمي» و«المناعة من الأدلجة» و«الوضعية العلمية» هي مجرد دعاوى لا تعكس الحقيقة (Ball, 1993: 42-43).

3 – إن تاريخ علم السياسة المعاصر هو تاريخ أقسامه، وكلياته، واتحاداته المهنية، ومؤسسات تمويله، وليس تاريخ أفكار فردية طرحها فلاسفة كما كان الحال قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

4 – تعدد الأطروحات حول المراحل التي مر بها علم السياسة في القرن الأخير، فقد قدم تشارلز ميريام (Merriam, 1925: 49) في دراسة نشرها عام 1925 تصوره لتطور علم السياسة طبقاً لتطور منهجه، حيث قسمه إلى:

أ – المنهج الأولي الاستنباطي حتى عام 1850.

ب – المنهج التاريخي والمقارن في الفترة من 1850-1900.

ج – الاتجاه نحو الملاحظة والمسوح الاجتماعية والقياس في الفترة من 1900-1925.

د – بدايات المعالجة السيكولوجية للسياسة عام 1925.

كذلك قدم ديفيد إيستون (Easton, 1991: 275) تقسيماً يقوم على المنظورات السائدة في كل مرحلة، فرأى أن علم السياسة مر بأربع مراحل هي:

1 – الشكلية القانونية.

2 – التقليدية (غير شكلية وما قبل السلوكية).

3 – السلوكية.

4 – ما بعد السلوكية.

وأخيراً قسمها ميشيل ستاين (Stein, 1991: 170) إلى ثلاث مراحل هي:

1 - مرحلة اكتساب الشرعية التي حاول فيها الحقل إيجاد مؤسساته المستقلة في الفترة من 1875-1950.

2 - مرحلة تمام التأسيس، وهي التي تم فيها تحقيق أهداف المرحلة السابقة.

3 - مرحلة تبني الاتجاهات الواقعية في البحث السياسي، حيث انصرف الجهد إلى أن يركز الحقل وبصورة مباشرة على السياسات العامة والدراسات الإمبريقية.

وفي هذه الدراسة سوف نحاول تطوير اقتراب مختلف لدراسة حالة علم السياسة في القرن العشرين، وذلك من خلال الدمج بين مداخل ثلاثة لدراسة الأطر والتكوينات المعرفية، وهي تاريخ العلم وعلم اجتماع العلم وإبستمولوجيا العلم، وسوف يتم تصنيف هذه الاقترابات مغزولة معا في مراحل تطور علم السياسة التي تقترح هذه الدراسة أن تكون كما يلي:

1 - مرحلة استقلال علم السياسة عن العلوم الأخرى مثل: التاريخ والفلسفة والاقتصاد والقانون، وتأسيس تخصص دراسي أو علم مستقل بمعناه المؤسسي والأكاديمي.

2 - مرحلة تحول البحث السياسي إلى علم بالمعنى الذي حددته الوضعية المنطقية للعلم، ومحاولة الاقتراب به من العلوم الاجتماعية الأكثر تطوراً مثل علم النفس أو العلوم الطبيعية في دقتها المنهجية.

3 - مرحلة المراجعة والنقد و«المابعديات» مثل ما بعد السلوكية، وما بعد الوضعية، وما بعد الوظيفية، أو ما بعد الحداثة. وعودة الحقل مرة أخرى للارتباط بالعلوم الاجتماعية الأخرى أو عودته ليكون في موضعه السابق تاجاً للعلوم أو سقفاً للمعبد العلمي.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل سوف يتم تناول علم السياسة من الزوايا الثلاث التاريخية والاجتماعية والإبستمولوجية، ثم يخلص التحليل إلى تحديد البنية الأنطولوجية للعلم في تلك المرحلة من خلال تحديد جوهره النظري.

أولا: مرحلة الانفصال عن العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى

شهدت هذه المرحلة بداية استقلال علم السياسة بوصفه حقلاً أكاديمياً له بنيته المؤسسية المتميزة، وتمثل هذه المرحلة نقطة فاصلة في تاريخ البحث السياسي منذ نشأته الأولى المؤرخ لها عند الإغريق، وذلك لأنه ولأول مرة يتم نقل

السياسة من مجال بحثي إلى آخر، ومن منهج تحليلي إلى آخر، ومن طبيعة معرفية إلى أخرى، ففي هذه المرحلة قطع البحث السياسي علاقاته وارتباطاته مع حقول إنسانية واجتماعية معينة وارتبط بأخرى، وانخلع من مسلمات إبستمولوجية ليتبنى أخرى، وقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من المحددات والخصائص المتداخلة المتشابكة، والتي يصعب فهم التطور الحادث في علم السياسة دون الإحاطة بها، وتحديدها تحديداً يقترب ما استطاع من الدقة، وأهم هذه المحددات ما يلي:

1 – إن هذه المرحلة لا يمكن أن يتم تأطيرها بحدود زمنية، فلا يمكن تحديدها بداية ونهاية بصورة تاريخية واضحة، إذ إنها بدأت في بعض الدول في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي بعضها ظهرت بواكيرها في النصف الأول من القرن السابع عشر، وفي ثالثها لم تبدأ إلا في سبعينيات القرن العشرين، فعلى الأقل هناك قرن من الزمان تراوحت الدول خلاله في تأسيسها لعلم السياسة بوصفه حقلاً متميزاً، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إن هناك مجتمعات في العالم الثالث ستدخل القرن الحادي والعشرين دون أن تدخل هذه المرحلة.

2 – إذا كان الرصد التاريخي للبنية المؤسسية والأكاديمية لعلم السياسة سوف يركز على مجموعة عريضة من الدول فإن التحليل الإبستمولوجي (أي البنية المعرفية: النظرية والمنهجية) والتحليل الأنطولوجي (أي تحليل جوهر البنية الموضوعية) سوف يركز بصورة أساسية على علم السياسة الأمريكي، الذي هو النموذج الذي تم تعميمه على العالم بصورة أو بأخرى.

3 – إن علاقة علم السياسة الأمريكي بكل من علم السياسة الألماني والبريطاني علاقة جدلية تحتاج إلى بحث مستقل، حيث عُدت التقاليد التعليمية الألمانية والبريطانية وكذلك العلماء والأفكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي القواعد والدوافع والأسس التي قام عليها علم السياسة الأمريكي، إلا أنه سرعان ما تحول التلميذ الأمريكي إلى أستاذ لمعلميه الألمان والإنجليز، بل إن القدرات التعليمية البريطانية والألمانية لم تستطع اللحاق بعلم السياسة الأمريكي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين.

4 – إن الظواهر التي سيتم رصدها قد يكون لها دلالات مختلفة، فظهور كراسي للأستاذية في العلوم السياسية في السويد وفنلندا وهولندا في النصف الأول من القرن السابع عشر لا يعني كثيراً لتطور الحقل على الرغم من أنه عُدَّ نقطة تحول في تطوره في التجربة الأمريكية.

5 – إن هناك مسارات مختلفة لتطور علم السياسة في الدول موضع الدراسة، حيث إن هناك نموذج الظهور المبكر، ثم الركود والجمود، ثم تبني بديل أجنبي مثل حالة الدول الإسكندنافية، وهناك نموذج الظهور القوي والمؤسس نظرياً، ثم الانهيار التام، ثم معاودة الظهور على أسس مستوردة من تقاليد علمية أخرى، مثل حالة ألمانيا، وهناك الظهور المستورد من التقاليد البريطانية ثم الانهيار بسبب استيراد نموذج آخر من التقاليد الماركسية السوفييتية، ثم معاودة الظهور باستيراد النموذج الأمريكي مثل حالة الصين.

وفي هذا السياق سوف نتناول هذه المرحلة من خلال التركيز على محاور ثلاثة هي:

1 – البنية المؤسسية والأكاديمية لعلم السياسة في مرحلة الاستقلال

سيتم التركيز بصورة أساسية على دراسة مجموعة من المؤشرات وتحليلها تلك التي عُدّت مقياساً لاستقلال علم السياسة، وتأسيسه بوصفه حقلاً معرفياً متميزاً عن الحقول الأخرى، وهذه المؤشرات هي:

ظهور مساقات دراسية في الجامعات، متخصصة في علم السياسة وموضوعاته الكبرى.

تأسيس كراسي أستاذية في علم السياسة.

إنشاء أقسام لعلم السياسة في الكليات والجامعات.

ظهور اتحادات مهنية للعاملين في حقل العلوم السياسية خصوصاً الأساتذة والباحثين.

ظهور مجتمع علمي له نموذجه المعرفي المقبول والمتبع من قبل جميع العاملين فيه.

ظهور دوريات علمية متخصصة في علم السياسة.

هذه المؤشرات تمثل انعكاساً أو نتيجة لمجموعة من التفاعلات الاجتماعية والعلمية الداخلية والخارجية مثل: البيئة الاجتماعية والسياسية والتأثيرات العلمية المقبلة عبر الحدود، وإدارة العملية التعليمية، والتأثيرات الشخصية والمؤسسية، وتأثير مؤسسات التمويل والدعم المالي.

وفي السياق التالي سوف نتناول الكيفية التي تم بها تأسيس علم السياسة في

بنية أكاديمية مستقلة تفصله عن البحث السياسي التقليدي الذي كان مرتبطاً بعلوم وحقول معرفية أخرى، وذلك من خلال مطالعة الحالات التالية:

حالة السويد وفنلندا وهولندا

تعدُّ هولندا أسبق الدول في تدريس العلوم السياسية من حيث هي مساق جامعي، حيث بدأ تدريسها في جامعة لايدن عام 1613، وكانت جزءاً من دراسات الأدب والفلسفة، إلا أن أول كرسي أستاذية للعلوم السياسية مستقلا قد أسس فيما بعد الحرب العالمية الثانية (Daalder, 1991: 279). ثم تأتي التجربة السويدية، حيث تم تأسيس كرسي يوهان سكايت Johan Skytte للخطاب والسياسة Discours and Politics في جامعة Uppsala عام 1622، ولكن الأساتذة الذين شغلوا هذا الكرسي لم يركزوا على علم السياسة إلا في أربعينيات القرن التاسع عشر. كذلك الحال في فنلندا، حيث أسس أول كرسي لعلم السياسة في أكاديمية Abo عام 1640، وعرّف من يشغله بأستاذ السياسة والتاريخ (Anckar, 1991: 239). غير أن علم السياسة لم يتطور حتى مطلع القرن العشرين، حيث تبنى علم السياسة الإسكندنافي تقاليد المدرسة الألمانية، وأصبح يركز على القانون الدستوري، والتاريخ السياسي، والمؤسسات وتطورها والفلسفة وتاريخ الأفكار (Anckar, 1991: 188)، ثم بعد ذلك تم التحول إلى التقاليد الأمريكية في الستينيات من القرن العشرين، حيث تم تبني مقولات المدرسة السلوكية (Anckar, 1991: 239).

حالة الولايات المتحدة الأمريكية

لم تعرف الولايات المتحدة الأمريكية الجامعات قبل الحرب الأهلية، حيث لم يكن هناك سوى كليات صغيرة معظمها لجماعات دينية، وتنحصر أهدافها في تخريج المهنيين ورجال الدين، وكانت كل كلية تجمع أشتاتاً من التخصصات، ولم تبدأ الجامعات في الظهور إلا منذ عام 1860 عندما تحولت هذه الكليات إلى جامعات (Ricci, 1984: 30-36)، وقد ارتبط علم السياسة بنشأة الجامعات، حيث لم يكن موضوعا للدراسة في مرحلة الكليات على الرغم من أن الموضوعات السياسية كان يتم تناولها في بحوث التخرج التي ينهي بها الطلاب دراساتهم، ويعد أول مساق يحمل عنواناً سياسياً ذلك الذي قدمته جامعة بنسلفانيا عام 1841، وهو «القانون السياسي» وكان يدرس في قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، حيث تم اعتماد الأعمال السياسية الكلاسيكية بوصفها مادة للتحليل على أساس أنها نماذج للأدب والبلاغة (Ibid: 57).

ثم ظهرت بعد ذلك مجموعة من الأشخاص يمكن أن يطلق على كل منهم «الشخص المؤسسة»، ذلك لأنهم استطاعوا بناء تقاليد أكاديمية، وتكوين جيل من الباحثين، وتأسيس أقسام متخصصة لعلم السياسة، ولعل أبرزهم وأولهم Francais Lieber الذي يُعدُّ أول أمريكي يقدم معالجة منظمة للسياسة في كتاب أصدره عام 1838 وعنوانه: «الأخلاق السياسية»، حيث نظر إلى الإنسان على أنه حيوان متعدد الجوانب، وأن الدراسة السياسية يجب أن تتضمن رؤيته لعلم النفس والدين ومفاهيم الاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية (Lippincott, 1993: 149)، وفي عام 1857 تم تعيينه أول أستاذ لعلم السياسة في جامعة كولومبيا، ثم خلفه تلميذه John Burgess في عام 1880 (Mahoney, 1984:5)، ومع Burgess تبدأ قضية علم السياسة الأمريكي، حيث أدى دور «الشخص الانتقالي» الذي استطاع قيادة من جاءوا بعده والوصول بهم إلى حدود علم جديد، وإن لم يعبر هو نفسه تلك الحدود، فقد أسس أول قسم دراسات عليا في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى يديه تخرجت أول مجموعة من الجيل الأول الذي شكل علم السياسة في أمريكا، ثم في العالم بعد ذلك، فقد درب طلابه على دراسة المؤسسات المحلية لأنها في رأيه تعكس الشخصية القومية للنظام السياسي، وبعد أن مر طلابه بالتجربة اكتشفوا بعد دراسة فاحصة لتلك المؤسسات أنه ليس هناك سوى الفساد وهيمنة الرؤساء وعدم الفاعلية، فبرزت فكرة الإصلاح والاهتمام بالممارسات العملية والعمليات السياسية، وهكذا أصبح طلابه على يساره؛ أي أكثر ثورية منه (Ibid: 17-18)، وفي الوقت نفسه الذي بدأ فيه Burgess في كولومبيا أنشئت جامعة جونز هوبكنز عام 1876، وكانت أول جامعة أمريكية تنشأ بوصفها جامعة وليست كلية، ومن هذه الجامعة تخرجت المجموعة الثانية من علماء السياسة، وعلى رأسهم وودرو ويلسون (Ibid: 12-13).

وفي أوائل التسعينيات في القرن الماضي أنشئت مدرسة علم السياسة في جامعة كولومبيا، وقد تكونت من ثلاثة أقسام، الأول: الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، والثاني: التاريخ والفلسفة والسياسة، والثالث: القانون العام والتشريعات المقارنة، وقد استقل الأخير وأصبح يهتم بصورة أساسية بعلم السياسة. وفي هارفارد عام 1890 أنشئت كلية الآداب والعلوم، وقد كان أحد تخصصاتها الاثنى عشر مخصصا للتاريخ وعلم السياسة، وفي عام 1895 انقسم هذا التخصص إلى قسمين هما: «التاريخ والقانون الروماني» و«الاقتصاد السياسي»، وبحلول عام 1910 تم تحويل هذين القسمين إلى التاريخ والحكومات، والاقتصاد السياسي، ثم استقل قسم الحكومات في عام 1911، وفي تلك الفترة بدأ علم السياسة يستقل بوصفه تخصصاً في جامعة كاليفورنيا عام 1903،

وفي جامعة إلينوى عام 1904، وفي جامعة ويسكنسون عام 1904، وفي جامعة ميتشجان عام 1911، وفي جامعة مينسوتا عام 1915، وفي جامعة ستانفورد عام 1919. وفي عام 1940 رصدت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية 40 جامعة وكلية من أصل 531 خصصت أقساماً لعلم السياسة، في حين قدمت 200 جامعة وكلية مساقات لعلم السياسة في أقسام التاريخ والاقتصاد والأخلاق والاجتماع والفلسفة (Ricci, 1984: 61-64). وفي عام 1903 تم تأسيس الجمعية الأمريكية لعلم السياسة APSA، وبذلك نجح الجيل الأول في تأسيس برامج مستقلة لعلم السياسة، ونجح الجيل الثاني في إيجاد هوية مستقلة للعلم منفصلة عن التخصصات الأخرى مثل التاريخ والاقتصاد والاجتماع والقانون والفلسفة، ومهد الطريق أمام الجيل الثالث ليدشن الثورة السلوكية (Ibid: 77).

حالة بريطانيا وفرنسا وكندا

تُبرز مطالعة تطور علم السياسة في هذه الدول الثلاث تأثر بريطانيا بالتقاليد التعليمية الفرنسية، وتأثر كندا بكلتيهما، ففي فرنسا نجد أن علم السياسة على الرغم من أنه ظهر بوصفه مصطلحاً قبل علم الاجتماع، فإنه لم يوجد مجتمعاً علمياً قوياً، ولم يدفع بموضوعه إلى الحقل الفكري حتى ستينيات القرن العشرين، وينقسم تاريخ علم السياسة في فرنسا إلى مرحلتين:**المرحلة الأولى** من عام 1870 إلى عام 1960، وقد كان الحقل فيها ذا هوية مهنية ضعيفة لأسباب منها: أ – إنه كان علماً للنخبة ذات الاهتمامات المتعددة الذين استخدموه مادة للحوار والمطارحات حول القضايا العامة ب – سيطرت عليه مناهج التحليل التاريخي والتحليل القانوني الشكلي للدولة ج – كان هدفه تعليم المواطن من خلال النقاش بغية صنع المواطن المستنير د – اعتمد العلم على السياسيين وموظفي الخدمة المدنية بوصفهم مصدراً ومرجعية للتحليل السياسي. و**المرحلة الثانية** من عام 1960 إلى عام 1989، وفيها أصبح العلم له تخصص وهوية ومجتمع علمي (Leca, 1991: 150-155).

أما في بريطانيا في القرن التاسع عشر فقد سادت التقاليد السقراطية، حيث التركيز دائماً على التساؤل النقدي حول المفاهيم الأساسية والافتراضات أكثر من الاهتمام ببناء علم منظم، وقد انعكس ذلك على البنية التعليمية التي ركزت على الحوار للتمرين العقلي (Hayward, 1991: 93)، ثم جاءت اللحظة التاريخية الفاصلة في تطور علم السياسة البريطاني بتأسيس مدرسة لندن للاقتصاد والسياسة عام 1895، وقد سجل أول أساتذتها Graham Wallas أن مؤسسي هذه المدرسة تبنوا نموذج مدرسة باريس الحرة للعلوم السياسية، غير أن مدرسة لندن أخفقت في

تحقيق أداء مماثل لمدرسة باريس في تدريب النخبة لخدمة الدولة، ومن ثم جاءت المحاولة الثانية في الثلاثينيات من القرن العشرين بتأسيس College Nutfield في جامعة أكسفورد، وكان هدفها تجسير الفجوة بين المجالين النظري والعملي في الممارسة السياسية، وقد أخفقت هذه التجربة أيضاً بسبب الطبيعة السرية لموظفي الخدمة المدنية البريطانية وعدم رغبتهم في مناقشة قضاياهم العملية، وقد مثل ذلك إعاقة لعلم السياسة البريطاني في أن يتحول إلى علم إمبيريقي لعدم القدرة على الوصول إلى المعلومات الأساسية، فالذين يعلمون لا يكتبون، والذين يكتبون لا يعلمون، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، وشارك العلماء في الإدارة الحكومية، وجاء بعد ذلك التأثير الأمريكي، وبدأ التحول نحو تبني علم السياسة الأمريكي، وتم إنشاء أول جمعية مهنية لعلم السياسة في عام 1950 (Ibid: 94-96).

أما نموذج كندا فقد كان محطة للتجربتين السابقتين، حيث تم إنشاء أول كرسي لعلم السياسة الذي أطلق عليه حينذاك «الاقتصاد السياسي» في جامعتي تورنتو عام 1888، وكوين عام 1889، وكان تدريس علم السياسة يتم على شاكلة جامعتي أكسفورد وكمبردج في بريطانيا، وقد فهم علم السياسة في كندا – اتباعاً للتقاليد البريطانية – على أنه تجميع لدراسات الاقتصاد السياسي، ودراسات الفلسفة الأخلاقية، والاجتماعية، والدراسات القانونية الدستورية، ودراسات التاريخ السياسي. وكان التأثير الأكبر للمفكرين الإنجليز أمثال آدم سميث، وريكاردو، وميلز. أما في كندا الناطقة بالفرنسية فقد كانت تقاليد علم السياسة تحت سيطرة السانتوماسية الجديدة في الفلسفة الاجتماعية (أي إحياء أفكار سانت توماس أكويناس)، التي كانت ترعاها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية التي تحكمت في التعليم العالي، ولذلك كان أول برنامج مستقل في العلوم الاجتماعية المعاصرة بالفرنسية يتم تأسيسه في جامعة لافال عام 1936 وأول قسم لعلم السياسة في الجامعة نفسها عام 1954 (Trent & Stein, 1991: 61-62).

حالة ألمانيا

للتحليل السياسي الأكاديمي تاريخ ممتد في التقاليد الألمانية، ومع القرن التاسع عشر تدهورت هذه التقاليد بسبب سيطرة الشكلية والوضعية على علم السياسة، وذلك يعود إلى سيطرة الدولة وغياب مجتمع مدني أصيل، ومن ثم أصبح علم السياسة رهين الأبعاد القانونية والإدارية، وأصبح القانون العام هو السياسة، وفي أواخر القرن التاسع عشر برزت الحاجة إلى تنشيط التعليم السياسي

للجماهير، وذلك تحت ضغط الظروف الاجتماعية والسياسية متمثلة في: أ – حرب أيديولوجية ضد الاتحادات التجارية والحزب الاشتراكي الديمقراطي، ب – رد فعل براجماتي للمتطلبات الجديدة لتدريب رجال الخدمة المدنية، ج – دوافع شوفينية لتأمين الدور الدولي للدولة الألمانية وتطوير مواردها الداخلية، د – أهداف تقدمية لتطوير مزيد من الديمقراطية. هذه المتغيرات قادت إلى تأسيس الأكاديمية الألمانية للسياسة في عام 1920، حيث أصبحت المؤسسة الكبرى للتعليم السياسي، وقد تم تفكيكها بقدوم الرايخ الثالث، وفي عام 1948 أعيد تأسيسها في برلين الغربية، ثم اندمجت في جامعة برلين الحرة عام 1959، وقد تم إنشاء أول كرسي لعلم السياسة في عام 1948، ثم انتشر تخصص علم السياسة في معظم الجامعات الألمانية في الستينيات من القرن العشرين (Kastendiek, 1991: 108-112).

حالة الصين

في الفترة بين 1872 و1881 ابتعثت الصين 120 طالباً إلى الولايات المتحدة الأمريكية و30 طالباً إلى بريطانيا وفرنسا، ثم أوقفت البرنامج، ولكن كان قد خرج من بين هؤلاء Yen Fu الذي تخرج في الأكاديمية البحرية البريطانية ليترجم مجموعة من الأعمال منها: جون ستيورات ميل «التطور والأخلاق»، وسبنسر «دراسة علم الأخلاق»، وآدم سميث «ثروة الأمم»، ومنتسكيو «روح القوانين»، وبعد ذلك ظهر شعار يقول: «إن التعاليم الصينية هي الجوهر والتعاليم الغربية هي الوسائل»، وفي عام 1903 قدم أول مساق دراسي في علم السياسة في أكاديمية العاصمة التي أصبحت فيما بعد جامعة بكين، وفي عام 1915 أسست الجمعية الصينية للعلوم الاجتماعية والسياسية، وبعدها أصدرت دورية تحمل عنوانها نفسه عام 1916، وفي عام 1932 أسست الجمعية الصينية لعلم السياسة، وبحلول عام 1949 كان هناك نحو أربعين قسماً لعلم السياسة، وفي عام 1952 ألغيت جميع أقسام العلوم الاجتماعية وعلم السياسة لأسباب منها: أ – إنها ضد الماركسية، وهي بورجوازية في طبيعتها، ب – إنه في ظل النظام الشيوعي لا توجد مشكلات سياسية، ج – إن الاتحاد السوفييتي فعل ذلك، وهو الأخ الأكبر، وقد تم تحويل أساتذة العلوم السياسية وطلابها إلى أقسام أخرى، وبصورة أساسية أقسام القانون. وفي عام 1960 بدأ تأسيس بعض أقسام علم السياسة في الجامعات، ولكنها كانت أقساماً للتعبئة الأيديولوجية، وبعد انتهاء حكم ماوتسي تونج بدأت حركة جديدة انتقلت مباشرة إلى السلوكية (Fu, 1991: 225-230).

2 - البنية الإبستمولوجية لعلم السياسة في مرحلة الاستقلال

تميزت الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين بالنسبية، والشك، وظهور منظورات متعددة متصارعة أحياناً، إلى حد أنها عرفت بالفترة المنظوراتية Perspectivism (Doherty, Graham, & Malek, 1992: 6-9)، حيث شهدت ظهور أعمال رواد كبار شكلوا الفكر الغربي، وعلومه الاجتماعية في المراحل التالية أمثال: كارل ماركس، ونيتشه، وفرويد، وداروين، وماكس فيبير وغيرهم، وتُعد هذه الفترة مقدمة مهدت لظهور الوضعية المنطقية في أوائل القرن العشرين، حيث أسست أعمال هؤلاء الرواد المسلمات الإبستمولوجية لها مثل: الفصل بين الحقيقة والقيمة، وبين العلم والأخلاق، وبين العلم والدين، والتفسير المادي للظواهر الاجتماعية، والاهتمام الشديد بالواقع الإمبيريقي وحصر المعرفة فيه... إلخ.

وعند بداية تأسيس حقل علم السياسة لم تكن العلوم الاجتماعية الأخرى تحوز على وجود مستقل، فقد كانت جزءاً من الإنسانيات خاضعة لسيطرة المعايير الدينية في الكليات الأمريكية، حيث عولجت موضوعات العلوم الاجتماعية ضمن سياق أخلاقي، وفي إطار الفلسفة، ولم يكن من اليسير ضمن التقاليد العلمية آنذاك إحداث قطيعة مع الماضي، ولعل الناظر في أعمال Francais Lieber أول أستاذ لعلم السياسة في الولايات المتحدة يجد أنه قد عكس في تدريسه حالة العلم في ذلك الوقت بوصفه حقلاً خرج من فوره من رحم الفلسفة الأخلاقية، ومع توسع الجامعات في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر بدأت حقول العلوم الاجتماعية الخمسة تتمايز، ولكن لم تستطع الاستقلال بصورة كاملة، فعلم النفس، والأنثروبولوجيا ارتبطا بالعلوم البيولوجية، وعلم السياسة ارتبط بالتاريخ والعلوم القانونية (Ross, 1993: 81; Ricci, 1984: 59).

وقد شُغِل علم السياسة منذ تأسيس مدرسته الأولى «مدرسة كولومبيا للدراسات العليا في علم السياسة» بالبحث عن المنهج، خصوصاً تحت تأثير مؤسسها Burgess الذي تعلم في ألمانيا، وحاول استعارة منهج «السيمنارات» الألمانية، وهو المنهج التاريخي المقارن، وقد تم تطبيق هذا المنهج على الإدارة العامة أكثر منه على السياسة، وطبق على الحكومات في عملياتها ووظائفها أكثر منه على الدساتير، والأوضاع القانونية، والوثائق، وقد شكل John Burgess في كولومبيا مع Herbert Adams في جونز هوبكنز الذي تعلم أيضاً في المدرسة الألمانية تقليداً

جديداً في علم السياسة تحول إلى ثورة على يد تلميذيهما Frank Goodnow في كولومبيا وWoodrow Wilson في جونز هوبكنز، اللذين لم يرفضا ما جاء به أستاذيهما، وإنما عداهما لم يذهبا في طريقهما إلى مداه، ومن ثم ركز علم السياسة على يد التلميذين على الإدارة، وعلى عملية التقدم، وعلى قياس الدول طبقاً لمستويات تقدمها، وركزا أيضاً على تنظيم عملية المعرفة متأثرين بالبراجماتية، ومنهجية العلوم الطبيعية، مما دفعهما إلى بذل محاولات لإيجاد منهج علمي بالمعنى الحقيقي لدراسة السياسة، وهنا ظهرت محاولات جديدة تسعى إلى وضع علم السياسة في موضع أقرب لملامسة الواقع من خلال دراسة وظائف الحكومة أكثر من التركيز على مؤسساتها فقط، وبمجيء Bently وكتابه «عملية الحكومة» عام 1908، اتجه علم السياسة إلى تأسيس قاعدة كمية مع التركيز على الأرقام والقياسات بدلا من الوصف الخارجي (Mahoney, 1984: 163-165)، وفي مقدمة كتابه «الإصلاح الاجتماعي والدستور» الصادر عام 1911، أرجع Frank J. Goodnow الرئيس المؤسس للجمعية الأمريكية لعلم السياسة التحول الشديد الذي حدث في علم السياسة والعلوم الاجتماعية إلى التغييرات المتسارعة في وسائل المواصلات وفي الاقتصاد، مما أدى إلى ظهور مشكلات تبدو حلولها مستحيلة في ظل قواعد القانون التي عدت أساسا لعلم السياسة حتى نهايات القرن التاسع عشر، وعَدَّ أن ظهور الجمعية الأمريكية لعلم السياسة جاء لتأسيس هذا العلم الجديد الذي وضع قواعده مع وودرو ويلسون وأستاذيهما (Ibid: 1)، وقد تأسس هذا العلم الجديد – الذي عُرف بعلم السياسة واتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية موطناً له – على مصادر معرفية معينة نجملها فيما يلي: (Ricci, 1984: 70-74).

أ – الفلسفة الليبرالية التي مثلت أمل المجتمع الأمريكي وأيديولوجيته السياسية، وقامت على مسلمات معينة هي:

– المسلمة الأخلاقية المستمدة من عبارة توماس جيفرسون في إعلان الاستقلال للولايات المتحدة الأمريكية، التي تنص على أن البشر وهبوا من خالقهم حقوقاً أساسية لا تنزع، وهذه المقولة بدورها تقوم على أسس لاهوتية غير قابلة للدحض أو النقاش.

– الرشادة الإنسانية بوصفها نتيجة لهبة الله الإنسان هذه الحقوق.

– إن المجتمع يتشكل من جماعات سياسية، وهذه الجماعات يقوم تعاملها على المساومة والتنازلات المتبادلة.

- إن الحكومة مسؤولة، وتتحدد مسؤوليتها من خلال تعدد الجماعات وتعدد تمثيل المصالح.

- الإيمان بقدرة العلم على الوصول إلى الحقيقة.

ب - النظرية العامة للدولة المستمدة من التقاليد الألمانية والقائمة على فلسفة هيجل، التي ترى أن الدولة تمثل تجلي المطلق القومي، فهي مؤسسة تشبه الكائن الحي لها أطوار وأعمار، وهي تبدأ من التاريخ وتمتد إلى المستقبل، وهي تعبر عن حالة الشعب والأمة والجماعات فيها، وتعكس مستوى تقدمهم أو تخلفهم، وهذا المفهوم يختلف عن المفهوم الإنجليزي للدولة الذي يعني حكومة أو وطناً، ولا يتضمن الدلالات الألمانية التي تعدها تعبيراً عضوياً عن الشخصية والإرادة القومية من خلال الدستور والقوانين والأعراف غير المكتوبة، بحيث تكون هناك دولة واحدة لكل أمة (Mahoney, 1984: 25-45).

ج - الفلسفة البراجماتية التي عدت في البيئة الأمريكية نمطاً عقلياً أكثر منها نظام أفكار، وكان تأثيرها في علم السياسة سلوكياً بالمعنى النفسي، ووضعياً بالمعنى الفلسفي، حيث رفضت البراجماتية الاتجاهات الشكلية أو الميتافيزيقية، كذلك رفضت المنطق والمبادىء الأخلاقية، وقصرت المعرفة الموضوعية في العالم الخارجي، وعدت ذلك العالم الخارجي مستقلا عن فهم الإنسان له، وأن الحقيقة هي الحقيقة العملية لا الحقيقة المطلقة، وقد تبنى البراجماتيون مبدأ التطور الدارويني واعتقدوا أن الكون في تحول وعدم يقين دائمين، وطبقوا نظرية التطور على المجتمع الإنساني وفي الحياة السياسية وعلى الحقيقة أيضاً، حيث يقول وليم جيمس: يجب أن نعيش اليوم بالحقيقة التي نجدها اليوم وأن نستعد غدا لأن نعدها ضلالا، وقد تبنى علماء السياسة الأمريكيون البراجماتية وطبقوها في دراساتهم، ومن ثم عاملوا المعرفة على أنها وقتية، وعاملوا المنهج على أنه أساسي وأولي واتبعوا مقولة وليم جيمس: إن الرأي إما أنه مفيد لأنه حقيقة، وإما أنه حقيقة لأنه مفيد، وقد حاول علم السياسة تحت تأثير البراجماتية أن يصف الظواهر السياسية دون أي اعتبار أخلاقي أو ميتافيزيقي، وقد انتشرت البراجماتية في البيئة الأكاديمية السياسية حتى إنه في العقدين الأولين من القرن العشرين لا يكاد يوجد عالم سياسة أمريكي لا يصف نفسه بأنه براجماتي (Ibid: 46-65)، وقد حددت البراجماتية كذلك غاية علم السياسة وحصرتها في أن يكون علماً قادراً على التنبؤ من أجل تحقيق التحكم في الظواهر، فالبراجماتيون يعدون التحكم هو غاية المعرفة ومعيار فاعليتها (Ibid: 54).

د – حركة التقدم وسياسات الإصلاح، حيث تعددت حركات الإصلاح وتنوعت مشاربها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكن منذ نهاية هذا القرن وحتى الحرب العالمية الأولى سيطرت الحركات التقدمية على المسرح السياسي الأمريكي، وقد ركزت هذه الحركات على الإصلاح السياسي المحلي، وعلى تشجيع القطاع الخاص، والمشروع الحر، وقد انخرط معظم علماء السياسة في هذه الحركات، وذلك تحت تأثير فكرتين تقدميتين هما: نقد الدستور الأمريكي، وفصل الإدارة عن السياسة، فقد كان محور النظرية التقدمية لعلم السياسة أن تتم تقوية السلطة التنفيذية للحكومة، بحيث يجب أن تكون تنفيذية فقط بالمعنى البريطاني، ويجب ألا تهيمن على عملية صنع السياسة، وأن يفصل الجهاز التنفيذي عن الخدمة المدنية (Ibid: 66-82).

3 – البنية الأنطولوجية لعلم السياسة في مرحلة الاستقلال

بعد تناول المكون الإبستمولوجي للعلم في تلك الفترة، الذي قصد به دراسة المسلمات والمقدمات والمصادر التي قام عليها، وكذلك منهجيته وغاياته ونتائجه، فإنه من الضروري التعرض للمكون الأنطولوجي الذي يتعامل مع جوهر العلم ومكوناته الداخلية الذاتية، وفي هذا السياق نجد أن جوهر علم السياسة عشية ولادته كان مفهوم الدولة، فقد أدرك علماؤه منذ البداية أنه علم الدولة (Farr, 1993: 64)، حيث جُدلت الفكرتان معاً؛ فكرة العلم وفكرة الدولة في الفترة الممتدة من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن العشرين، فقد تم إدراك الدولة على أنها موضوع العلم بوصفه علماً، والعلم ذاته تم إدراكه على أنه أساس السلطة المعرفية: (Gunnell, 1993: 29)، ومن ثم امتزجت المعرفة والسلطة أو العلم والدولة معاً لصياغة نموذج متوازن بين العلم وموضوعه، أو بين المعرفة والمعروف. ولكن لم تستمر هذه العلاقة كثيراً لأن مفهوم الدولة بالنسبة للمجتمع الأمريكي لم يكن مفهوماً محورياً، أو سياسياً، أو سائداً، بل إن هناك من يرى أنه قبل سبعينيات القرن الماضي كان هناك شعور بعدم وجود الدولة Sense Statelessness في الفكر السياسي الأمريكي وفي الثقافة العامة، وذلك بسبب التراث الفكري لليبرالية، وبخاصة أفكار جون لوك، ولم يبدأ مفهوم الدولة في البروز إلا بعد ظهور الدولة الأمريكية وحدوث الثورة البيروقراطية، وقد كان مفهوماً مستورداً من ألمانيا (Farr, 1993: 64-65)، ولذلك ومع عشرينيات القرن الحالي، بدأ مفهوم الدولة يتراجع بوصفه مفهوماً محورياً لعلم السياسة، فقد درس تشارلز ميريام وأجيال بعده البحث عن هوية علم السياسة في منهجه أكثر من موضوعه (Gunnell, 1993: 29).

ومن ناحية ثانية شهدت هذه الفترة عملية فصل علم السياسة عن علم الإدارة، ولأول مرة في تاريخ البحث السياسي، ففي عام 1887 استطاع وودرو ويلسون أن ينقل الحوار السياسي من موضوع مَنْ يصنع القرارات إلى موضوع مَنْ ينفذ القرارات، حيث رأى أنه من السهل أن تكتب دستوراً، ولكن من الصعب أن تطبقه، وهنا فرق بين السياسة والإدارة، ثم جاء Frank Goodnow ووضع كتابه «السياسة والإدارة: دراسة في الحكومة» عام 1900، ورأى فيه أن هناك وظيفتين أساسيتين للدولة هما: السياسة التي تتعامل مع السياسات أو التعبير عن إرادة الدولة، والإدارة التي تتعامل مع تنفيذ هذه السياسات (Ricci, 1984: 85-86)، ومن ناحية ثالثة برزت فكرة التفرقة بين الأبنية الرسمية، والأبنية غير الرسمية، ففي أواخر القرن التاسع عشر قام Walter Begehot في بريطانيا، ثم تبعه وودرو ويلسون الذي كان طالبا ثم أستاذاً في الولايات المتحدة الأمريكية، باكتشاف أن هناك – بجانب البناء الرسمي للمؤسسات والمناصب السياسية – كل أنواع السلوك والمنظمات غير الرسمية، وهذه الأخيرة هي التي تملك قوة صنع القرار، وقد تم اكتشاف ذلك في اللجان غير الرسمية للمشرعين، وفي الأحزاب السياسية، ثم أضيفت بعد ذلك جماعات المصالح، وقد عُدَّ هذا التطور بداية لمرحلة جديدة في العلم، حيث انصرف شطر كبير من الاهتمام عن الأبنية الرسمية القانونية، ليركز على الممارسات غير الرسمية التي تحيط بها (Easton, 1991: 292)، وأخيرا فقد ظهرت في تلك المرحلة مجموعة من النظريات السياسية التي تعد إلى حد كبير نظريات علمية، أو قوانين علمية على الأقل، فقد صاغ Otto Hintze & John Robert Seeley قانون العلاقة بين الضغط الخارجي، والحرية الداخلية في تطور الدولة القومية في أوروبا الغربية، كذلك قدم Moissaye Ostrogorski أطروحته حول عدم المطابقة بين الأحزاب السياسية الشعبية البيروقراطية، والديمقراطية التي استمدها من دراسة الأحزاب في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك طرح روبرتو ميشلز القانون الحديدي للأوليجاركية، وقد مثلت هذه الإسهامات امتداداً لتقاليد علمية تعاملت مع حقل السياسة بمناهج تقترب من مفهوم العلمية الذي ساد المرحلة السلوكية، وذلك مثل إسهامات ماركس، وماكس فيبر، ودوركايم، وباريتو... إلخ (Almond, 1990: 25).

ثانياً: مرحلة التحول إلى علم بالمعنى الوضعي السلوكي

لعل مما لا يحتاج إلى مزيد تأكيد أن النماذج المعرفية Paradigms لا تنشأ بصورة فجائية، أو نتيجة عمل فردي، أو قرار مؤسسي، فعادة ما يولد النموذج المعرفي

الجديد من رحم القديم، ويظل في طور الكمون خافتاً منزوياً إلى جواره، حتى يكتسب المزيد من الأنصار، ويتمدد على حساب سابقه إلى أن يحل محله، ثم يخرج من ثناياه نموذج آخر وهكذا، والناظر في النموذج المعرفي السلوكي الذي شكل المرحلة الثانية من علم السياسة، وهي مرحلة التحول إلى علم بالمعنى الوضعي، يحاول تبني منهجية العلوم الطبيعية ليكتسب المشروعية العلمية، هذا النموذج استغرق نصف قرن حتى يصبح نموذجاً معرفيا سائدا في حقل العلوم السياسية مر خلالها بثلاث مراحل أولاها: الولادة الفلسفية من رحم الوضعية المنطقية في أوائل القرن العشرين، وثانيها: التأطير المؤسسي بإنشاء مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية (SSRC)، وثالثها: الهيمنة على البحث السياسي التطبيقي فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

في كل تلك المراحل كان النموذج المعرفي السلوكي ينمو ويتمدد على حساب اقترابات المرحلة الأولى ومناهجها ونماذجها التي أطلق عليها التقليدية، أو الانتقالية أو مرحلة تأسيس علم السياسة بوصفه علماً مستقلاً عن بقية العلوم الاجتماعية الإنسانية. ويمكن رصد البذور الأولى للسلوكية في أعمال جون ديوي وفلاسفة البراجماتية، وخصوصاً تأكيدهم على العلاقة بين الفلسفة والشئون العامة، وفي الدراسات القانونية التي بدأت تنصرف إلى دراسة القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل القانون، فيما عرف بعلم اجتماع المنظمات وعلم اجتماع التشريع، والمنطق القانوني الذي تأثر بعلم النفس، وفي أعمال لومبروزو، وإدخاله فكرة القياس في القانون، وفي انتشار منهج المسوح الاجتماعية Surveys، وهو الأسلوب الذي استخدم بكثافة في بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية على يد المهندسين، ثم الاقتصاديين، وعلماء الاجتماع، ثم في أعمال علماء النفس الذين استخدموا علم النفس بوصفه اقتراباً لدراسة السياسة والاجتماع (Merriam, 1993: 133-136)، وفي تدشينه للثورة السلوكية لخص مؤسسها تشارلز ميريام (Ibid: 136-139) التطور في دراسة علم السياسة في الفترة من نهاية القرن التاسع عشر إلى عشرينيات القرن العشرين في الآتي:

الاتجاه نحو مقارنة أنماط مختلفة من الأفكار والمؤسسات والعمليات السياسية من أجل تحليل التشابهات والاختلافات.

الاتجاه نحو تحليل القوى الاقتصادية وعلاقتها بالعمليات السياسية بما يشتمل عليه من التفسير الاقتصادي للظاهرة السياسية.

الاتجاه نحو تحليل القوى الاجتماعية وعلاقاتها بالعمليات السياسية واتخاذها اقتراباً لدراسة الظاهرة السياسية وتفسيرها.

الاتجاه نحو تحليل البيئة الجغرافية وتأثيرها في الظواهر السياسية.

الاتجاه نحو اعتبار الحقائق الإثنية والبيولوجية وعلاقتها بالقوى السياسية.

هذه التأثيرات السابقة شكلت معاً علاقة أخرى بين الظواهر السياسية والبيئة بصورة عامة اجتماعية وطبيعية.

الاتجاه نحو فحص الأصول الجينية للأفكار والمؤسسات السياسية، ذلك الذي مثل تأثيراً مشتركاً للتاريخ والبيولوجيا في البحث السياسي، من خلال تأكيدهما على أهمية التطور التاريخي، وأهمية النظرية التطورية الدارونية.

الاتجاه الذي دمج المؤثرات البيئية سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أو مادية بالرؤية التطورية أو الجينية، والذي قاد بعد ذلك إلى تحول ثوري في التفكير السياسي.

الاتجاه نحو استخدام أكثر عمومية للقياس الكمي للظواهر السياسية، وقد اتخذ هذا شكل الإحصاءات أو التحليل الرياضي للعمليات السياسية، وتم إدخال هذا العامل من خلال التعدادات السكانية التي قدمت مواد أولية للدارسين.

ظهور علم النفس السياسي الذي مثل بداية فعلية للسلوكية.

وقد عدّ ميريام هذه الاتجاهات العشرة أهم المتغيرات التي شكلت علم السياسة حتى تاريخه في منتصف عشرينيات القرن العشرين، وقد رأى أنها جميعاً تنقصها القدرة على الوصول إلى المعلومات وتصنيفها وتحليلها بصورة مناسبة، وأنها يسيطر عليها رؤى عنصرية وعرقية ووطنية في تفسيرها للمعلومات المتاحة، وأنها تحتاج إلى أدوات قياس ذات كفاءة ودقة (Ibid: 139).

وفي السياق التالي سوف نتناول المرحلة السلوكية أو مرحلة تحول علم السياسة إلى علم بالمعنى السلوكي في المحاور التالية:

1 – البنية المؤسسية لعلم السياسة في مرحلة التحول إلى علم سلوكي:

أسست الجمعية الأمريكية لعلم السياسة في عام 1903 – كما يرى أول رئيس لها فرانك جودناو – لإحداث النقلة المعرفية في الحقل، وقامت هذه الجمعية في عهد تشارلز ميريام بالدعوة إلى تأسيس مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية SSRC، حيث

انضم إلى تلك الدعوة ممثلون من الجمعية الأمريكية للاقتصاد والجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع، والجمعية الأمريكية للإحصاء، وشارك فيها علماء أنثروبولوجي وتاريخ وعلم نفس (Sibley, 1974: 139)، وتم تأسيس مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية في عام 1923، وكان أول رئيس له تشارلز ميريام نفسه، وقد عُدَّ هذا المجلس مثل هيئة فوق جامعية تقوم بالتنسيق بين الجامعات لتطوير البحث العلمي، وقد أدى هذا المجلس الدور المحوري، بل الدور الأساسي في صياغة العلوم الاجتماعية وتشكيلها في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في العالم خلال نصف القرن التالي لإنشائه، إذ منه انبعثت، وبه ارتبطت معظم الجهود التطورية في تلك العلوم، وقد استطاع هذا المجلس أن يوجه اهتمامات الباحثين وأقسام العلوم السياسية إلى دراسة السلوك الواقعي للناس بدلا من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة، وقد شكل رئيسه عالم السياسة تشارلز ميرمام الجيل الأول من رواد علم السياسة المعاصر من خلال رئاسته للمجلس (Ibid: 44)، ثم من خلال قيادته لقسم العلوم السياسية بجامعة شيكاغو، حيث استطاع أن يبني مدرسة من علماء السياسة شملت واحداً من أهم العاملين معه وهو هارولد لاسويل الذي كان يعمل مدرسا تحت قيادته ومجموعة من طلاب الدكتوراه منهم: ديفيد ترومان، وهيربرت سيمون، وجبرائيل الموند... وغيرهم (Dahl, 1993: 250).

وقد اتخذ مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية استراتيجية ثابتة في عمله، هي تشكيل لجان متخصصة لتطوير فروع أو دراسات معينة، وعقد ندوات وسيمنارات وتمويل مشروعات، وكان من أهم اللجان التي شكلها «لجنة السلوك السياسي» عام 1945، و«لجنة السياسة المقارنة» عام 1953، و«لجنة الدراسات المقارنة للسياسة العامة» عام 1972 (Sibley, 1974: 45-47)، ومن خلال هذه اللجان صدرت مجموعة منظمة من المشروعات البحثية مثلت المرجعية الأساسية لعلم السياسة في هذه المرحلة، وبنهاية الحرب العالمية الثانية، وتدمير بنية علم السياسة في معظم الدول الأوروبية، إما نتيجة لطبيعة النظم التي كانت سائدة قبل الحرب، وإما لظروف الحرب ذاتها وإما لهجرة علماء السياسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت البيئة الأكاديمية الأوروبية بيئة مستقبلة وبصورة كاملة لعلم السياسة الأمريكي، فكما كان مشروع مارشال مشروعا لإنعاش أوروبا اقتصادياً جاءت السلوكية الأمريكية لإعادة تشكيل العقل الأوروبي أكاديمياً، وبخاصة في حقل الدراسات السياسية، وقد أمكن تحقيق ذلك بوسائل متعددة منها ظهور الحاجة إلى الدراسات الواقعية بعد أن

أخفقت الدراسات القانونية والفلسفية والتاريخية في وقاية المجتمع من النظم التي قادته إلى حرب مدمرة، ومنها تأثير مؤسسات التمويل الأمريكية التي زحفت إلى القارة الأوروبية بمشروعات علمية ضخمة كانت البيئة الأكاديمية الأوروبية في أمس الحاجة إليها، خصوصاً في دول مثل إيطاليا التي أصبح علم السياسة فيها تابعاً، وبصورة كبيرة لعلم السياسة الأمريكي سواء من خلال برامج التعاون وتبادل الأساتذة، أو من خلال برامج التدريب وترجمة الأعمال العلمية الأمريكية أو من خلال التمويل (Grasiano, 1991: 135-137; Berndtson, 1991: 41). أما علم السياسة الألماني فقد تأثر إلى حد ما بعلم السياسة الأمريكي، ولكنه لم يكن مماثلا لحالة إيطاليا، فعلى سبيل المثال ساندت مؤسسة فورد التوجه السلوكي في علم السياسة الألماني، وإن لم توجهه أو تقوده بصورة مباشرة (Kestendiek, 1991: 118). أما في بريطانيا فعلى الرغم من الدعوات المتوالية لغض النظر عن السلوكية فإن الدراسات السياسية البريطانية بدأت تتبنى – بصورة جزئية وانتقائية – الموضة الجديدة للبحث السياسي مثل التركيز على الأبعاد الكمية (Hayward, 1991: 97)، كذلك كان الحال في الدول الإسكندنافية، فقد بدأ التأثير السلوكي يتسرب إلى السويد وفنلندا، خصوصاً في فترة الخمسينيات والستينيات (Anckar, 1991: 192; Newton, 1991: 234). وأخيراً عرفت الصين الثورة السلوكية في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين عندما أعيد تأسيس الجمعية الصينية للعلوم السياسية عام 1980، وأسست الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية معهداً للعلوم السياسية داخلها (Fu, 1991: 236).

2 – البنية الإبستمولوجية لعلم السياسة في مرحلة التحول إلى علم سلوكي

تعد السلوكية – معرفياً – أحد تجليات الوضعية المنطقية في العلوم الاجتماعية، حيث سعت هذه المدرسة الفلسفية إلى الوصول بالعلوم الاجتماعية إلى حالة مماثلة لحالة العلوم الطبيعية من حيث الدقة المنهجية، والتجريب، والتعميمات الكلية، والحياد القيمي، والقدرة على صياغة نظريات عامة، والقدرة على التنبؤ بالظواهر، ومع ظهور علم النفس في أواخر القرن التاسع عشر، وقدرته على تبني المنهجية العلمية – بالمقاييس الوضعية – برزت السلوكية في صورتها الأولية والكلاسيكية مع نشر مقالة «جون واطسون» المعنونة: «علم النفس كما يراه السلوكي» عام 1913، وبدأت السلوكية تحل في علم النفس محل النماذج المعرفية السابقة، وأصبحت مبادىء المنهج السلوكي مثل: الموضوعية، والإمبيريقية، والتجربة المتحكم فيها تمثل القانون المنهجي لكل العلوم الاجتماعية (Sen, 1990: 88-89). وفي تلك الأثناء كان هناك «أرثر

بنتلي» الذي مثل ثورة صامتة في علم السياسة من خلال كتابه «عملية الحكومة» عام 1908 (Lapalombara, 1988: 24)، ومنذ الحرب العالمية الأولى ومفهوم السلوك السياسي يستخدم من قبل علماء السياسة الأمريكيين، غير أن أول من وضع المفهوم بوصفه عنوان كتاب سياسي لم يكن عالم سياسة، وإنما كان صحفياً، هو «فرانك كنت» Kent، الذي نشر كتابه عام 1928 وعنوانه «السلوك السياسي»، وقد قصد «كنت» بالسلوك السياسي – وبصورة ساخرة – مفهوم الواقعية بالنسبة لرجل الصحافة ذي العقل المهني الصارم الذي يكتب تقاريره عن الأحداث كما هي لا كما ينبغي أن تكون (Dahl, 1993: 249-250)، وقد أوجز تشارلز ميريام عام 1925 الثورة الفكرية الحادثة في علم السياسة حينذاك بأنها تغيير في البيئة الفكرية أنتج تطوراً ملحوظاً في البحث السياسي، تضاءلت فيه أدوار الدين والفلسفة والتأمل في تشكيل العقل السياسي (Mahoney, 1984: 91)، وحل محلها أدوار وتطلعات أخرى يمكن حصرها في محورين أساسيين (Ricci, 1984: 133-134) هما:

الرغبة الشديدة في تطوير نموذج علمي للبحث.

المعنى المنقح للعلم الذي قام على منظومة الخطاب الليبرالي، حيث إن الوفاء للعلم والالتزام به يعني عدم اعتبار الوحي أو التقاليد – اللذين كانا مظلة للجامعات الأمريكية في القرن التاسع عشر – مصدراً للمعرفة العلمية، وفي إجابته عن سبب بروز الاقتراب السلوكي وازدهاره في الولايات المتحدة الأمريكية قدم «روبرت داهل» مجموعة من المحفزات التي ترابطت معاً لتمثل أرضية واقعية لظهور هذا النموذج المعرفي الجديد، وهذه المحفزات (Dahl, 1993: 250-253) هي:

أ – أفكار تشارلز ميريام رئيس الجمعية الأمريكية لعلم السياسة، التي كانت محرضة للعلماء والباحثين على أن علم السياسة يحتاج إلى أن يسلك طريق العلوم الاجتماعية الأخرى نفسه، ويترك الرؤية الرسمية القانونية ويتجه بكليته إلى دراسة السلوك الواقعي.

ب – تأثير المهاجرين المقبلين من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات خصوصاً الألمان منهم، الذين جاءوا باقتراب اجتماعي للسياسة عكس بصورة أساسية تأثيرات ماكس فيبر، وقد دفع هؤلاء المهاجرون إلى إدخال الاقترابات الاجتماعية والسلوكية إلى علم السياسة، وقد قدم هؤلاء إلى علم السياسة الأمريكي أعمال كل من ماركس، ودوركايم، وفرويد، وباريتو، وموسكا، وماكس فيبر، وميشلز.

ج – كانت الحرب العالمية الثانية فرصة دافعة لعلماء السياسة الأمريكان لأن يتركوا أبراجهم العاجية وينزلوا إلى الواقع الاجتماعي السياسي.

د – النمو المتسارع لاستخدام المسوح الاجتماعية في الأكاديمية الأمريكية.

هـ – تأثيرات المؤسسات التمويلية، خصوصاً المؤسسات الوقفية أمثال مؤسسة كارناج، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة فورد، فقد تبنت هذه المؤسسات أجندة بحثية تركز على القضايا الواقعية، ومن ثم كانت المنح توزع على أبحاث من هذا النوع وبأسلوب تنافسي. ومن ناحية أخرى مثلت البيئة الفلسفية الأمريكية أرضية قابلة لإحداث هذا التطور ودفعه، فبتأثير من فلسفة وليم جيمس وجون ديوي أصبح التيار الأساسي في علم السياسة سلوكيا بالمعنى السيكولوجي، ووضعياً بالمعنى الفلسفي، بحيث تم تجاهل القيم وسيطرت الرؤية البراجماتية على الدرس السياسي (Gunnell, 1993: 35)، كذلك أدت الليبرالية الإصلاحية وفلسفة التعددية دوراً مماثلا في تقوية الاتجاهات الواقعية ودعمها على حساب الاتجاهات القانونية والفلسفية، (Seidelman, 1993:311; Gunnell, 1993: 29)، وقد هدفت السلوكية إلى تحقيق غايات محددة (Von Beyme, 1991: 263; Ricci, 1984: 136-139) أهمها:

أ – ترسيخ الثنائية الأولية بين العلم واللا علم من خلال التفرقة بين ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون، بحيث يكون العلم مركزاً على ما هو كائن، أما ما ينبغي أن يكون فإنه مجال لبحث آخر، وهذا لا يعني أنه قليل الأهمية أو غير مطلوب.

ب – التركيز على المنهج العلمي خصوصاً التعريفات الإجرائية المتعلقة بالواقع، والفروض التي لا بد أن تكون قابلة للاختبار، والأدوات الكمية في البحث.

ج – إمكانية الاختبار والدحض للنتائج العلمية التي يتم التوصل إليها.

د – الإمبيريقية والتجريبية في إثبات الفروض أو بناء النظريات أو اختبارها.

هـ – التطور نحو نموذج توماس كوهن للعلم أو على الأقل الوصول إلى مرحلة «العلم المتعارف عليه» Normal Science طبقاً لتعريف كوهن له.

و – تحقيق الهدف الأسمى للعلم الاجتماعي، وهو التحكم في المجتمع Social Control، كما أن هدف العلوم الطبيعية هو التحكم في الطبيعة.

3 – البنية الأنطولوجية لعلم السياسة في مرحلة التحول إلى علم سلوكي

أحدثت الثورة السلوكية تغييراً جذرياً في جوهر علم السياسة ومحتواه، سواء من حيث وحداته التحليلية أو نظريته أو مفاهيمه، فمع بداية القرن العشرين كانت

الدولة لم تزل هي الموضوع الأساسي لعلم السياسة، إلا أنها كانت في طريقها لأن تنزع عنها القداسة، وتفقد مركزيتها، وتتحول إلى مؤسسة للحكم، فقد أدت أعمال مجموعة من رواد الحقل في ذلك الوقت أمثال: وودرو ويلسون إلى أن يعاد تعريف الدولة على أنها الحكومة، وأنها مجرد أداة للإصلاح الاجتماعي، وأنها وسيلة أو مطية لأي تكوين ديمقراطي يتشكل من خلال الأغلبية، وبذلك تراجعت النظرية العضوية للدولة في وجه رؤية أخرى ناشئة شكلها مفهوم التعددية (Gunnell, 1993: 22). وفي محاضرته بجامعة كولومبيا في 12 فبراير عام 1908، حدد «تشارلز بيرد» مفهوم السياسة بأنه يبدأ مع الحكومة التي هي في التحليل الأخير عدد محدد من الأشخاص في المجتمع السياسي مكلفين بمسؤوليات وواجبات عامة محددة (Beard, 1993: 113)، ومع الحرب العالمية الأولى كان هناك في البيئة الأكاديمية البريطانية رفض للنظرية التقليدية للدولة، حيث تم نقد الفلسفة السياسية الألمانية، خصوصاً مفاهيم عبادة القوة في أعمال نيتشه وغيره، وقد انتشر هذا الاتجاه في التقاليد الأنجلو سكسونية تحت تأثير أفكار هارولد لاسكي، الذي رفض كلا من فكرة الدولة المؤلهة Omnipotent State بوصفها مصدراً للقوانين، وفكرة الإطلاقية الفلسفية التي تحالفت معها، ومن ثم كان التحول إلى التعددية ليس وصفاً لحقيقة اجتماعية، وإنما نظرية للمجتمع الديمقراطي، وقد استخدمت هذه الأفكار في نقض الفلسفة المثالية، ونظرية وحدانية الدولة State Monism أو فكرة السيادة، وكذلك المنهجية الشكلية القانونية (Gunnell, 1993: 24).

وفي عشرينيات القرن العشرين ومع ميريام بدأ يظهر أنه من الصعب تحقيق التوافق بين فكرة أن الدولة هي نائب أو بديل عن الشعب، وبين الوضع الاجتماعي السياسي الأمريكي القائم على حقيقة التعددية بكل أبعادها ومعانيها (Ibid: 23)، ومن هنا بدأ الصراع داخل حقل علم السياسة بين وحدانية الدولة وتعددية قوى المجتمع، ومن ثم بين البنية القانونية للدولة والعمليات الاجتماعية لقوى المجتمع، وقد نظر إلى التعددية بكل تداعياتها النظرية والمنهجية على أنها نظرية سياسية نقدية، لأن إحلالها محل الدولة سيؤدي إلى تداعيات مختلفة نظرية ومنهجية، غير أن تشارلز ميريام لم يرد حسم الصراع لصالح التعددية ضد الدولة، ولذلك عَدَّ التعددية مقبولة بوصفها حقيقة اجتماعية، وليس بوصفها حقيقة قيمية معيارية، فقد ظلت الدولة هي الحل لمشكلة التعددية، وهي مركز الديمقراطية الليبرالية ووسيلة لمعالجة المشكلات الاجتماعية (Ibid: 23-31). ونتيجة للتحول في جوهر العلم من الدولة إلى التعددية،

أصبحت الجماعات والقوى الاجتماعية هي محور الاهتمام والتركيز، حيث صار مفهوما السلوك والعملية هما الشفرة السرية لعلم السياسة، فقد حل مفهوم النظام محل الدولة. واستطاعت السلوكية من خلال مفاهيم السلوك، والجماعات، والعمليات، والنظم أن تشيع هذه اللغة داخل البحث السياسي بما أحدث ثورة فيه، فدراسة الحقوق السياسية أصبحت هي دراسة السلوك الانتخابي، ومفاهيم المصالح تم احتواؤها في مفهوم جماعات المصالح، وتغيير القانون وتعديله أصبح يطلق عليه العملية القضائية، وكل ما يتعلق بالدولة أصبح يطلق عليه مدخلات النظام السياسي ومخرجاته. وقد استدعى ذلك ثورة موازية في أدوات البحث، حيث اتجه العلم في مجموعه إلى التحول الكمي من خلال قياسات الرأي العام والمسوح الاجتماعية والاستبيان والتجريب والمناهج الإحصائية، وأصبح هناك ما أطلق عليه النزعة المنهجوية Methodism، حيث عدّ السلوكيون أن من سبقهم لم يدرسوا فقط الموضوع الخطأ، بل إنهم درسوا الموضوع الخطأ وبمنهج خطأ (Farr, 1993: 202-204).

وقد أدى هذا الاتجاه إلى تطوير فروع علم السياسة التي تتعامل مع الواقع مثل السياسة المقارنة، والتنمية السياسية، والرأي العام، والعلاقات الدولية... إلخ، إلا أن هذا التطور ذاته أدى إلى انهيار بعض الفروع الأخرى خصوصاً النظرية السياسية – التي هي محور العلم وآلية تطويره وتقدمه – نتيجة لانتشار مقولات الموضوعية وسيادتها، والحياد العلمي، والفصل بين الحقيقة والقيمة، وبين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، واعتبار أن العلم يتعامل مع الحقائق، أما القيم فليست فقط خارج إطار العلم، بل هي أدنى، وكذلك القضايا الفلسفية الكبرى التي شكلت حقل النظرية السياسية تاريخياً مثل: العدالة والحرية والمساواة والحكم الصالح... إلخ، فقد تم إخراجها من دائرة النظرية السياسية وإلحاقها بالفكر السياسي أو الفلسفة، وتحول حقل النظرية السياسية ذاته بدلا من أن يكون ذلك الفرع من علم السياسة الذي يشرح طبائع القضايا السياسية، ويتفلسف حول جوهرها وغاياتها وطبيعتها النهائية، وينشغل بنقد الأيديولوجيات وتحليلها، بدلا من كل ذلك أصبح حقل النظرية السياسية مجرد طريقة لتنفيذ البحث السياسي أكثر منه محتوى لمجال دراسي معين، فقد تم تفريغ الحقل ليصبح مجرد نشاط وليس موضوعاً، ومن ثم أصبحت النظرية السياسية هي السلوكية ذاتها، وقد أكد كبار رواد المرحلة السلوكية أمثال ديفيد ايستون، والموند، وترومان، على ضرورة أن تظل النظرية السياسية نشاطاً أكثر منها حقلاً معرفياً (Ricci, 1984: 144-149).

ثالثاً: مرحلة المراجعة والتقويم والمابعديات

لعل من أهم خصائص هذه المرحلة ظهور مفهوم «ما بعد» Post الذي أصبح قاسماً مشتركاً في معظم المطارحات الفلسفية والعلمية والأيديولوجية مثل: ما بعد الحداثة، وما بعد السلوكية، وما بعد الوضعية، وما بعد الإمبيريقية، ومن ثم فإن ذلك يعني أن المراجعة والتقويم عملية سابقة على الوصول إلى قرار جازم بالترك والانتقال إلى مرحلة بعدية، وما يهمنا في هذا السياق هو ما عرف بما بعد السلوكية، الذي هو في ذاته يعني ما بعد الحداثة في العلوم السياسية، حيث مثلت السلوكية تعبيراً وتجلياً للحداثة في العلوم الاجتماعية بما فيها علم السياسة، بل إن المفهومين: السلوكية والحداثة امتزجا حتى صارا مفهوماً واحداً في أدبيات التنمية السياسية والسياسة المقارنة، فصارت السلوكية هي عملية التحديث أو الحداثة، وأصبحت عملية التحديث هي تبني المنظور المعرفي السلوكي في البحث، والتحليل السياسي وفي الممارسة السياسية خصوصاً من حيث هو وصفة مقترحة لدول العالم الثالث.

وفي السياق التالي سوف نتناول مرحلة ما بعد السلوكية أو ما أطلقنا عليه المراجعة والتقويم في الخطوات التالية:

1 - البنية المؤسسية لعلم السياسة في مرحلة المراجعة والتقويم

ربما لا يكون من قبيل المفارقات التاريخية أن المؤسسة التي أسست السلوكية في العلوم السياسية وطورتها وتبنتها مدة نصف قرن تقريباً هي نفسها التي أعلنت وفاتها ونهايتها، وأن الذي أعلن ذلك واحد من أهم مؤسسي هذا النموذج المعرفي بل قد يكون أهمهم، ففي خطابه الذي ألقاه بوصفه رئيس الجمعية الأمريكية لعلم السياسة عام 1969 أعلن ديفيد ايستون انتهاء المرحلة السلوكية، ثم تأكد ذلك بعد شهرين عندما خصصت جمعية الجنوب الأمريكي لعلم السياسة Southern Political Science Association في اجتماعها السنوي في مدينة ميامي جلسة كاملة لمناقشة أطروحة عنوانها: «منهج ما بعد الوضعية في العلوم السياسية» Post-Positivist Methodology in Political Science, وعدّ ذلك بداية لنهاية مرحلة أطلق عليها مرحلة علم السياسة الوضعي السلوكي (Sandoz, 1972: 285-286)، ولم يأت موقف ديفيد ايستون من مجرد تغيير في أطروحات نظرية فحسب، بل كان موقفاً مؤسسياً يعلن فيه انتهاء مشروع مؤسسي تبنته الجمعية الأمريكية لعلم السياسة طوال نصف قرن، وهذا الموقف نبع من دواعي واعتبارات واقعية نجملها فيما يلي:

أ - حدوث كساد سياسي كبير، حيث أخفقت الحكومة الأمريكية في التعامل

مع المشكلات الموجودة سواء داخلياً مثل حركة الحقوق المدنية للسود، والحركات الطلابية، واليسار الجديد، وثقافة المخدرات، وانتشار البطالة والتضخم، وخارجياً حرب فيتنام وما خلفته من آثار نفسية وسياسية شديدة على المجتمع الأمريكي، ولم يأت ذلك الإخفاق من الممارسة السياسية، بل كان في جوهره إخفاقاً لمنظومة علم السياسة في تقديم حلول فاعلة لإصلاح الواقع السياسي وقيادته، ولم يكن ذلك ناتجاً عن عدم قدرة علماء السياسة على تقديم حلول للدولة، بل على العكس انخرط عدد كبير منهم في مناصب تتيح لهم تقديم ما يريدون من خيارات، بحيث تم تسييس علم السياسة بصورة تفوق أي وقت مضى (Lowi, 1972: 11).

ب – ظهور التجمع من أجل علم سياسة جديدة Caucus for New Political Science الذي ظهر في اجتماع الجمعية الأمريكية لعلم السياسة عام 1967، وضم بعض اليساريين والرافضين للتوجهات السائدة في علم السياسة الأمريكي، وكان هانزج مورجانثو أحد أعضائه، وقد ركز هذا التجمع على نقد علم السياسة لأنه أخفق في تقديم أي حلول، وأدى إلى هزيمة الدولة في حروبها الثلاث: حرب الفقر، وحرب العنصرية، وحرب فيتنام. وقد رأى أنصار هذا التجمع أن علماء السياسة سلبيون فاقدون للتوجه أو المعايير، وأرجعوا ذلك الإخفاق إلى طبيعة السلوكية وكونها لا تكترث إلا بالمشكلات المحايدة حتى تحقق الحياد العلمي (Ibid: 13-14).

ج – ظهور التجمع النسوي لعلم السياسةWomen's Caucus for Political Science عام 1971، وبدء ممارسة نشاطه عام 1972 مركزاً على دراسات المرأة والحركات النسوية، ومنتقداً المرحلة السابقة، حيث غابت فيها بصورة شبه تامة الدراسات عن المرأة، ففي الفترة بين عامي 1901 و1966 نوقشت عشر رسائل جامعية عن المرأة، ومنذ ظهور هذا التجمع بدأت أقسام العلوم السياسية ولأول مرة تقدم مساقات دراسية عن المرأة، بل إن بعضها أصبح يقدم تخصصاً في برنامج الدكتوراه في موضوع المرأة والسياسة (Carral & Zerilli, 1983: 55).

2 – البنية الإبستمولوجية لعلم السياسة في مرحلة المراجعة والتقويم

ارتبطت هذه المرحلة بتحولات منظوراتية كبرى، فهي مرحلة انتهاء الوضعية المنطقية وحلول المدرسة التفسيرية محلها، وانتهاء الإمبيريقية، وظهور الواقعية والسلوكية، وظهور ما بعد السلوكية وانتهاء الحداثة، والدعوة إلى ما بعد الحداثة، ومن ثم فهي فترة تغييرات جوهرية في البنية الإبستمولوجية للعلوم الاجتماعية، حيث إن المسلمات والمقدمات الكبرى، ووسائل تحصيل المعرفة، وغاياتها جميعاً

في حالة من المراجعة، والتعديل، والشك، وعدم اليقين لأن جميع المطلقات الكبرى أصبحت نسبية تخضع للتساؤل والرفض والقبول، ولعل الناظر في علم السياسة بالتحديد يلحظ أن هناك مجموعة من المتغيرات التي تندرج تحت هذا الموضوع أدت دوراً أساسياً في إحداث النقلة النوعية من السلوكية إلى ما بعدها، ومن ثم شكلت هذه المرحلة وهي:

أ – إن حركة النماذج المعرفية Paradigms التي سبقت الإشارة إليها، والتي تقوم على أن المنظور المعرفي الجديد يولد في رحم القديم وعلى هامشه، بحيث ينمو رويداً رويداً على حسابه حتى يحل محله، وهنا نجد أن الحركة التي كان يطلق عليها «ضد السلوكية» هي ذاتها التي أصبحت ما بعد السلوكية (Dallmayr, 1987: 169-182).

ب – إخفاق الإمبيريقية والوضعية والتحول إلى الواقعية والنظرية التفسيرية، حيث أصبحت الإمبريقية توصف بأنها إمبريالية تدعي القدرة على الشرح والتفسير والتنبؤ، وهو ما أصبح موضع شك ونقد من قبل التفسيرية التي حدد خصائصها عالم الاجتماع البريطاني الشهير أنتوني جيدنس في الآتي:

إن العالم الاجتماعي على العكس من العالم الطبيعي، يجب أن يُفهم على أنه الصناعة الماهرة للبشر.

إن أساس هذا العالم ودستوره يعتمد بصورة أساسية على اللغة، لا على أنها نظام من الرموز، وإنما على أساس أنها واسطة لأنشطة علمية ومعنوية.

إن وصف الفعل الاجتماعي يعتمد على المهمة التفسيرية لأطر المعاني التي أوجدها المتفاعلون العاديون (Isaac, 1987: 196).

ج – إخفاق السلوكية في تحقيق ما وعدت به، فلم تستطع صياغة نظريات عامة، ولم تستطع تحقيق القدرة على التنبؤ، ولم تستطع أن تبني علماً سياسياً على شاكلة العلوم الطبيعية، بل إن كثيراً من مقولاتها أصبحت موضع شك ومرجعية مثل:

إن التفرقة السلوكية بين المعياري والإمبيريقي، وبين الحقيقة والقيمة تفرقة ليست مبنية على أسس علمية، وليست مستمدة من العلم، وإنما هي تفرقة فلسفية أحدثت إرباكا في عملية المعرفة برمتها، فقد أدت إلى أن المعرفة المنتجة أصبحت معرفة لا يمكن الاعتماد عليها، وإنها غير قادرة على تمكين الباحثين والممارسين بدرجة أو بأخرى من أن يكونوا قادرين على تغيير السلوك الإنساني إلى الأفضل،

ذلك لأن العلم – طبقاً للسلوكية – غير قادر على التعامل مع الأمور غير المادية أو الملموسة، فبعد أن أبعد الإله من عالم الظواهر أصبحت مشكلة الخير والشر مشكلة يصعب على العلماء مناقشتها ناهيك عن حلها، وهي الإشكالية نفسها التي تعاملت معها الأدبيات السياسية من أفلاطون حتى مفكري العقد الاجتماعي (Ricci, 1984: 296-297; Ball, 1987: 14).

ظهور اتجاهات تعارض التحويل الكمي الذي أهمل بصورة شبه كاملة مسألة القيم، بل إن بعض المفكرين رأى أن إنكار القيم واستبعادها في حد ذاته يعبر عن منظومة قيمية خفية (Parenti 1983: 192).

إن تأكيد السلوكية المبالغ فيه على «العملية» أدى إلى الإغراق في المظهر وتجاهل جوهر المحتوى السياسي، كذلك كان الاهتمام الشديد بأدوات المنهج مؤدياً إلى اجتزاء الموضوعات محل الدراسة وتشويهها وتضييق مداخلها من أجل المحافظة على دقة المنهج، ومن ثم فإن الحديث عن الدقة والموضوعية لم يكن سوى دعاية كثيراً ما يثبت الواقع عدم صحتها (Ibid: 192).

د – مراجعة فكرة التقدم سواء في الشئون الإنسانية أو في العلم، فالحربان العالميتان الأولى والثانية، والأسلحة النووية التي تهدد بدمار الأرض تشكك في هذه الفكرة على مستوى الشأن الإنساني، كذلك فإن التقدم في العلم الاجتماعي يختلف عنه في العلم الطبيعي، فإذا كان التقدم في العلم الطبيعي أمراً ملموساً يمكن الحكم عليه، حيث إن فيزياء آينشتاين أكثر تقدماً من فيزياء نيوتن، لكن هل يمكن القول إن أياً من علماء السياسة المعاصرين أكثر تقدماً من السابقين، فهل ديفيد ايستون أفضل من تشارلز مريام ناهيك عن أرسطو (Ball, 1987: 13).

هـ – الأثر الذي أحدثه كتاب توماس كوهن «بنية الثورات العلمية» والمفاهيم التي طرحها مثل: التطور العلمي، والنموذج المعرفي، Paradigm، العلم المتعارف عليه... إلخ، أحدثت عمليات متعددة من المراجعات في علم السياسة، ودفعت كثيراً من الباحثين إلى محاولة تطبيق مفهوم «النماذج» على علم السياسة، خصوصاً في المرحلة السلوكية، وهل استطاع أن يشكل نموذجاً، أو أنه لم يزل في مرحلة دون ذلك (Ricci, 1984: 176).

3 – البنية الأنطولوجية لعلم السياسة في مرحلة المراجعة والتقويم

يمثل علم السياسة في هذه المرحلة خليطاً من عناصر مختلفة بعضها سلوكي

وبعضها ما قبل سلوكي، وبعضها ما بعد سلوكي، غير أنها جميعاً تمثل حالة جدلية جديدة في تاريخ تطور العلم الذي يشهد وبصورة متكررة ادعاءات بإعادة التأسيس والبناء من جديد، فمنذ أرسطو إلى هوبز إلى هيوم، إلى هيجل إلى ماركس، إلى بنتلي، إلى ترومان، إلى ايستون، إلى ريكز، والجميع يدعي أنه سيقدم علم سياسة جديداً يؤسس لأول مرة، متهماً السابقين باللاعلمية (Smith, 1996: 119)، غير أن حقيقتهم جميعاً أن هذا الفرع من المعرفة الإنسانية يسير في حركة جدلية عبر التاريخ يحكمها طرفان حديان: أحدهما مثالي معياري منشغل بما ينبغي أن يكون، ينقد الواقع، ويصنع واقعاً جديداً، والآخر واقعي أو إمبيريقي منشغل بوصف ما هو كائن، يشرح كيف يعمل الواقع السياسي في اللحظة الحاضرة، وهناك من يعد أفلاطون أول مثالي، وأرسطو أول واقعي، ومنهما وإلى اليوم والعلم يتحرك بين حديهما (Ball, 1987: 13-14). والحقيقة التي يخلص إليها معظم مؤرخي علم السياسة أنه حتى أواخر الستينيات – وعلى الرغم مما قيل – لم يستطع علم السياسة أن يصبح علماً سلوكياً سواء في نظر علمائه أو في نظر مجتمع العلوم الاجتماعية (Gunnell, 1991: 14)، بل إن مفهوم السلوك السياسي لم يستطع العلم تحديده بصورة إيجابية، إذ إنه عُرف بما ليس هو، وليس بما هو، أي عرف بالنفي لأنه ليس فلسفياً وليس متأملاً، وليس تاريخياً، وليس قانونياً، وليس أخلاقياً، ولكن ما هو؟ (Dahl, 1993: 249)، ومن ثم عاد جوهر العلم ليتشكل من جديد من عناصر مختلفة تاركاً السلوكية وقيودها وراء ظهره. فإذا كان مفهوم الدولة بوصفه فكرة مركزية للعلم هو المفهوم الذي دارت حوله معركة السلوكية مع التقليدية، فإنه أيضاً ومنذ بداية الثمانينيات أصبح هو المفهوم الذي تبنته ما بعد السلوكية، وأعادته بقوة إلى ساحة البحث السياسي (Ball, 1987: 2)، أما مفاهيم البناء والوظيفة والمخرجات والمدخلات فلم تزل تستخدم، ولكنها تراجعت إلى الخلف قليلا لتفسح المجال لموضوعات ومفاهيم جديدة مثل علاقة الدولة والمجتمع، والكوربرانية، والاقتصاد السياسي، والمجتمع المدني، والتحول الديمقراطي، والتعددية... إلخ.

رابعاً: اكتمال الدائرة: علم السياسة يعود تاجاً للعلوم

على مدى قرن من الزمان حاول علم السياسة أن يصبح علماً بين العلوم، بعد أن كان علماً فوق العلوم، فقد سعى رواده الأوائل إلى تحقيق استقلاله عن العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى مثل الفلسفة، والأخلاق، والتاريخ، والاقتصاد، والقانون، فإذا به يقع في المرحلة السلوكية في علم أدنى وأضيق من تلك العلوم

بكثير، ففي سعيها لتحقيق علمية علم السياسة ألحقته المدرسة السلوكية بعلم النفس، وحصرته في الأفق الضيق الجزئي المحدود لهذا العلم، فالعلوم التي كان مرتبطاً بها قبل مرحلة الاستقلال هي علوم من طبيعة كلية، وحدات تحليلها المجتمع ككل، أو الأفكار المجردة، أما علم النفس فمحصور في نفس الإنسان، وليس حتى مجرد الإنسان بوصفه وحدة كلية، والآن وبعد هذا القرن عادت مفاهيم العلم الأولى إلى الظهور خصوصاً مفهوم الدولة، وعادت علاقاته بالعلوم الأخرى تظهر في صورة أخرى، مثل علاقة الدولة والمجتمع معيدة علم السياسة إلى علوم المجتمع في كليتها، والاقتصاد السياسي، والتبعية والتحول الديمقراطي تعيد جميعها ربط علم السياسة بالاقتصاد، ومناهج تحليل الخطاب السياسي، وتحليل النص السياسي معيدة علم السياسة إلى رحاب الفلسفة الأوسع... إلخ.

أما من حيث الوصول إلى إجماع داخل الحقل، علماً بأن بين الممارسين فيه علماء وباحثين فإنه أمر لم يزل بعيد المنال، ولم يتحقق في أي من مراحل تطوره الممتدة، ففي خطابه بوصفه رئيساً للجمعية الأمريكية لعلم السياسة عام 1991 أكد Theodore Lowi على الحقائق التالية: (Lowi, 1993: 383).

إن علم السياسة الأمريكي هو ظاهرة سياسية، وأنه نتاج للدولة، هي التي تشكله، وتحدد أي فروعه ينبغي أن تكون له الأولوية، وفي العقود الأخيرة أصبحت حقول الرأي العام، والسياسات العامة، والاختيار العام لها الأولوية بسبب تأثير اختيارات الدولة.

ليس هناك علم واحد للسياسة، ولكنْ هناك علوم كل له نتائجه وطريقة دراسته.

إذا افترضنا أننا بوصفنا علماء سياسة نبحث عن الحقيقة – ومن المهم جدا أن نفترض ذلك – فإن هناك أسباباً أخرى تكمن خلف ما نفعل غير البحث عن الحقيقة.

وفي تقويمه لحالة علم السياسة بعد الثورة السلوكية قدم عالم السياسة الشهير جبرائيل الموند دراستين: أولاهما: عنوانها: «الساعات والسُحُب ودراسة السياسة «Clocks and Clouds,and the Study of Politics,» نشرت في عام 1977، في مقدمتها لخص حالة الحقل مؤكدا أنه بسبب تعطشه لأن يصبح علماً اتجه علم السياسة في العقود الأخيرة إلى أن يفقد التواصل مع جوهره، ومحتواه الأنطولوجي، حيث عمد إلى أن يعامل الحوادث والظواهر السياسية تماماً مثل الحوادث الطبيعية،

مستخدما المنطق التفسيري نفسه الموجود في الفيزياء والعلوم الطبيعية الأخرى التي أطلق عليها «Hard Science»، وقد اندفع علماء الاجتماعيات، والعلوم السياسية خصوصاً إلى تبني أجندة العلوم الطبيعية نفسها بتحفيز قوي من المدرسة الوضعية المنطقية، حيث مثلت مسلماتها الإبستمولوجية قاعدة أساسية لتبرير هذا الاندفاع، ولكن في الآونة الأخيرة أعاد بعض فلاسفة العلم، وبعض علماء النفس والاقتصاد النظر في مدى إمكانية تطبيق الفلسفة الوضعية ومنهجية العلوم الطبيعية على الموضوعات الإنسانية (Almond, 1990: 32)، ثم بنى الدراسة كلها على المثال الذي قدمه كارل بوبر على سبيل المجاز Metaphore لتوصيف حالة العلوم، ومدى قربها أو بعدها من الدقة، والانضباط، والانتظام، وإمكانية التنبؤ، أو بعدها عنها حيث عد بوبر أن العلوم تتراوح بين طرفين على متصل أقصاها الانتظام الدقيق المحكم والقدرة على التنبؤ، وهو نموذج الساعة ومثاله النظام الشمسي، وعلى الطرف الآخر انعدام الانتظام، وفقدان كامل القدرة على التنبؤ، وهو نموذج السحب الدخانية، وحركة بعض أنواع الحشرات والطيور، وفي منطقة الوسط تقع المجتمعات الإنسانية، وقد طبق الموند هذا النموذج على علم السياسة، عاداً أن الحركة السلوكية كانت محاولة لسحب علم السياسة إلى طرف الساعة، ولم تفلح لأن من قلدته واتبعت خطواته مثل علم النفس والاقتصاد، بدأ كل منهما يعيد النظر في كون هذا الهدف هدفاً يستحق أن يسعى إلى تحقيقه أو أنه ممكن التحقيق (Ibid: 32-65).

والدراسة الثانية التي قدمها جبرائيل الموند كان عنوانها: «موائد متناثرة: مدارس ومذاهب في علم السياسة» "Separate Tables: Schools and Sects in Political Science" نشرت عام 1988، والتي بناها على مجاز Metaphore استعاره الموند من مسرحية عرضت في نيويورك عام 1955، استخدمت فيها موائد الطعام المتناثرة تعبيراً عن أزمة الإنسان المعاصر وحقيقة غربته وتفرده، وقد عد الموند أن علم السياسة وصل إلى المرحلة التي أصبح علماؤه وباحثوه يجلسون على موائد متناثرة في مجموعات لا تربطها روابط ووشائج قوية، وبناء على معيارين أولهما: منهجي، والآخر أيديولوجي قسم الموند علم السياسة إلى أربع فرق مذهبية أو أربع موائد منفصلة، حيث عد المنهجي منقسماً إلى صلب Hard، ويقصد به منهجية العلوم الطبيعية، ورخو Soft ويقصد به رخاوة منهجية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية فيما قبل الوضعية، أما الإيديولوجي فقسمه إلى يسار ويمين، وبذلك يكون علماء السياسة منقسمين إلى يسار رخو، ويمين رخو، ويسار صلب، ويمين

صلب، وعلى الرغم من أن كثيراً من علماء السياسة – طبقاً لألموند – ربما لا يكون مستريحا للجلوس على أي من هذه الموائد فإن الواقع أن هذه الفرق قد حفرت لنفسها تاريخاً مستقلا، بحيث نجد أن لكل منها تاريخاً خاصاً لعلم السياسة ذاته، ومن يستطع أن يتحكم في تفسير تاريخ الأدبيات السياسية يمكنه أن يتحكم في مستقبل علم السياسة (Ibid: 13-31).

وختاما ينبغي التأكيد على أنه على الرغم من تعدد مراحل تطور علم السياسة وتناقضها أحياناً فإنه لا يمكن الحسم أو الجزم بأن مقولات أي مرحلة تنتهي بمجرد الدخول في مرحلة أخرى، بل إن الواقع يؤكد أنه تغير على مستوى الأولويات، أي مستوى من يحتل المقدمة ويضع الأجندة دون أن ينفي الآخر، وإنما يدفعه إلى التراجع خطوات إلى الوراء، فالتحليل المؤسسي والقانوني والتاريخي والفلسفي لم ينته حتى في ظل السلوكية، بل تم تهميشه أو تقليل وزنه، وكذلك التحليل النظمي والبنائي الوظيفي والكمي والإحصائي لم ينته عند نهاية السلوكية بل تراجع ليفسح المجال لنماذج تحليلية أخرى، وكذلك الموضوعات التطبيقية، كل ما يحدث فيها أنه يتم تغيير زاوية الاقتراب منها أو تغيير عنوانها أو تغيير بؤرة التركيز فيها، فالمشاركة والشرعية قد تدرسان تحت هذا العنوان، وقد تدرسان من زوايا حقوق الإنسان والأقليات وقضايا المرأة والانتخابات والمجتمع المدني... وهكذا.

ومن ناحية أخرى فإن التركيز على علم السياسة الأمريكي بوصفه النموذج المعرفي السائد في العلوم السياسية في العالم لا يعني انعدام التقاليد الأخرى، لأنها موجودة في حدود دوائرها الثقافية، والإقليمية، واللغوية، ولكنها ليست حاضرة على المستوى الدولي، ولم تصل إلى حد المنافسة المنظوراتية، أي لم تقدم بعد نموذجاً معرفياً يتحدى ويسعى إلى اكتساب أنصار، وذلك ربما لتأكيدها على الخصوصية مما دفعها إلى التقوقع، وعدم القدرة على الخروج، وذلك لأن طبيعة التطور المعاصر للعلم سواء الطبيعي أو الاجتماعي بما فيه علم السياسة تتحول إلى العالمية، لأن حقيقة الممارسات، والمؤسسات، والنظم، والعمليات السياسية أصبحت عالمية إلى حد كبير من خلال سريان نماذج الحكم الغربية ونفاذيتها على اختلاف صيغها، ومن ثم لا بد أن يكون العلم الذي يتعامل معها حاملا لبعض خصائصها، والواقع الذي نعيشه الآن يعكس حقيقة تخصيص العالمية وعولمة الخصوصية، فقد استطاع نسق معرفي معين أن يدعي احتكاره للعالمية، ومن ثم عولم خصوصيته،

أي حول الخصوصية الغربية إلى عالمية، في وقت سعت فيه نماذج معرفية أخرى إلى تحقيق مجرد المحافظة على ذاتها، من خلال التأكيد على الخصوصيات الثقافية التي لم يعد لها قدرة على المحافظة على وجودها ما لم تتجاوز ذاتها، وتقدم نفسها في صورة نموذج عالمي قابل لأن ينافس النماذج الأخرى، ومن ثم يستطيع تطوير ذاته والتلاقح مع الأنساق الأخرى أخذا وعطاء لتحقيق تعارف إنساني عام على المستوى المعرفي، يكون مقدمة للوصول إلى نسق عالمي تتشارك فيه تجارب وخبرات وتقاليد متعددة، وحينها يأتي من يؤرخ لعلم السياسة بوصفه علماً تشاركت في صياغته مختلف الثقافات، والتقاليد الحضارية، وحتى ذلك الحين سيظل علم السياسة العالمي هو علم السياسة المحلي الذي استطاع أن يفرض نفسه على العالم سواء جاء ذلك تابعاً لقوة سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها، أو من خلال نفاذية نموذج اجتماعي معين.

المصادر:

Anckar, D. (1991). Nordic political science: Trends, roles, approaches. *European Journal of Political Research*, 20 (3-4): 445-460.

Anckar, D. (1995). Political science in the Nordic countries. In Easton et al, (Eds.), *The Development of political science: A comparative survey.* Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Ball, T. (1987). Is there progress in political science? In Ball (Ed.), *Idioms of inquiry: Critique and renewal in political science. New York: State University of New York Press.*

Ball, T. (1993). An ambivalent alliance: Political science and American democracy. In: James Farr, & Raymond Seidelman (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States.* Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Beard, C. A. (1993). Politics. In Farr et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States. Ann Arbor: The University of Michigan Press.*

Berndtson, E. (1995). The development of political science: Methodological problems of comparative research. In Easton, et al (Eds.), *The development of political science: A comparative survey. Ann Arbor: The University of Michigan Press.*

Carral, S. J., & Zerilli L.M.G. (1993). Feminist challenges to political science, In Finifter (Ed.), *Political science: The state of the discipline II.* Washington, DC: The American Political Science Association.

Daalder, H. (1991). Political science in the Netherlands. *European Journal of Political Research,* 20 (3-4): 267-282.

Dahl, R. A. (1993). The behavioral approach in political science: Epitoph for a monument to a successful protest. In Farr, et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Dallmayr, F. (1987). Political inquiry: Beyond empiricism and hermeneutics. In Terence Ball. (Ed.), *Idioms of inquiry: Critique and renewal in political science*. New York: State University of New York Press.

Doherty, J., Graham, E, & Malek, M. (Eds.), (1992). *Postmodernism and the social sciences*. New York: ST. Martins Press.

Easton, D. (1991). Political science in the United States: Past and present. In David Easton, et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Easton, D., et al,. (1995). Introduction: Democracy as a regime type and the development of political science.. In David Easton et al, (Eds.), *Regime and discipline: Democracy and the development of political science*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Farr, J. (1993). Political science and the state. In: Farr, et al. (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Farr, J. (1993). Remembering the revolution: Behavioralism in American political scienc. In Farr, et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Farr, J., et al, (Eds.), (1995). *Political science in history: Research programs and political traditions*. New York: Cambridge University Press.

Fu, Z. (1991). The sociology of political science in the People Republic of China, In Easton, et al, (Eds.), *The Development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Gabriel A. (1990). *A discipline divided: Schools and sects in political science*. London: Sage Publication.

Grasiano, L. (1991). The development and institutionalization of political science in Italy. In Easton et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Gunnell, J. (1991). The historiography of American political science. In Easton, et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Gunnell, J. G. (1993). The declination of the state and the origin of American pluralism. In Farr, et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Hayward, J. (1991). Cultural and contextual constraints upon the development of political science in Great Britain. In Easton et al, (Eds.), *The*

development of political science: A comparative survey. London and New York: Routledge.

Isaac, J.C. (1987). After empiricism: The realist alternative. In Ball (Eds.), *Idioms of inquiry: Critique and renewal in political science* .New York: State University of New York Press.

Jean, L. (1991). French political science and its "subfields": Some reflections on the intellectual organization of the discipline in relation to its historical and social situation. In Easton et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Kastendiek, H. (1991). Political development and political science in West Germany. In: Easton, et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey*. London and New York: Routledge.

Kent, F. (1928) *Political behavior: The heretofore unwritten laws: Customs and principle of politics as practiced in the United States*, New York: Kohnson Reprint Crop.

Lapalombara, J. (1988). Macrotheories and microapplications in comparative politics: A widening chasm. In L. J. Cantori, H. Andrew, & J. Ziegler (Eds.), *Comparative politics in the post-behavioral era*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Lippincott, B. E. (1993). The basis of American political science. In Farr, et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Lowi, T. J. (1972). The Politics of higher education: Political science as a case study. In Graham, and Carey (Eds.), *The post-behavioral era: Perspectives on political science*. New York: David Mckay Company.

Lowi, T. J. (1993). The state in political science: How we become what we study. In Farr, et al, (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States*. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Mahoney, D. (1984). A new political science for a world made wholly new: The doctrine of progress and the emergence of American political science. Ph. D Dissertation, Claremont Graduate School.

Mckay, D. (1991). Is European political science inferior to or different from American political science? *European Journal of Political Research,* 20 (4-5): 463-478.

Merriam, C. E. (1993). Recent advances in political methods. in Farr, et al, (Eds.), discipline and history: Political science in the United States. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Merriam, E. (1925). *New aspects of politics*. Chicago: University of Chicago Press.

Newton, K., & Josep, V. (1991). Introduction: Political science in Western Europe, 1960-1990. *European Journal of Political Research*. 20 (3-4): 231-249.

Parenti, M. (1983). The state of discipline: One interpretation of everyone's favorite controversy. *PS Political Science and Politics*, 16 (2): 141-148.

Ricci, D.M. (1984). *The tragedy of political science: Politics, scholarship, and democracy*. New Haven, CT: Yale University Press.

Ross, D. (1993). The development of the social sciences. in Farr et al, (Eds.), Discipline and history: Political science in the United States. Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Sandoz, E. (1972). The philosophical acience of politics beyond behavioralism. In G. J. Graham, Jr. and G. W. Carey (Eds.), *The post-behavioral era: Perspectives on political science* .New York: David Mckay Company.

Saxonhouse, A. W. (1983). Text and canons: The state of the great books. in A. W. Finifter, (Eds.), *Political science: The state of the discipline II.* Washington, DC: The American Political Science Association.

Seidelman, R. (1993). Political scientists disenchanted realists, and disappearing democrats. In Farr, et al., (Eds.), *Discipline and history: Political science in the United States* .Ann Arbor: The University of Michigan Press.

Sen, B. (1990). The question of method in social science Ph.D. Dissertation, University of Illinois.

Sibley, E. (1974). Social science research council: The first fifty years. New York: SSRC.

Smith, R. M. (1996). Science, non - science and politics. in Terrence J. McDonald, (Ed.), *The historic turn in the human sciences.* Ann Arbor: University of Michigan Press.

Stein, M. B. (1991). Major factors in the emergence of political science as a discipline in Western democracies: A comparative analysis of the United States, Britain, France, and Germany. In Easton et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey.* London and New York: Routledge.

Trent J. E., & Stein, M. (1991). The interaction of the state and political science in Canada: A preliminary mapping. In Easton et al, (Eds.), *The development of political science: A comparative survey.* London and New York: Routledge.

Von Beyme, K. (1991). German political science: The state of the art. *European Journal of Political Research*, 20 (3-4): 251-265.

قدم في: نوفمبر 2000.

أجيز في: فبراير 2002.

قياس مدى قدرة العوامل الديموغرافية وضغوط العمل في التنبؤ بمستوى الالتزام التنظيمي في المنظمات الصحية الكويتية

عبدالعزيز عبدالمحسن تقي*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى بحث العلاقة بين ضغوط العمل والالتزام التنظيمي للعاملات في قطاع الخدمات الصحية المساندة. تألفت عينة الدراسة من 230 موظفة في المنظمات الصحية الحكومية بدولة الكويت، تم اختيارهن عشوائياً من أربع فئات وظيفية هي: الهيئة التمريضية، والسكرتارية الطبية، والسكرتارية، والوظائف الفنية. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من نوع المهنة، والمؤهل العلمي، والعمر، وعدد سنوات الخدمة مع الالتزام التنظيمي. كما وجد أن هناك علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام التنظيمي وضغوط العمل. وأن درجة الالتزام وضغوط العمل لدى الهيئة التمريضية أكثر مما لدى الموظفات الأخريات في العينة.

مصطلحات أساسية: ضغوط العمل، الالتزام التنظيمي، المنظمات الصحية الكويتية، الهيئة التمريضية، السكرتارية الطبية.

مقدمة:

لا شك في أن النمو الاقتصادي السريع لدولة الكويت منذ الستينيات أدى إلى بروز عدة ظواهر تعد مميزة لهذا التقدم أو مصاحبة له، ومنها بشكل أساسي النمو المطرد في الخدمات الصحية. وعلى الرغم من أن الكويت قد عرفت بسجلها الصحي المتميز في منطقتها وبين العالم النامي بتقديم رعاية صحية جيدة لكل سكانها منذ

---

* رئيس قسم الإدارة، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت.
أجري هذا البحث بتمويل من: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

زمن بعيد ودون مقابل للمواطنين والمقيمين على حد سواء، بشهادة الأطراف ذات العلاقة في منظمة الصحة العالمية (Health and Vital Statistics Division, 1993)، فإنه كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن نوعية الخدمات التي يتم تقديمها وليس الكمية، ولا سيما بعد القرارات الحكومية الأخيرة حول تطبيق التأمين الصحي على الوافدين وفرض الرسوم على الخدمات الصحية في القطاع الحكومي عام 1998.

وحيث إن الاعتماد الأول والأساسي في أي مشروع يكون بلا منازع على العنصر الإنساني وليس على الأجهزة والمعدات والمباني، فإن الجانب المهم في القوى العاملة في مجال الخدمات الصحية ليس حجمها فقط وإنما النوعية والرغبة في العمل والالتزام التنظيمي التي تتميز بها (عبدالله الطجم، 1996).

ولقد حظي موضوع الالتزام التنظيمي وضغوط العمل والعوامل المؤثرة فيهما باهتمام كثير من الباحثين منذ سنوات عدة. ظهر هذا الاهتمام لما للالتزام التنظيمي من تأثير مهم في كثير من سلوكيات الأفراد وما له من انعكاسات على الفرد والمؤسسة على حد سواء. فقد وجد (Mowday, Porter & Dubin, 1982; Wilson, 1995; Somers, 1995; McCaul & Hinsz, 1995) أن ضعف الالتزام التنظيمي يترتب عليه تحمل كلفة الغياب وترك العمل وفقدان الرغبة في الإبداع وانخفاض الدافعية والالتزام بالعمل. كما تمثل ضغوط العمل خطراً على العاملين وتهدد مزاولتهم لمهنتهم بسبب ما ينشأ عنها من تأثيرات سلبية تتمثل في عدم الرضا المهني وضعف الدافعية للعمل والشعور بالإنهاك النفسي، مما يؤثر في أداء العمل بالكفاءة المطلوبة (Baruch & Lois, 1987; Steffy & Jones, 1989; Baron & Greenberg, 1990).

وبشكل خاص تعد فئة العاملات في مجال الهيئة التمريضية، والسكرتارية الطبية، والوظائف الفنية من أهم العوامل المساعدة على نجاح الكادر الطبي والتخصصي في حسن أدائها لأعمالها ولنجاح المنظمات الصحية بشكل عام. ومع ما تمثله هذه الفئات من الأهمية البالغة في التأثير في نجاح العمل، إلا أنها تكاد تكون من الفئات التي لم ينظر إليها الباحثون في العالم العربي في دراساتهم باهتمام كبير يتناسب مع عطائهم ودورهم المتوقع في المنظمة، ومن ثم نجد ندرة كبيرة في البحوث في العالم العربي في هذا المجال، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على الكويت أيضاً.

الإطار النظري للدراسة:

إن الدراسة المتعمقة للالتزام التنظيمي وضغوط العمل لدى العاملين وتأثيرهما في المنظمات تتطلب الانتباه إلى أن كل شخص يستطيع أن يزيد

إسهاماته إلى الحد الأقصى، ومن ثم فإن المنظمة تزيد من نجاحها إلى الحد الأعلى. كما أن المنظمات التي ترى أن العاملين يختلفون في درجات الالتزام وتحمل ضغوط العمل، سوف تكون لديها القدرة على التعامل بفاعلية أكبر مع البيئة المتقلبة الحالية، والتحديات المستقبلية (Meyer, Irving & Allen, 1998).

الالتزام التنظيمي:

يعد الالتزام التنظيمي عنصراً حيوياً في بلوغ الأهداف التنظيمية وتعزيز الإبداع والاستقرار والثقة بين المنظمة وإداراتها والعاملين فيها، كما يسهم الالتزام التنظيمي في تطوير قدرات المنظمة على البقاء والنمو المتواصل (Harvey & Brown, 1992).

ويتولد الالتزام التنظيمي من محصلة تفاعل قوى متعددة تتمثل في خصائص الأفراد وشخصياتهم وضغوط العمل والعوامل التنظيمية والمؤثرات المجتمعية والبيئية العامة. حيث نحدد الالتزام التنظيمي بأنه إدراك من الفرد بتوافق قيمه وأهدافه مع قيم التنظيم الذي يعمل به وأهدافه (عبدالناصر علي، 1993). وتتضمن خصائص الأفراد القيم والمعتقدات والمشاعر والاتجاهات والتعليم والخبرة وغيرها من المتغيرات الذاتية للأفراد. أما العوامل التنظيمية فتشمل مثلاً وليس حصراً المناخ التنظيمي وفلسفة الإدارة وممارستها والحوافز والاتصالات ومختلف العلاقات والمعطيات التنظيمية. وتشمل المؤثرات المجتمعية القيم والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من عناصر البناء المجتمعي (Awamleh, 1996).

يتشكل الالتزام التنظيمي ويتطور بعدة مراحل تبدأ منذ التحاق الفرد بمنظمة معينة، ثم يتعزز من خلال العمل والإنجاز المتواصل إلى مرحلة الثقة بالمنظمة، وهي مرحلة نضوج الالتزام التنظيمي. ويتضح مستوى الالتزام التنظيمي من خلال مايلي: (انظر: أيمن المعاني، 1996):

أ – تبني الأفراد لقيم المنظمة وأهدافها.

ب – ارتباط وثيق بالمنظمة ورغبة قوية للاستمرار فيها.

ج – تكريس أقصى الجهود لخدمة أهداف المنظمة.

د – نظرة عامة إيجابية للمنظمة.

ويوجد عدد وفير من الدراسات في مجال الالتزام التنظيمي في البحوث الأجنبية وعدد قليل نسبياً منها في البحوث العربية، وقد تركزت تلك الدراسات حول مسببات الالتزام التنظيمي ومحدداته وما قد يترتب عليه من نتائج سلوكية قد تؤثر

في المنظمة والعاملين فيها. ففي دراسة قام بها (Clugston, 2000) على عينة من 470 شخصاً من العاملين في القطاع الحكومي بأمريكا في مجال الضرائب، حول تأثير الثقافة في الالتزام التنظيمي، أظهرت تلك الدراسة أن الثقافة الاجتماعية مطلب مسبق للالتزام التنظيمي. أما الدراسة الاستكشافية التي قامت بها (Finegan, 2000) فقد كان الهدف منها بحث العلاقة بين الالتزام التنظيمي مع كل من القيم الشخصية والقيم المتعلقة بالمنظمة. وقد أظهرت تلك الدراسة أن الالتزام التنظيمي يمكن أن يظهر من خلال إدراك الموظفين للقيم المتعلقة بالمنظمة. كما أظهرت تلك الدراسة التي قام بها كل من (Hartmann & Bambacas, 2000) حول الأسباب التي تجعل بعض الأكاديميين المنتدبين يترك العمل وبعضهم الآخر يستمر في العمل. وقد أظهرت تلك الدراسة أن الالتزام التنظيمي يوضح مدى الرغبة في ترك العمل. كما اختبر (Wallace, 1995) درجة الالتزام الوظيفي للعاملين في مهنة المحاماة، وقد أظهرت تلك الدراسة اعتماد الالتزام التنظيمي إلى حد كبير على إدراك الموظفين للفرص المتاحة ولا سيما فيما يتعلق بالتطور الوظيفي وشعور الموظف أن منظمته تهتم بتطويره وظيفيا. وتوصلت دراسة (Steers, 1979) حول الالتزام التنظيمي إلى أن العاملين الذين يتصفون بدرجة عالية من الالتزام في منظماتهم يتميزون بالالتزام الكبير في عملهم (قلة الغياب عن العمل) واستمرارية في البقاء في عضوية المنظمة والانغماس في نشاطات المنظمة وخدمة أهدافها.

أما فيما يتعلق بالدراسات العربية، ففي الدراسة التي قام بها (Yousef, 2000) لعينة من 474 موظفا في 30 منظمة في الإمارات العربية المتحدة، حول دور الالتزام التنظيمي بوصفه وسيطاً بين القيم الإسلامية للعمل واتجاهات الأفراد نحو التغيير التنظيمي، أظهرت تلك الدراسة أن القيم الإسلامية تؤثر إيجابياً وبشكل مباشر في مختلف أبعاد الاتجاهات نحو الالتزام التنظيمي والتغيير التنظيمي. أما دراسة عبدالله الطجم (1996) عن الموظفين في المملكة العربية السعودية حول العلاقة والتفاعل بين الفرد وما يمثله من احتياجات وتوقعات وبين المنظمة وما تقدمه لإشباع تلك الاحتياجات ومقابلة التوقعات، فقد انتهت إلى نتيجة رئيسة مفادها أن تصورات الموظف لسلوك منظمته لها التأثير المباشر في التزامه واندماجه الذاتي وارتباطه بمنظمته وولائه لها.

ضغوط العمل:

مع أن العمل يعد أحد المصادر الرئيسة للضغوط، ومع ما تسببه ضغوط العمل

من تأثيرات مختلفة في الأفراد والمنظمات فإن هذا الموضوع ظل منسياً في أدبيات الإدارة في الكويت باستثناء دراسات معدودة نجحت في إلقاء الضوء على هذا الموضوع المهم محذرة من خطورة تلك المشكلة (علي عسكر، 2000)، حيث أشارت الدراسة التي قام بها كل من علي عسكر وأحمد عباس (1988) في نتائجها إلى تعرض العمالة الكويتية لمستويات عالية من الضغوط في بعض المهن الاجتماعية. أما الدراسة التي قام بها آدم العتيبي (2000) فقد توصلت إلى نتيجة مفادها تعرض العمالة الكويتية لمستويات عالية من الضغوط مقارنة بالعمالة الوافدة.

أما في الدول الأجنبية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال فقد قامت شركة North Western National Life في عام 1991م بدراسة أظهرت نتائجها زيادة معدلات الإصابة بضغوط العمل بين العاملين إلى الضعف خلال الفترة من عام 1958م إلى 1990م، كما زادت نسبة المصابين بالأمراض الناتجة عن الضغوط من 13% إلى 25% (Duxbury & Higgins, 1994).

وفي كندا أشار تقرير صدر عن Conference board إلى أن نحو 80% من الموظفين الكنديين يعانون من حالات الضغوط أو القلق بسبب محاولتهم الموازنة بين بعض المطالب المتعارضة بين الأسرة والعمل (Ganster & Schaubroeck, 1994).

ولقد استقطب ضغط العمل خلال العقدين الأخيرين اهتمام كثير من الباحثين، حيث ازداد عدد الدراسات في هذا المجال 50 ضعفاً، وبلغت كمية البحوث التي نشرت خلال سنتين فقط (1990–1992) حداً يفوق ما نشر في عقد السبعينيات بمقدار ثماني مرات. إضافة إلى أن هناك ما يربو على 300 مجلة علمية تطرقت إلى ضغوط العمل في أعدادها المختلفة خلال السنوات العشر الأخيرة (Martocchio & O'Leary, 1989). إلا أن ما يلفت النظر، أن تلك الدراسات تم إجراؤها بشكل واسع على الذكور دون الإناث، على الرغم من أن الإحصاءات تشير بوضوح إلى التزايد المستمر في أعداد الإناث اللواتي يدخلن سوق العمل. مع العلم أن ضغوط العمل تؤثر في الإناث كما تؤثر في الذكور، بل أكثر من ذلك، فإن المرأة قد تعاني من ضغوط أخرى مثل التفرقة في التعامل وبخاصة عند الترقية والاختيار للمناصب العليا، والتداخل بين المسؤوليات المنزلية والعمل، والعزلة الاجتماعية، ومحدودية دور المرأة في المجتمع (McGrath, *et al.*, 1990). كما أن أحد الضغوط التي تواجهها المرأة هو في كونها امرأة (Cooper & Payne, 1991; Nurthcutt, 1991).

من خلال الدراسات المحدودة التي أجريت على قدرة بعض العوامل التنظيمية

والشخصية في أن تؤثر في الضغوط التي يواجهها العاملون (Kobases, 1982; Barnett, *et al*, 1987; Braxton, 1993; Sager, 1994; Perrewe, *et al*, 1995; Jamal, & Badawi, 1995)، وُجِد أن الأشخاص الذين لديهم مستوى عالٍ من الالتزام كان مستوى الضغوط عندهم منخفضاً.

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين الالتزام الوظيفي وضغوط العمل لدى الإناث تعد نادرة (Selvin, 1992). ومن ثم فإن من بين أهداف الدراسة الحالية إلقاء الضوء على العلاقة بين الالتزام الوظيفي وضغوط العمل لدى الموظفات في مجال الخدمات الصحية.

المتغيرات الشخصية:

بالنسبة للمتغيرات الشخصية فقد اختبرت دراسة (Bruning & Snyder, 1983) عوامل الجنس والمركز الوظيفي لمؤشرات الالتزام التنظيمي لدى 583 عاملاً في منظمات الخدمة الاجتماعية، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج مختلفة عن الدراسات السابقة تمثلت في عدم وجود علاقة محددة بين الجنس والمركز الوظيفي من جهة، والالتزام التنظيمي من جهة أخرى (Bateman & Strasser, 1984). كما بحثت دراسة (Loscocco, 1989) في أثر الخصائص الشخصية والتنظيمية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين في قطاع الصناعة، وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام التنظيمي هو محصلة لتفاعل عدد كبير من العناصر المتعلقة بالعمل وغيرها من الظروف المحيطة.

ووجدت دراسة (Romzek, 1989) حول التبعات الشخصية للالتزام التنظيمي على العاملين أن الالتزام التنظيمي كان له أثر إيجابي على الرضا النفسي والمادي للأفراد العاملين.

أما دراسة عبدالرحيم القطان (1987) التي بحثت العلاقة بين الالتزام التنظيمي والخصائص الشخصية بما فيها الأداء الوظيفي لفئات من العاملين في المملكة العربية السعودية، والتي شملت العمالة الآسيوية والعربية والغربية والسعودية، فقد توصلت تلك الدراسة إلى أن العمالة العربية والآسيوية تتمتع بالالتزام التنظيمي أكبر من العمالة الغربية والسعودية. وتوصلت أيضاً إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة بين الالتزام التنظيمي من جهة، وكل من متغيرات الجنس ومدة الخدمة والتعليم والأداء الوظيفي من جهة أخرى.

وأظهرت الدراسة التي قام بها (Awamleh, 1996) حول الالتزام التنظيمي في أجهزة الإدارة والمؤسسات العامة في جهاز الخدمة المدنية في الأردن، عدم وجود

علاقة بين الالتزام التنظيمي من جهة وبعض العوامل الديموغرافية مثل العمر، والجنس، والمركز الوظيفي، والتعليم من جهة أخرى. كما لم يجد الباحث أي علاقة بين الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي أيضاً.

ومن جانب آخر تنامى اهتمام الأفراد والمنظمات خلال العشرين سنة الماضية بدراسة الفروق بين الجنسين في ضغوط العمل لسببين: أولهما زيادة معدلات دخول المرأة في سوق العمل، والآخر خطورة الآثار الصحية الناجمة عن الضغوط (Beena & Poduval, 1992). ويعتقد بعض الباحثين أن متغير الجنس أحد المتغيرات الشخصية المهمة الذي يتوسط العلاقة بين الإحساس بالضغوط والآثار المترتبة عليها، بمعنى أن الأفراد يختلفون في استجاباتهم إلى العوامل الضاغطة باختلاف نوعهم وأدوارهم (Aneschensel, 1994). وخلص أحد الباحثين إلى نتيجة مفادها أن معدلات الاكتئاب النفسي متساوية بين النساء المتزوجات وغير المتزوجات (Lindbergh, *et al.*, 1994).

أما بالنسبة للعلاقة بين العمر وضغوط العمل، فتكاد الدراسات تجمع على أن هناك علاقة عكسية بين العمر وضغوط العمل. فقد أجرى لفيف من الباحثين دراسة حاولوا فيها تحديد الفئة العمرية الأكثر شعوراً بالضغوط الناتجة عن زيادة عبء العمل. وقد أسفرت النتائج عن أن أعلى مستوى في عبء العمل يتعرض له الأفراد الذين تقع أعمارهم بين 35 و39 سنة (Hammelman, 1995).

من ثم فإن دراسة العلاقة والارتباط بين الموظف ومنظمته لها مردود إيجابي على المنظمة والعاملين فيها على حد سواء، لأنها من العوامل الرئيسة التي تنعكس على توفير الاستقرار النفسي للعاملين وزيادة ارتباطهم بالمنظمة مما يسهم في عدم ضياع الاستثمار والمحاولات الجادة من الدولة، وتقل الحاجة إلى التطوير الوظيفي، بينما ضعف العلاقة يسهم في زيادة كلفة الغياب وترك العمل وضعف القدرة على الابتكار والدافعية المنخفضة (Brett, 1995; Somers, 1995).

وفي دراسة (Hinrichs, 1991) فإن كلفة ترك الموظف لمنظمته قد تصل إلى 185 ألف دولار، ومع أن كلفة إعداد الموظف في الدول النامية أقل بكثير من ذلك، إلا أنها تظل مكلفة.

أهمية الدراسة:

لا شك في أن المنظمات الصحية في الكويت تواجهها تحديات كبيرة في مجال توظيف العاملين وتكوينهم في الخدمات الصحية المساندة. مع العلم بأن «الخدمات الصحية تشكل أحد المقومات الأساسية لتقدم الدولة وتطورها، فالخدمات الصحية

ذات الكفاءة العالية تسهم إسهاماً فاعلاً في رفع إنتاج العاملين في الدولة وتعمل على تنمية المواطن الصالح الذي يشعر بالاستقرار والأمن الصحي مما يمكنه من توجيه اهتماماته ومجهوداته إلى تحسين مستوى أدائه ورفعه داخل العمل. ويعد الاستثمار في الخدمات الصحية إنفاقاً له عائد اجتماعي مباشر يتمثل في توفير الخدمات الصحية والطبية وغيرها لجميع مواطني الدولة» (سهام حجازي، 1988: 7).

وقد تبنت دولة الكويت كثيراً من السياسات وقدمت الحوافز لتشجيع الاستقطاب والتوظيف في هذا القطاع مثل: تخفيض نسب القبول في كلية العلوم الصحية مع تقديم مكافأة نقدية عند الالتحاق بهذه الكلية، وتقديم بدل طبيعة العمل للمهن الفنية، وإنشاء معهد التمريض وتخصصات فنية في كلية الدراسات التكنولوجية، والسكرتارية الطبية في كلية الدراسات التجارية التابعة للتعليم التطبيقي والتدريب، وزيادة أجور العاملين ومرتباتهم في الهيئة التمريضية وبعض المهن المساعدة الأخرى مثل السكرتارية، وتشجيع المرأة الكويتية على الإقبال على هذه المهن عن طريق العمل في الفترة الصباحية أو المسائية من دون المناوبة في فترة الليل إلا اختيارياً. كذلك تأكيد التوجه نحو سياسة التكويت أو الإحلال لمواجهة مشكلة الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة، وعدم الرغبة في تطوير العمالة الأجنبية وتدريبها بحسبانها مؤقتة من جهة أخرى. ويبقى السؤال: إذا كان ذلك يسهم في جعل هذه المهن جاذبة، فكيف نستطيع أن نمنع أن تكون مهناً طاردة أو نجعلها مطلوبة أكثر إذا سلمنا بأنها مهن جاذبة؟

من ثم ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنه بإظهار دور الالتزام الوظيفي وضغوط العمل في الخدمات الصحية الحكومية في الكويت، تكون قد حققت عدة نتائج مهمة. فمن الناحية الأكاديمية تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة في مجال إدارة الأعمال العربية بشكل عام وفي دولة الكويت بشكل خاص، وتفتقر المكتبة العربية إلى مثل هذه الدراسات في مجال الخدمات الصحية، الأمر الذي يعد إضافة جديدة في هذا المجال تفيد الباحثين. ومن الناحية التطبيقية سوف تسهم هذه الدراسة في إلقاء الضوء على محددات العمل في مجال الخدمات الصحية الحكومية التي تواجه اتساع التنظيم من جهة، ومحاولة تحسين نوعية الخدمة في ظل التنافس الشديد في السوق المحلية والعالمية وارتفاع النفقات الصحية من جهة أخرى. والتي يمكن أن تسهم في دعم الجهود الحالية والمستقبلية لتطوير أجهزة الدولة المعنية بالأمور الصحية.

أهداف الدراسة:

1 – إذا كانت الدراسات تشير إلى أن أكثر من نصف العاملين في القطاع الحكومي لا يبذلون الجهد الكافي لأداء عملهم، مما يعبر عن مشكلة في انخفاض

مستوى حماسة العاملين ودافعيتهم في الجهاز الحكومي، في حين تبين أن 90% من نجاح المنظمات اليابانية على سبيل المثال يعود إلى الالتزام التنظيمي (عبدالله الطجم، 1996). فمن هنا تأتي أهمية زيادة العناية بالموارد البشرية ودراسة الجوانب المختلفة للسلوك الإنساني في المنظمات، في ظل ندرة البحوث والدراسات العربية في هذه المجالات. من ثم فإن هذه الدراسة تهدف إلى تعرُّف آراء الموظفات في قطاع الخدمات الصحية في الكويت نحو الالتزام التنظيمي في واقع مؤسساته، وتعرُّف أهم المحددات التي تمنع الالتزام التنظيمي الفاعل في هذه المنظمات.

2 – ومع تسليمنا بالآثار المترتبة من ضغوط العمل على المتغيرات الوظيفية للفرد، وحسب دراسة آدم العتيبي (2000: 3) التي أشار فيها إلى أن القطاع الحكومي في دولة الكويت في أمس الحاجة إلى كثير من الدراسات لوضع تصور دقيق عن مدى تفشي ظاهرة ضغط العمل، حتى تصبح مواجهة تلك الظاهرة والحد منها مهمة سهلة. فمن الملاحظ عدم وجود دراسة سابقة عن ضغوط العمل في مجال الخدمات الصحية في الكويت. لذا تهدف هذه الدراسة إلى تعرُّف طبيعة الضغوط لدى عينة من العاملين في مجال الخدمات الصحية وتحديد إذا ما كانت الضغوط تختلف لدى الأفراد باختلاف بعض المتغيرات، مما قد يسهم في تقديم بعض التصورات للقائمين على الخدمات الصحية لتخفيف آثارها السلبية.

3 – تقديم الاقتراحات والتوصيات التي تساعد في تعزيز الالتزام التنظيمي لدى العاملين في أجهزة الخدمات الصحية في الكويت وتعميمها على الدول العربية المشابهة من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية بفاعلية.

منهج البحث

1 – فروض البحث:

استناداً إلى نتائج الدراسات السابقة، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم وضع الفروض الأربعة التالية موضع الاختبار لعينة الدراسة، وهي:

الفرض الأول: هناك علاقة طردية بين الالتزام التنظيمي وكل من العمر والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخدمة.

الفرض الثاني: توجد علاقة عكسية بين الالتزام التنظيمي وضغوط العمل.

الفرض الثالث: إن درجة الالتزام التنظيمي لدى الهيئة التمريضية أكثر من الموظفات الأخريات.

الفرض الرابع: إن ضغوط العمل لدى الهيئة التمريضية أكثر من الموظفات الأخريات في العينة.

2 – مجتمع الدراسة:

يشمل المجتمع الإحصائي لهذه الدراسة الموظفات الكويتيات في المهن التالية: السكرتارية الطبية، والهيئة التمريضية، والسكرتارية، والوظائف الفنية. حيث تم حصر العدد الإجمالي لمفردات المجتمع الإحصائي من خلال أحدث الوثائق الرسمية لوزارة الصحة الكويتية (إدارة تنمية القوى العاملة، ع (18)، 1998). وذلك حسب الجدول (1).

جدول (1): مجتمع الدراسة

الفئة الوظيفية	الذكور	الإناث	المجموع	العينة
الوظائف الفنية: فني مختبر، فني تعقيم، فني صحة الفم، فني صحة بيئة، مصور أشعة، مشرف تغذية.	82	658	740	153
السكرتارية الطبية	1	220	221	51
الهيئة التمريضية	8	1083	1091	252
السكرتارية	50	191	241	44
المجموع	141	2152	2293	500

ويلاحظ من الجدول السابق أن نسبة الذكور في تلك الوظائف تبلغ 6.15% فقط. وقد بلغ العدد الإجمالي لمجتمع البحث من الإناث 2152 موظفة. وشملت هذه الدراسة عينة طبقية عشوائية منهن، حجمها (500) موظفة، بنسبة 23% من العدد الإجمالي في تلك المهن.

3 – العينة:

لقد كانت من الصعوبة بمكان استجابة جميع المشتركات في هذه الدراسة، ومن ثم وبعد كثير من المحاولات لرفع نسبة الاستجابة في الدراسة تم الاكتفاء بعدد 310 استبانات شكلت 62% من الموظفات المستهدفات من العينة، وتشكل 14.4% من إجمالي مجتمع هذه الدراسة من الإناث. ويبين الجدول (2) خصائص عينة الدراسة.

تم الحصول على البيانات من العينة المستخدمة في هذه الدراسة من خلال استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية من الموظفات في قطاع الخدمات الصحية الحكومية في دولة الكويت. وبسبب تعدد أنواع مؤسسات هذا القطاع: مستشفيات، ومستوصفات، ومجمعات صحية، ومراكز رعاية أمومة وطفولة، ومراكز صحة وقائية،

وعيادات مدرسية، وعيادات أسنان فقد تقرر تحديدها لتكون مقصورة على الإناث الكويتيات فقط. وذلك للإسهام في توجه الدولة نحو الاعتماد على تنمية القوى العاملة المحلية وتكويتها والاعتماد عليها في المهن المساندة من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المهن مقصورة حالياً على الإناث دون الذكور بنسبة كبيرة. وقد تم اختيار هذا القطاع من بين قطاعات الخدمات لأسباب عدة، في مقدمتها فرض الرسوم على الخدمات الصحية وفرض التأمين الصحي، مع تردي الموازنات العامة للدولة.

ويبين جدول (2) الملامح الأساسية للعينة.

جدول (2): توزيع عينة البحث حسب السمات الشخصية والوظيفية

السمات الشخصية والوظيفية	التكرار	%	السمات الشخصية والوظيفية	التكرار	%
المهنة:			**الحالة الاجتماعية:**		
فنية	90	29	متزوجة	223	72
سكرتيرة	44	14	غير متزوجة	65	21
سكرتيرة طبية	136	44	أخرى (مطلقة أو أرملة)	22	7
هيئة تمريضية	40	13			
			عدد الأطفال للمتزوجات:		
العمر:			لا يوجد	25	11
من 21–30 سنة	201	65	1–2	78	35
من 31–40 سنة	84	27	3–5	105	47
من 41–50 سنة	22	7	أكثر من 6	15	7
أكثر من 50 سنة	3	1			
المؤهل العلمي:			**مدة الخدمة الحالية:**		
أقل من الثانوية العامة	41	13	أقل من سنتين	56	18
الثانوية العامة أو ما يعادلها	30	10	من 2–5 سنوات	84	27
الدبلوم أو ما يعادله	180	58	من 6–10 سنوات	83	27
الدرجة الجامعية أو ما يعادلها	59	19	من 11–15 سنة	50	16
			أكثر من 15 سنة	37	12

ويوضح جدول (2) أن عينة المبحوثات المشتركات في هذه الدراسة تتسم بأن ثلثيها تقريباً من العناصر الشابة في مقتبل العمر بين سن 21–30 عاماً، ونحو ثلثي العينة (68%) من الحاصلات على دبلوم مدته سنتان بعد الثانوية، أو الثانوية العامة على الأقل. مع العلم بأن المؤهلات الجامعية مقصورة على الوظائف الفنية في العينة، كما أن نسبة الجامعيات في الوظائف الفنية بلغت (66%). وتشير نتائج الدراسة إلى أن العينة تتكون من موظفات متزوجات (72%) وغير متزوجات (21%)، و (89%) من الموظفات المتزوجات لديهن أطفال، مع العلم بأن نصفهن تقريباً لديهن من 3–5 أطفال و (35%) من المتزوجات اللاتي في العينة لديهن من طفل إلى طفلين، و(45%) من العينة لديهن مدة خدمة أقل من خمس سنوات، و (28%) لديهن خدمة أكثر من 11 عاماً.

4 – وسيلة جمع المعلومات:

تم جمع المعلومات من خلال استبيان صمم لهذا الغرض بطريقة الأسئلة المغلقة حتى يمكن للمستقصية منهن ملء الاستبيان دون الحاجة إلى إجراء مقابلة شخصية. وقبل البدء الفعلي في توزيع الاستمارات، تم عرض الاستبيان على عدد من المتخصصين في إدارة الموارد البشرية للتأكد من صدق المحتوى. خمسة من الأكاديميين في مجال إدارة الأعمال بجامعة الكويت، وخمسة من المتخصصين في التوظيف والتدريب في وزارة الصحة الكويتية، إضافة إلى إجراء عدد من المقابلات مع بعض المسؤولين عن الموظفات في المستشفيات الحكومية، كما شملت هذه المقابلات عدداً من الموظفات في مجال السكرتارية، والهيئة التمريضية، والكاتبات والوظائف الفنية. حيث تمت إعادة صياغة بعض الأسئلة. هذا وقد تم قياس المتغيرات المدروسة كما يلي:

1/4 – الالتزام التنظيمي:

قام كل من (Cook & Wall, 1980) بتطوير المقياس (درجة الثبات بمعامل ألفا Alpha = 80). وقام عواملة بترجمته إلى العربية، وتقنينه على البيئة الأردنية (Awamleh, 1996)، يتكون المقياس من تسعة عناصر، وكل عنصر مدرج حسب سلم ليكرت إلى مقياس خماسي يبدأ من (دائماً أو نعم) وينتهي بـ (لا ينطبق أبداً).

ثبات المقياس: حاز هذا المقياس درجة ثبات مقبولة في البيئة العربية الأردنية

في دراسة (Awamleh, 1996)، وبلغ معامل ألفا (0,719)، وفي هذه الدراسة بلغ معامل ألفا (0,835)، وهذا الثبات مقبول وفقاً للمستويات المتعارف عليها في هذا المجال.

وتضمنت الاستبانة عدداً من الأسئلة حول موضوع هذه الدراسة (الالتزام التنظيمي) والتي شملت معلومات عامة عن المبحوثات (مفردات العينة) وتقسيمهن إلى مستوى الالتزام التنظيمي، والأسباب المؤثرة فيه، والعوامل المساعدة في تحسين مستواه، والعناصر التي تشكل الالتزام التنظيمي وتؤثر فيه.

2/4 – مقياس ضغط العمل:

أعد هذا المقياس في الأصل (Steffy & Jones, 1989)، وقام العتيبي بترجمته إلى العربية (آدم العتيبي، 1992)، وتقنينه على البيئة الكويتية. ويتكون المقياس من (20) عبارة أعدت بطريقة ليكرت على مقياس خماسي يبدأ من (غير صحيح تماماً) وينتهي بـ (صحيح تماماً). وقد حاز هذا المقياس على درجة ثبات مقبولة في البيئة الكويتية، حيث استخدم في الدراسة الأولى طريقة التجزئة النصفية بين نصفي المقياس مستخدماً معادلة Spearman-Brown. وبلغ معامل ثبات العينة (0,675). وفي الدراسة الثانية، استخدم معادلة Cronbach Alpha وبلغ معامل ألفا (0,805). وفي هذه الدراسة بلغ معامل ألفا (0,864).

5 – طرق تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات واستخراج النتائج باستخدام عدد من المقاييس الإحصائية التي تناسب طبيعة البيانات المجمعة واختبار فروض البحث، حيث تم استخدام النسب المئوية للتوزيع التكراري، والمتوسط والانحراف المعياري، ومصفوفة معاملات (بيرسون) للعلاقة بين الالتزام التنظيمي والسمات الشخصية والوظيفية، وتحليل الانحدار المتعدد التدرجي لبيان تأثير الصفات الشخصية وضغوط العمل في الالتزام التنظيمي، وتحليل التباين الأحادي للفروق في متوسطات الالتزام التنظيمي بين المهن المختلفة، وتحليل التباين المتعدد للفروق في متوسطات ضغوط العمل للمهن المختلفة في العينة.

النتائج والمناقشة

أولاً – العلاقة بين الالتزام التنظيمي والمتغيرات الشخصية:

تظهر نتائج التحليل الإحصائي بمعامل الارتباط وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام التنظيمي وبعض العوامل الديموغرافية، كما هو واضح في جدول (3).

جدول (3): معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات

المتغير	1	2	3	4	5
1 – الالتزام التنظيمي	–				
2 – المهنة	*0,662	–			
3 – العمر	*0,391–	0,065	–		
4 – المؤهل العلمي	**0,326–	*0,254	,011	–	
5 – مدة الخدمة	**0,453	**0,213	*0,243	*0,351	–

* قيم ذات دلالة عند مستوى 0,01

** قيم ذات دلالة عند مستوى 0,001

العلاقة بين الالتزام التنظيمي ونوع المهنة: يوضح جدول (3) أن هناك علاقة طردية بين الالتزام التنظيمي ونوع المهنة (0,662)، وهي علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01)، مما يعني أن الالتزام التنظيمي مرتبط بنوع المهنة التي يمارسها الفرد.

أما بالنسبة إلى العلاقة بين الالتزام التنظيمي والعمر، فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية دالة بين العمر والالتزام التنظيمي، حيث إن التزام الموظفات يقل مع التقدم في العمر. ومع أن الدراسات الأخرى أثبتت وجود العلاقة بين العمر والالتزام التنظيمي، إلا أنها كانت علاقات طردية. (Hackett, *et al.*, 1992) وقد تبين أن العلاقة إيجابية بين الالتزام التنظيمي والعمر، وذلك باستخدام مقياس (Allen & Meyer, 1990) على مجموعة من الممرضات. كذلك كانت العلاقة إيجابية بين العمر والالتزام التنظيمي في دراسات قام بها كل من (Florkowski & Schuster, 1992; Mathieu & Zajac, 1990)، في حين لم تصل دراسات أخرى إلى وجود علاقة تنكر بين الالتزام التنظيمي والعمر في دراسة (Sager & Johnston 1989; Fogarty, 1994)، ومن ثم نجد أن الدراسة الحالية تبين أنه كلما زاد عدد السنوات التي تمضيها الموظفات في العمل قل التزامهن التنظيمي. ومع أن التفسير الممكن لهذا الأمر هو ارتفاع عدد المتزوجات في العينة (55%) مع زيادة نسبة من لديهن أكثر من طفل واحد (78%) مما قد يشير إلى وجود زيادة في الالتزامات العائلية، فإن الأمر يحتاج إلى المزيد من البحوث والدراسات.

العلاقة بين الالتزام التنظيمي والمؤهل العلمي: تشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية بين التعليم والالتزام التنظيمي. وهذه النتيجة جاءت متفقة مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات الأخرى، فمثلاً (Steers, 1979) وجد علاقة عكسية بينهما عندما قام بقياس العلاقة على عينة من العاملين في المستشفيات والمهندسين. كما وجد كل من (Koch & Steers, 1978; Morris & Sherman, 1981; Allen & Meyer, 1990; Huselid & Day, 1991) أن الالتزام التنظيمي له علاقة عكسية مع المستوى التعليمي (De Cotiis & Summers, 1987)، حيث نجد أنه كلما زاد تعليم الشخص انفتحت أمامه فرص البحث عن بدائل وظيفية أفضل، ومن ثم يكون ارتباطه بالمنظمة أقل. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن مؤهلات الهيئة التمريضية تنحصر في الثانوية العامة والسكرتارية الطبية بدبلوم العلوم الصحية، والسكرتارية بدبلوم السكرتارية. في حين أن أصحاب المهن الفنية معظمهم من حملة البكالوريوس أو التخصص الفني في الأجهزة الفنية كما ذكرنا ذلك آنفاً. تبعاً لذلك فإن فرص العمل للفئة الفنية خارج نطاق الخدمات الصحية أكثر بكثير من المهن الأخرى، تليها في الأهمية مهنة السكرتارية التي تجد الفرصة متاحة أمامها للعمل في الشركات والمؤسسات العامة أو الخاصة، ثم السكرتارية الطبية بحسبانهن من حملة الدبلوم التخصصي، وأخيراً مهنة الهيئة التمريضية. ومن ثم فإن هذا قد يفسر العلاقة السلبية القوية بين الالتزام التنظيمي والمؤهلات العلمية. وتجدر الإشارة إلى أننا قد أدخلنا بيانات هذا المتغير بصورة رمزية بحسبانه متغيراً ترتيبياً Ordinal variable، حيث رمزنا إلى حملة البكالوريوس من الفئة الفنية بالرمز 4، تليه السكرتارية بالرمز 3، ثم السكرتارية الطبية بالرمز 2، وأخيراً هيئة التمريض بالرمز 1.

العلاقة بين الالتزام التنظيمي ومدة الخدمة: أظهرت هذه الدراسة أن هناك علاقة طردية بين الالتزام التنظيمي ومدة الخدمة، حيث يزداد الالتزام التنظيمي كلما زادت مدة الخدمة. وهذا يعزز النتائج التي توصل إليها كل من (Hackett, *et al.*, 1992)، حيث وجدوا أن العلاقة طردية بين الالتزام التنظيمي عموماً ومدة الخدمة. وذلك باستخدام مقياس (Allen & Meyer, 1990) على مجموعة من الممرضات. كما تؤيد هذه النتيجة دراسات أخرى أجراها Gaertner & Nollen, 1989; Buchanan, 1974; Mowday *et al.*, 1974; Mathieu & Zajac, 1990، حيث أشاروا إلى وجود علاقة طردية قوية بين الالتزام التنظيمي ومدة الخدمة، حيث أجراها Huselid & Day, 1991 ولم

يجدا أي علاقة بينهما، في حين أن الدراسات التي أجراها (Trombetta & Rogers, 1988) في دراستهما لعينة من الممرضات في أربعة مستشفيات في نيويورك، لم يجدا أي علاقة مهمة بين الالتزام التنظيمي ومدة الخدمة. ومع أن نتيجة الدراسة الحالية كانت غير متوقعة في حد ذاتها بسبب شكاوى العاملات المستمرة من زيادة عبء العمل في المنظمات الصحية، فإن التفسير المنطقي قد يكون تضاؤل فرص العمل الأخرى أمام الموظفات ذوات مدة الخدمة الطويلة. كما قد تدل النتائج على أن السنوات التي تمضيها الإناث الكويتيات في العمل تجعلهن أقل رغبة في التغيير وأكثر استقراراً مع المنظمة نفسها.

ومن ثم تشير نتائج الدراسة الحالية إلى وجود ارتباطات بين كل من نوع المهنة، والعمر، والتعليم، ومدة الخدمة مع الالتزام التنظيمي، ومن ثم تؤكد الفرض الأول لهذه الدراسة. وهذه النتيجة تسهم في تأكيد نتائج الدراسة التي قام بها (Mayer & Schoorman, 1998) والتي أظهرت أن هناك ارتباطات بين العمر، والتعليم، وسنوات الخدمة مع الالتزام التنظيمي.

جدول (4): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدرجي لتأثير الصفات الشخصية وضغوط العمل في الالتزام التنظيمي

المتغيرات المستقلة	قيمة بيتا	قيمة ف	معامل التحديد
ضغوط العمل	0,197–	**7,548	0,294
المهنة	0,152	**9,112	0,318

** قيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0,01

وفي سبيل اختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع (الالتزام التنظيمي)، فقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد التدرجي، حيث تشير نتائج التحليل إلى أن تأثير ضغوط العمل ونوع المهنة في الالتزام التنظيمي قد بلغ 29% و32% على التوالي.

أما بالنسبة لمتغيري العمر والحالة الاجتماعية فإن معامل التحديد إلى نسبة التغيرات الكلية المشروحة من قبلهما للمتغير التابع (الالتزام التنظيمي) كانت 5.3% مما يعني أن تأثير هذين المتغيرين في الالتزام التنظيمي كان ضعيفاً.

وهذا قد يعزز ما ذهبنا إليه في تحليلنا السابق حول أسباب هذا التأثير،

وتسهم نوعاً ما في تدعيم النتائج التي توصل إليها (Steers, 1979)، الذي وجد أن خصائص الوظيفة لها علاقة بالالتزام التنظيمي بصورة أكبر من الصفات الشخصية. ولا شك في أن وجود تأثير لأحد المتغيرات الديموغرافية في الالتزام التنظيمي يعد من الأمور غير المتوقعة، حيث إن معظم الدراسات تشير إلى ضعف تأثير العوامل الديموغرافية في الالتزام التنظيمي، (انظر دراسة Batman & Strasser, 1984; Mottas, 1987).

ثانياً – العلاقة بين الالتزام التنظيمي وضغوط العمل:

يظهر الجدول (4) نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة باستخدام الانحدار المتعدد للمتغير المستقل (ضغط العمل) على المتغير التابع (الالتزام التنظيمي). وتشير النتائج إلى أن معادلة الانحدار المتعدد تؤكد وجود ارتباط عكسي معنوي ذي دلالة إحصائية بين ضغوط العمل وبين الالتزام التنظيمي عند مستوى (0.01)، حيث تشير نتائج التحليل إلى أن ضغوط العمل تفسر (29%) من الالتزام التنظيمي. وهو يعد أكثر تأثيراً من بقية العوامل الأخرى.

ولتأكيد وجود العلاقة بين الالتزام التنظيمي وضغوط العمل تم حساب معامل ارتباط (بيرسون) بين الالتزام التنظيمي وضغوط العمل، وكانت هناك علاقة عكسية بينهما (–0.371). وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يعني أن الالتزام التنظيمي مرتبط بالضغوط التي تواجهها العاملات في المهن التي يمارسنها. أي كلما زاد إحساس العاملات بالضغوط قل شعورهن بالالتزام التنظيمي. وهذا يؤكد النتائج التي توصل إليها الباحثون مثل (Jamal, 1990) في دراسته لعدد 215 من الهيئة التمريضية في ثمانية مستشفيات كبيرة في كندا، وتوصل إلى أن ضغوط العمل لها علاقة معنوية سلبية بالالتزام التنظيمي. كما وجد في دراسة أخرى (Jamal & Baba, 1992) علاقة معنوية بينهما على عينة من 1148 ممرضة في المستشفيات نفسها في كندا، حيث بينت النتائج أن الممرضات العاملات في المناوبات الليلية الثابتة وأولئك اللاتي لا يعملن في العناية المركزة هن أفضل في التزامهن التنظيمي وضغوط العمل من العاملات في المناوبات المتغيرة والعاملات في أجنحة العناية المركزة. كذلك الدراسة التي قام بها (Jamal & Badawi, 1995) على 325 من الأقليات الإسلامية الموجودة في أمريكا الشمالية وكندا، أظهرت أن ضغوط العمل لها علاقة سلبية معنوية بالالتزام التنظيمي. من ثم فإن الدراسات السابقة تؤكد الفرض الثاني للدراسة الحالية.

ثالثاً – الالتزام التنظيمي حسب المهنة:

تشير نتائج الجدول (5) للفروق بين متوسطات الالتزام التنظيمي للمهن المختلفة إلى أن قيمة ف قد بلغت (14.44)، مما يدل على وجود فروق في متوسط الالتزام التنظيمي بين المهن المختلفة.

جدول (5): نتائج تحليل التباين للفروق في متوسطات الالتزام التنظيمي بين المهن المختلفة

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	64,221	21,407	3	14,444	0,001
داخل المجموعات	435,735	1,482	294	–	–

وبإجراء اختبار «توكي» للفروقات المتعددة تبين أن الفرق بين متوسطي الالتزام التنظيمي لمهنتي السكرتارية الطبية (3.01)، والهيئة التمريضية (3.56) كان ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.05).

من ثم نجد أن المؤشرات الإحصائية تدل على أن مهنة التمريض هي من أكبر المجموعات في متوسط الالتزام التنظيمي، تليها السكرتارية الطبية. وهذا يؤكد الفرض الثالث للبحث الحالي. وقد ترجع أهم الأسباب التي يمكن تفسيرها لزيادة الالتزام في مهنة التمريض والسكرتارية الطبية إلى ضعف فرص العمل البديلة أمامهن في مجالات أخرى في القطاع الحكومي إذا قررن ترك العمل. لأن الخبرة العملية في المجال الصحي ومؤهلاتهن (الثانوية العامة، أو تخصص سكرتارية طبية) لا تعد عوامل مساعدة في الحصول على عمل آخر، إلى جانب أن العمل في القطاع الخاص (المنظمات الصحية) غير مرغوب لهن بسبب انخفاض الأجر لوجود العمالة الأجنبية المنافسة والرخيصة من الدول الآسيوية، وكذلك بسبب ساعات العمل المسائية والمناوبات الليلية في القطاع الخاص، في حين أنها اختيارية في القطاع الحكومي.

رابعاً – ضغوط العمل حسب المهنة:

تبين نتائج الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المهن في

متوسطات ضغوط العمل، حيث بلغت قيمة ف (12.51)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.001).

جدول (6): نتائج تحليل التباين للفروق في متوسطات ضغوط العمل بين المهن المختلفة

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	51,544	17,181	3	12,51	0,001
داخل المجموعات	332,146	1,373	242	–	–

وقد أشارت نتائج التحليل المقارن المتعدد لمتوسطات ضغوط العمل لأصحاب التصنيفات المهنية الأربعة إلى وجود اختلاف بين الهيئة التمريضية وأصحاب المهن الثلاث الأخرى: الفنية، والسكرتارية، والسكرتارية الطبية.

حيث تشير المتوسطات الحسابية للمهن المختلفة في العينة إلى أن الهيئة التمريضية هي من أعلى الفئات في متوسطات ضغوط العمل (3.43) (الانحراف المعياري 0.079). ومما قد يؤيد ذلك قيام الحكومة الكويتية برفع أجور العاملين في هذه المهنة، وذلك بقرار وزير التخطيط والموارد البشرية في يونيو 2000.

الخاتمة والتوصيات

تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل العلاقة بين الالتزام التنظيمي وبعض المتغيرات الديموغرافية، كما بحث العلاقة بين الالتزام التنظيمي وضغوط العمل. وشمل المجتمع الإحصائي للدراسة الموظفات من الإناث في قطاع الخدمات الصحية الحكومية في دولة الكويت في المهن التالية: السكرتارية الطبية، والهيئة التمريضية، والسكرتارية، والوظائف الفنية. وتتلخص النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في الآتي:

1 – هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام التنظيمي وضغوط العمل.

2 – توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نوع المهنة، والمؤهل العلمي، والعمر وعدد سنوات الخدمة مع الالتزام التنظيمي.

3 – درجة الالتزام لدى الهيئة التمريضية أكثر من الموظفات الأخريات في العينة.

4 – ضغوط العمل لدى الهيئة التمريضية أكثر من الموظفات الأخريات في العينة.

توصي هذه الدراسة بالاهتمام بإدخال نظرية الالتزام التنظيمي في قطاع الخدمة الصحية في الكويت، حيث يمكن ترجمتها إلى الواقع من خلال البرامج التدريبية، فمن الضروري توضيح مفهوم الالتزام التنظيمي ومضمونه ومميزاته وكيفية تعزيزه عند جميع الموظفين. كما يجب ربط الالتزام التنظيمي بمعايير وممارسات يتم تصميمها بدقة، وتكون مدمجة مع نظام الحوافز والرقابة، ويجب أن تشمل المعايير المستخدمة العدالة والمنافسة الشريفة في العمل، إلى جانب الإنتاج والإنجاز الفعال.

لا شك في أن هناك حاجة إلى تشجيع إجراء المزيد من البحوث الميدانية لقياس ضغوط العمل والالتزام التنظيمي في قطاعات خدمية متنوعة لزيادة التحقق من مصداقية المقاييس التي أمكن التوصل إليها في هذا الصدد، وبخاصة في دول الخليج التي تتسم بتماثل اجتماعي واقتصادي.

المصادر

آدم غازي العتيبي (1992). علاقة بعض المتغيرات الشخصية بالرضا الوظيفي: دراسة ميدانية مقارنة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة في القطاع الحكومي بدولة الكويت. **الإدارة العامة**، 76: 91–122.

آدم غازي العتيبي (1997). علاقة ضغوط العمل بالاضطرابات السيكوسوماتية والغياب الوظيفي في دولة الكويت. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، 25 (2): 117–207.

آدم غازي العتيبي (2000). الفروق الجنسية في ضغوط العمل لدى العمالة الكويتية في القطاع الحكومي بدولة الكويت. **مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الإدارية)**، 12: 1–40.

أيمن عودة المعاني (1996). **الولاء التنظيمي**. عمان: مركز أحمد ياسين الفني.

عبدالله الطجم (1996). قياس مدى قدرة العوامل التنظيمية والديموغرافية في التنبؤ بمستوى الالتزام التنظيمي بالأجهزة الإدارية السعودية. **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت، 4 (1): 103–125.

عبدالناصر محمد علي (1993). بناء نموذج انحداري متعدد المتغيرات والمراحل للتنبؤ بالالتزام التنظيمي وآثاره. **المجلة العلمية لكلية التجارة**، جامعة أسيوط، 19 (13): 64–118.

عبدالرحيم علي القطان (1987). العلاقة بين الولاء التنظيمي والصفات الشخصية والأداء الوظيفي: دراسة مقارنة بين العمالة الآسيوية والعربية والسعودية والغربية. **المجلة العربية للإدارة**، 11 (2): 5–32.

عبدالرحيم علي المير (1987). العلاقة بين ضغوط العمل وبين الولاء التنظيمي والأداء والرضا الوظيفي والصفات الشخصية: دراسة مقارنة. **الإدارة العامة**، 35 (2): 207–252.

علي عسكر (2000). **ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها**. الكويت: دار الكتاب الحديث.

علي عسكر، وأحمد عبدالله عباس (1988). مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، 16 (4): 65–88.

سمير أحمد عسكر (1988). متغيرات ضغوط العمل: دراسة نظرية وتطبيقية في قطاع المصارف بدولة الإمارات. الإدارة العامة، (60): 7-65.

سهام حامد حجازي (1988). الإدارة في المنظمات الصحية: بالتطبيق على المنظمات الصحية في الكويت. الكويت: مطبعة لؤلؤة المدينة.

Allen, N., & Meyer, J. (1990). The measurement and antecedents of effective, continuance and normative commitment to the organization. *Journal of Occupational Psychology*, 63: 1-18.

Aneschensel, J. (1994). The influence of stimulus age and sex on a person's perception.. *Social Behavior and Personality*, 23 (3): 239-260.

Awamleh, N. (1996). Organizational commitment of managers in civil service in Jordan: A field study. *Journal of Management Development*, 15: 65-76.

Barnett, R., Biener, L., & Baruch, G. (1987). *Gender and stress*. New york: Free Press.

Baron, R., Greenberg, J. (1990). *Behavior in organization: Understanding and managing the human side of work*. Boston: Allen & Bacon.

Baruch, G., Lois, B., & Rosalind, C. (1987). Women and gender in research on work and family stress. *American Psychologist*, 42 (2): 130-136.

Bateman, T., & Strasser, S. (1984). A longtitudinal analysis of the antecedents of organizational commitment. *Academy of Management Journal*, 27 (1): 95-112.

Beena, C., & Poduval, P. (1992). Gender differences in work stress of executive. *Psychological Studies*, 37 (2&3): 109-113.

Braxton, R. (1993). The relation between control, commitment, challenge and stress in the lives of professional women. Ph. D. Thesis, The Ohio State University.

Brett, J. (1995). Economic dependency on work: A moderator of the relationship between organizational commitment and performance. *Academy of Management Journal*, 38: 261-271.

Bruning, N., & Snyder, J. (1983). Sex and position as predictors of organizational commitment. *Academy of Management Journal*, 26 (3): 485-491.

Buchanan, B. (1974). Building organizational commitment: The socialization of managers in work organizations. *Administrative Science Quarterly*, 19: 534-542.

Clugston, M. (2000). Does cultural socialization predict multiple bases and foci of commitment. *Journal of Management*, 26 (1): 5-30.

Cook. J., & Wall, J. (1980). New work attitude measures of trust, organizational commitment and personal need non-fulfillment. *Journal of Occupational Psychology*, 53: 39-52.

Cooper, C., Payne, R. (1991). *Personality and stress: Individual differences in the stress process*. NewYork: John Wiley & Son.

DeCotiis, T., & Summers, T. (1987). A path analysis of a model of the

antecedents and consequences of organizational commitment. *Human Relations,* 40 (7): 445-470.

Duxbury, L., & Higgins, C. (1994). Interference between work and family: A status report on dual-earner mothers and fathers. *Employee Assistance Quarterly,* 9 (3): 55-80.

Finegan, J. (2000). The impact of person and organizational values on organizational commitment. *Journal of Occupational & Organizational Psychology,* 73: 149-163.

Florkowski, G., & Schuster, H. (1992). Support for profit sharing and organizational commitment: A path analysis. *Human Relations,* 45 (5): 507-523.

Fogarty, T. (1994). Public accounting work experience: The influence of demographic and organizational attributes. *Managerial Auditing,* 9 (7): 12-20.

Gaertner, K., & Nollen, S. (1989). Career experiences, Perceptions of employment practices, and psychological commitment to the organization. *Human Relations,* 42 (11): 975-991.

Gasser, L. (1989). Designing internal communication strategies: A critical organizational need. *Employee Relations,* 16: 273-281.

Ganster, D., & Schaubroeck, J. (1994). Organizational and extra organizational factors affecting stress, employee, well-being, and absenteeism for males and females. *Journal of Business and Psychology,* 9 (2): 103-128.

Guvenc, G. (1990). Relationship between commitment to hospital goals and job statisfaction: A case study of a nursing department. *Health Care Management Review,* 15 (4): 51 - 62.

Hackett, R., Bycio, P., & Hausdorf, P. (1992). Further assessments of a three-component model of organizational commitment, proceedings. *Academy of Management,* (3): 212-216.

Hammelman, T. (1995). The Persian Gulf conflict: The impact of stressors as perceived by army reservists. *Health & Social Work,* 20 (2): 140-145.

Hartmann, L., & Bambacas, M. (2000). Organizational Commitment: A multi method scale analysis and test of effects. *International Journal of Organizational Analysis,* 8 (1): 89-102.

Harvey, D., & Brown, D. (1992). *An experiential approach to organizational development.* Engleweood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall International, 4th ed.

Health and Vital Statistics Division. (1993). *Kuwait care, past and present: A statistical analysis.* Kuwait: Ministry of Health.

Hinrichs, J. (1991). Commitment ties to the bottom line. *Human Resources Magazine,* 36: 77-81.

Huselid, M., & Day, N. (1991). Organizational commitment, job involvement, and turnover: A substantive and methodolgical analysis. *Journal of Applied Psychology,* 76 (3): 380-391.

Jamal, M. (1990). Relationship of job stress and type-a behavior, to employees' job satatisfaction, organizational commitment, psychosomatic health problems, and turnover motivation, *Human Relations,* 43 (8), 727-739.

Jamal, M., & Baba, V. (1991). Type a bahavior, its prevalence and censequences among women nurses: An emperical examination. *Human Relation.* 44 (11): 1213 - 1229.

Jamal, M., & Baba, V. (1992). Shiftwork and department-type related to job stress, work attitudes and behavioral intentions: A study of nurses. *Journal of Organizational Behavior,* 13 (5): 449-465.

Jamal, M., & Badawi, J. (1995). Job-stress, type-a behavior and employees' well-being among Muslim immigrants in North America: A study in workforce diversity. *International Journal of Commerce & Management,* 5 (4): 6-22.

Kobases, S. (1982). Commitment and coping in stress resistance among lawyers. *Journal of Personality & Social Psychology,* 42: 707-717.

Koch, J., & Steers, R. (1978). Job attachment, satisfaction, and turnover among public sector employees. *Journal of Vocatinal Behavior,* 12: 119-128.

Lindbergh, U., Mardberg, B., & Frankenhaeuser, M. (1994). The total workload of male and female white-collar workers as rated to age, occupational level, and number of children. *Scandinavian Journal of Psychology,* 35: 315-327.

Loscocco, K. (1989). The interplay of personal and job characteristics in determining work commitment. *Social Science Research,* 18: 370-94.

MaCaul, H., & Hinsz, S. (1995). Assessing organizational commitment: An employee's global attitude toward the organization. *Journal of Applied Behavioral Science,* 3: 80-90.

McGrath, E., Keita, G., Strickland, B., & Russo, N. (1990). *Women and depression.* Washington, DC: The American Psychological Association.

Martocchio, J., & O'Leary, A. (1989). Sex differences in occupational stress: A meta-analytic review. *Journal of Applied Psychology,* 74 (3): 495-501.

Mathieu, J., & Zajac, D. (1990). A review and meta-analysis of the antecedents, correlates, and consequences of organizational commitment. *Psychological Bulletin,* 108 (2): 171-194.

Meyer, J., Irving, P., & Allen, N. (1998). Examination of the combined effects of work values and early work experience on organizational commitment. *Journal of Organizational Behavior,* 19: 29-52.

Meyer, J., & schoorman, D. (1998). Differentiating antecedents of organizational commitment: A test of March and Simon's model. *Journal of Organizational Behavior,* 19: 15-28.

Morris, J., & Sherman J. (1981). Generalizability of an organizational commitment model. *Academy of Management Journal,* 24 (3): 512-526.

Mottas, C. (1987). Determinants of organizational commitment. *Human Relation,* 41 (6): 467-482.

Mowday, R., Porter, L., & Dubin, R. (1974). Unit performance, situational factors, and employee attitudes in specially separated work units. *Organizational Behavior and Human Performance*, 12: 231-248.

Mowday, R., Steers, R. & Porter, L. (1979). The measurement of organizational commitment. *Journal of Vocational Behavior*, 14: 224-247.

Mowday, R., Steers, R., & Porter, L. (1982). *Empolyee-organization linkage: psychology of commitment*. New York: Academic Press.

Nurthcutt, C. (1991). *Successful career women: Their professional and personal cahracteristics*. New York: Greenwood Press.

Perrewe, P, Ralston, D, Fernandez, S., & Denise R. (1995). A model depicting the relations among perceived stressors, role conflict and organizational commitment: A comparative analysis of Hong Kong and the United States. *Asia Pacific Journal of Management*, 12 (2): 1-22.

Romzek, B. (1989). Personal consequences of employees commitment. *Academy of Management Journal*, 32 (3): 649-661.

Sager, J. (1994). A structural model depicting sales people's job stress. *Academy of Marketing Science Journal*, 22 (1): 74-85.

Sager, J., & Johnston, M. (1989). Antecedents and outcomes of organizational commitment: A study of salespeople. *Journal of Personal Selling & Salesman*, 9: 30-41.

Selvin, P. (1992). Profile of a field: Heroism is still the norm. *Science, 255: 325-480.*

Somers, M. (1995). Organizational commitment, turnover and absenteeism. *Journal of Organizational Behavior*, 16: 49-58.

Steers, R. (1979). Antecedents and outcomes of organizational commitment. *Administrative Science Quarterly*, 22: 46-56.

Steffy, B., & Jones, J. (1989). Workplace stress and indications of coronary-disease risk. *Academy of Management Journal*, 31 (3): 686-698.

Trombetta, J., & Rogers, D. (1988). Communication climate, job satisfaction and organizational commitment. *Management Communication Quarterly*, 1: 494-514.

Wallace, J. (1995). Organizational and non-professional commitment in professional and non-professional organizations. *Administrative Science Quarterly*, 40: 225-228.

Wilson, P. (1995). The effects of politics and power on the organizational commitment of federal executives. *Journal of Management*, 21: 101-118.

Yousef, D. (2000). Organizational commitment as a mediator of fhe relationship between Islamic work ethic and attitudes toward organizational change. *Human Relations*, 53 (4): 513-537.

مقدم في: ديسمبر 2000.

أجيز في: أغسطس 2001.

الفروق في القابلية للتعلم الذاتي وقلق الاختبارات ومستوى الطموح بين الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي ومنخفضيه بالصف الأول الثانوي

عبدالله بن طه الصافي*

ملخص: اهتمت هذه الدراسة بالتعلم الذاتي، وذلك بتناول قلق الاختبار بوصفه متغيراً يشير إلى الاضطراب المصاحب لعملية الاختبار ذاتها ويؤثر سلباً في الأداء، كما اهتمت أيضاً بدراسة مستوى الطموح بوصفه مؤشراً لمستوى الأداء ارتفاعاً أو انخفاضاً. وقد استخدم الباحث عينة من طلاب الصف الأول الثانوي من المدارس الثانوية بأبها وخميس مشيط بلغ حجمها 298 طالباً، وتم اتخاذ درجة الأرباع الأعلى فما فوقها لتشير إلى الطلاب المرتفعين تحصيلياً (ن = 66 طالباً) ودرجات الأرباع الأدنى فأقل لتشير إلى الطلبة المنخفضين تحصيلياً (ن = 74 طالباً)، وطبق على العينتين الاختبارات والمقاييس المعدة للدراسة. وبعد تحليل النتائج إحصائياً توصلت الدراسة الحالية إلى ما يلي: 1 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 01، بين الطلاب (مرتفعي – ومنخفضي) التحصيل الدراسي في القابلية للتعلم الذاتي لصالح الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي. 2 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 01، بين الطلاب (مرتفعي – منخفضي) التحصيل الدراسي في قلق الاختبار لصالح الطلاب منخفضي التحصيل الدراسي. 3 – توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 01، بين الطلاب (مرتفعي – منخفضي) التحصيل الدراسي في مستوى الطموح لصالح الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي. وقد تم تفسير نتائج الدراسة الحالية على ضوء الإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة، مقترنة بمجموعة من المقترحات والتوصيات المرتبطة بموضوع الدراسة.

مصطلحات أساسية: التعلم الذاتي، قلق الاختبارات، مستوى الطموح، التحصيل الدراسي.

* قسم علم النفس التربوي، كلية التربية، جامعة الملك خالد بأبها، المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

لكي تتمكن الدول من تحقيق التقدم في هذا العصر الدائم التغير نجد أنها تبذل قصارى جهدها لاستثمار كل طاقاتها وثرواتها المختلفة، وعلى رأس هذه الثروات والطاقات ثروتها البشرية التي هي أغلى الثروات وأعظمها، وتواجه الإنسان في هذا العصر الدائم التغير تحديات وظروف عصيبة كثيرة تستدعي منه تجنيد كل طاقاته البشرية من أجل مواجهة تلك التحديات والظروف (سناء سليمان، 1993)، ولأن فئة المتفوقين دراسيا هم عماد كل أمة وعدتها في تحمل المسؤوليات الجسام، لذا ينبغي توفير الاهتمام والرعاية اللازمة لهم وتشجيع التفوق لديهم ليسهم أصحابه بفكرهم وإبداعهم في بناء مجتمع أفضل، ويشكل التطور والنمو المتلاحق للمعلومات تحديا كبيراً عند انتقاء المعلومات وبناء الخبرات التعليمية للمراحل الدراسية المختلفة، كما تمثل إمكانية ملاحقة المعلم لهذا الكم المتواصل والمتجدد من المعرفة، من جهة، صعوبة بالغة، كما أن زيادة أعداد الطلاب في داخل الفصول المدرسية وتباين مستوياتهم في الفصل الواحد وقلة الإمكانات التدريسية وطول المقررات الدراسية وضيق الوقت من جهة أخرى، يحد من مستوى الأداء المرتقب من قبل المعلم وينعكس سلبا على طلابه تحصيلياً، ويذكر نبيه إسماعيل (1985) أن ذلك يقلل من استيعاب الطالب للمعلومات التي يتلقاها من المعلم، حيث يحول التعلم المدرسي في داخل الفصول المدرسية دون انطلاق الفرد لإظهار قدراته والاستفادة الكاملة منها وحسن توظيفها، وعلى ضوء ذلك قد يلجأ بعض الطلاب إلى الاعتماد على أنفسهم في الحصول على المعلومات واستيفائها من مصادر متنوعة في هذا العصر الذي أصبح فيه العالم بفضل ثورة المعلومات وكأنه قرية صغيرة، وبذلك قد يتمايز بعض من لديهم القابلية للتعلم الذاتي عن غيرهم في اقتناء المعلومات وإتقانها والارتفاع بمستوى أدائهم الدراسي، ويعتمد أسلوب التعلم الذاتي على جعل عملية التعلم عملية متمركزة حول المتعلم نفسه وليس حول المادة التعليمية. ولذا ينبغي أن يمنح المتعلم الفرصة كي يختار ويحدد ويتحمل مسؤولية ما يود تعلمه بحيث يصبح موجهاً لذاته متفاعلاً بطريقة إيجابية مع كل موقف يواجهه أو يمر به، حيث إن فاعليته وإيجابياته من شأنها أن تجعله شخصا راغباً في التعلم عاملا على نمو معارفه مستكشفاً لما حوله راغباً في التجديد والإبداع (نادية شريف، 1983).

وتتضمن إسهامات الاتجاه نحو التعلم الذاتي في فهم تعلم الأفراد ثلاث نقاط أكد عليها روزمري (Rosemary 1993) وهي:

1 – التبصر Insight بعملية التعلم.

2 – المطالبة بتحديد خصائص المتعلم ومناقشتها.

3 – اتساع Expansion المناقشة والتفكير حول التعليم الرسمي.

كما أشار كل من جون وإيمي (John & Amy 1988) إلى أنه من الضروري العمل على تحسين الاتجاه نحو التعلم الذاتي عند الطلاب، وذلك بالتركيز على الطرق التي يمارس بها داخل الفصول المدرسية وتحديد الشروط التي تشجع الاتجاه نحو التعلم الذاتي والعوامل التي تعرقله.

ويقوم أسلوب التعلم الذاتي كما تذكر نادية شريف (1983) على عدة مسلمات رئيسة هي:

1 – إتاحة الفرصة أمام المتعلم في عملية التعلم تبعا لسرعته واستيعابه وتبعاً لوقته وقدراته الخاصة.

2 – تفاعل الطالب مع كل موقف تعليمي بطريقة إيجابية، فهو ليس مستقبلاً للمعلومات، وإنما مشارك وجامع لهذه المعلومات التي تتسم بتنوعها وبتعدد مصادرها.

3 – الضبط والتحكم في مستوى إتقان المادة المتعلمة وما يطلق عليه الكفاءة، حيث لا يسمح لطالب أن ينتقل من الوحدة التي بدأها قبل التأكد من إتقانه لها.

4 – التعزيز الفوري والتغذية الراجعة التي يحصل عليها المتعلم بعد أدائه للاختبارات أو إجابته عن بعض الأسئلة التي عن طريقها يتحقق الطالب من مدى إتقانه للجزء الذي درسه ومدى وصوله وتحقيقه للمستوى المطلوب. وبسبب أهمية التعلم الذاتي فقد أصبحت عملية تنمية قدرة الفرد على أن يعلم نفسه بنفسه، وأن يعتمد على نفسه في تحصيل العلم والمعرفة وأن يوجه ذاته في عملية التعلم ضرورة ملحة ومطلباً أساسيا في عملية التعلم والتعليم بمفهومهما المعاصر (فاروق جبريل، فؤاد الموافي، 1987). ويتفق مفهوم التعلم الذاتي مع التعلم المستمر، حيث يصبح ضرورياً لاكتساب الفرد للمعلومات والمهارات الضرورية لتحسين ظروف حياته، وألا يقتصر على المؤسسات التعليمية فحسب، بل يستمر في تحصيل المعرفة خارجها غير مقيد

بوقت معين أو مكان محدد، ومن ثم أصبح التعلم مدى الحياة ضرورة ملحة من ضرورات العصر، ومن ثم يتلاءم ذلك مع فكرة التعلم الذاتي (محمود أبو مسلم، 1987)، ويشير نولز (في محمود أبو مسلم، 1993: 381) إلى أن التعلم الذاتي أفضل طريقة للنمو المعرفي، كما يطالب بضرورة أن يكون من بين أهداف الموقف التعليمي تنمية الاتجاه نحو التعلم الذاتي، ويقدم عدة أدلة منها:

1 – أن الأفراد الذين يتعلمون بطريقة التعلم الذاتي يكسبون أشياء كثيرة وبمستوى أداء أفضل من الأفراد الذين يتعلمون بالطرق التقليدية.

2 – أن التعلم الذاتي يعد أكثر انسجاما مع العمليات الطبيعية للنمو النفسي.

3 – أن الأساليب التربوية الحديثة تتطلب تنمية مهارات التعلم الذاتي.

4 – أن العالم المعاصر وما يتصف به من سرعة التغير والتطور يتطلب إعداد الأفراد لمواصلة تعليمهم مدى الحياة، كما يتطلب تعليمهم كيفية التعلم، وهذا يمكن أن يتحقق عن طريق التعلم الذاتي.

فالتعلم الذاتي كما يذكر طلعت منصور (1977: 32) هو أسلوب حياة الفرد في تحقيق ذاته وفي استمرار تحقيق الذات، وفي التنمية الذاتية المطردة مما يؤدي إلى إنماء شخصيته وارتقائها، ومن ثم يتوقف تعلم الفرد على مجموعة من العادات ومجموعة من الاتجاهات والمثل التي تعلم بكاملها داخل نموذج متسق للشخصية.

وعلى ضوء ما تقدم يصبح الاهتمام بتدريب الطلاب على التعلم الذاتي ضرورة تفرضها ظروف الحياة المعاصرة، ومن ثم فإن الدور الأساسي للمدرسة لابد أن يتحول من مجرد فرض كتب ومعلومات جامدة على الطلاب إلى الاهتمام بتدريبهم على اكتساب المعرفة بأنفسهم (سامي أبو بية، 1989).

وللوقوف على أهمية التعلم الذاتي ودوره في الارتقاء بالمستوى التعليمي للطالب نتناول نتائج بعض الدراسات التي استهدفت دراسة العلاقة بين القابلية للتعلم الذاتي والتحصيل الدراسي، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين القابلية للتعلم الذاتي والتحصيل الدراسي، مثل دراسة سافوي (1980) (في: محمود أبو مسلم، 1993: 395) التي أجريت على عينة من 152 ممرضة يدرسن مقرراً في التربية، وأكدت نتائجها وجود علاقة موجبة ودالة إحصائياً بين درجات أفراد العينة في الاتجاه نحو التعلم الذاتي ودرجاتهن في التحصيل الدراسي لهذا المقرر.

كما توصل كل من إمام مصطفى، وصلاح الدين الشريف (1991) في دراستهما على عينة من (200) طالب، و(200) طالبة بالصف الثالث الإعدادي بمدينة أسيوط، باستخدام مقياس القابلية نحو التعلم الذاتي ودرجات الطلاب في اختبار آخر العام توصل الباحثان إلى وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائياً 05, بين الطلاب المرتفعين والمنخفضين تحصيلياً لصالح عينة الطلاب المرتفعين في القابلية للتعلم الذاتي.

كما توصل أيضا محمود أبو مسلم (1993) في دراسته على (304) طلاب وطالبات (160 ذكوراً، 144 إناثاً) بالصف الرابع بكلية التربية بالمنصورة من طلاب الأقسام العلمية والأدبية، وباستخدام مقياس الاتجاه نحو التعلم الذاتي ودرجات أفراد العينة في التحصيل الدراسي، توصل الباحث إلى وجود علاقة موجبة ودالة إحصائيا مع عاملين من اثنين فقط من العوامل التي يقيسها مقياس الاتجاه نحو التعلم الذاتي، وهما عند مستوى دلالة01, مع عامل الاتجاه نحو التعلم الذاتي والاستمتاع به وعند مستوى دلالة 05, مع عامل الثقة بالنفس في القدرات والمهارات اللازمة للتعلم الذاتي، أما باقي العوامل الأخرى لمقياس الاتجاه نحو التعلم الذاتي فلا توجد بينها وبين التحصيل الدراسي علاقات ذات دلالة إحصائية. كما أشارت نتائج دراسة هانم عبدالمقصود (1992) إلى ما يدعم تلك النتائج فيما يتصل باتصاف الفرد الذي لديه قابلية مرتفعة للتعلم الذاتي بالإحساس بالمسؤولية الذي يتيح له القدرة على الاستمرار في الأعمال التي يكلف بها والمثابرة على ممارستها والتصميم على إنجازها والقدرة كذلك على تخطيط المواقف التعليمية وتنظيمها ووضع الأهداف واتخاذ القرارات.

وعلى النقيض من تلك النتائج السالفة الذكر فقد توصل كل من أوكابيشي وتورانس (Okabayashi & Torrance, 1984) في دراستهما عن دور أسلوب التعلم والتفكير والقابلية للتعلم الموجه ذاتيا في تحصيل الطالب لدى عينة من (184) تلميذا من الصف الرابع حتى الصف السابع، وصنفوا إلى ثلاث مجموعات: مرتفعي التحصيل ومتوسطي التحصيل ومنخفضي التحصيل، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعات الثلاث في مقياس القابلية للتعلم الذاتي.

ويطرح هذا التعارض، مع قلة الدراسات العربية في هذا المجال في حدود علم الباحث، تساؤلات عن مدى وجود فروق دالة إحصائياً بين الطلاب مرتفعي

التحصيل الدراسي ومنخفضيه في القابلية للتعلم الذاتي بسبب أهمية التعلم الذاتي في الارتقاء بمستوى أداء الفرد وللحاجة إلى دراسة هذا المتغير على الطلاب في البيئة السعودية التي يعوزها هذا النوع من الدراسات وصولا إلى معرفة المحددات التي تسهم في ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي.

من جهة أخرى اهتم الباحثون في علم النفس بدراسة قلق الاختبار، حيث اهتموا في العقدين الماضيين بدراسة أثره في جميع المراحل التعليمية المختلفة، حيث أكد كثير من الدراسات أن انتشار ظاهرة قلق الاختبار بين طلاب المدارس يؤدي إلى هرب كثير من الطلاب وتسربهم بصورة واضحة. وتذكر اعتدال عباس (1996) أن نسبة 20% من الطلاب الذين يعانون من مستوى مرتفع من قلق الاختبار تسربوا، في حين قلت نسبة التسرب لدى الطلاب منخفضي قلق الاختبار، وهذا يعني أن قلق الاختبار يعد موقفاً ضاغطا لا يستطيع الفرد تحمله أو أنه سبب معاناة ويشعر الفرد بالعجز تجاهه، وكذلك عدم الثقة في أدائه، فهو يقارن بين أدائه وأداء الآخرين، ولذا يشعرون بانخفاض مستواهم وبقدراتهم المحدودة. كما تشير ليلى عبدالحميد (7:1984) إلى أن اهتمام العلماء بقياس قلق الاختبار يعود إلى أهمية هذا العامل الموقفي الذي يتدخل في درجة الفرد ويؤثر في أدائه في مواقف التقويم، فقد يعاني بعض الأفراد في مواجهة الامتحان، وقد تخفي هذه المعاناة خبرات سابقة متعلقة بمواقف مشابهة أو تحمل قلقا من النتيجة أو قد تكون مظهراً لدرجة مرتفعة من التوتر والعصبية وغير ذلك من العوامل التي تنعكس على الأداء وتؤثر في نتيجة الاختبار. ويذكر أحمد عبداللطيف عبادة ونبيل الزهار (1987) أن الاختبار ما هو إلا حالة موقفية تدفع إلى زيادة الإثارة لتحقيق الأداء، ويكون هذا الأداء مرتفعا إذا كان ملازما لإثارة مناسبة، إلا أن التطرف في الإثارة والانفعال يتعارض مع الأداء المعرفي، ومن ثم يكون التحصيل منخفضا.

ويرى سبيلبرجر (في: أحمد عبادة، 74:1992) أن الأشخاص الذين لديهم قلق اختبار عال ينظرون إلى تقويم موقف الاختبار على أنه تهديد شخصي لهم، وهم في مواقف الاختبار غالباً ما يكونون متوترين خائفين، وعصبيين، ومستثارين انفعاليا، وذلك نتيجة خبرتهم السابقة والتي تؤثر في انتباههم وتتداخل في تركيزهم أثناء الاختبارات.

ويذكر عدنان فرج وعدنان عتوم ونصر العلي (1993) أن الأفراد الذين يعانون من درجة عالية من قلق الاختبار يقضون كثيراً من وقتهم قبل الاختبار وخلاله وهم:

1 – منزعجون حول أدائهم ويفكرون في أداء الآخرين.

2 – يفكرون في البدائل التي يمكن اللجوء إليها في حالة إخفاقهم في الاختبار.

3 – تنتابهم بشكل متكرر مشاعر العجز وعدم الكفاية.

4 – يتوقعون العقاب وفقدان الاحترام والتقدير.

5 – تنتابهم ردود فعل ومظاهر اضطراب فيزيولوجية مختلفة.

ويشير مون (Moon, 1986) إلى أنه من الضروري تزويد الطلاب الذين يعانون من القلق بفنيات دراسية متطورة وبطرق استكشافية فاعلة لحل المشكلات لتحل محل الاضطراب والانفعالية المعوقين للإنتاجية، بحيث تحسن الأداء بشكل كبير، وهذه الفنيات ذات فاعلية في اختزال قلق الاختبار وزيادة التحصيل الأكاديمي في موقف الاختبار.

ويورد سيد الطواب (1992) نموذجين لتفسير الأداء لدى الأفراد ذوي القلق العالي للاختبار، فالنموذج الأول يرتبط بنظرية التداخل، حيث يرى هذا النموذج أن هؤلاء الأفراد (مرتفعي قلق الاختبار) يقسمون انتباههم في موقف الاختبار بين استجابات مرتبطة بالمهمة المطلوبة في الموقف الاختباري واستجابات غير مرتبطة بالمهمة، وهي استجابات القلق، وهؤلاء الأفراد يخصصون كمية كبيرة من الانتباه إلى الاستجابات غير المرتبطة بالمهام المطلوبة تاركين كمية قليلة من الاستجابات المرتبطة بالمهام ذاتها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض الإنجاز الأكاديمي عند هؤلاء الطلاب، وفي النموذج الثاني المعروف بنموذج تجهيز المعلومات فإن علماء النفس المعرفي يرجعون قصور الطلاب ذوي القلق العالي للاختبار في موقف الاختبار إلى قصور في عمليات تشفير المعلومات أو تنظيمها أو مراجعتها قبل الاختبار واستدعائها في موقف الاختبار، ولقد أشارت نتائج الدراسات إلى أن الاستجابات المفعمة بالقلق والانفعالية غالبا ما ترتبط بالنقص في الأداء في مواقف التقويم، كما أنها تؤثر في المهام العقلية المعرفية، وتتوقف هذه العلاقة على مجموعة من العوامل المتداخلة؛ بعضها يتعلق بالفرد ذاته وبعضها الآخر يتعلق بموقف التعلم من حيث السهولة أو الصعوبة.

وقد أظهرت دراسات كثيرة أن العلاقة سالبة بين درجة الفرد على مقياس قلق الاختبار والتحصيل الأكاديمي، فقد توصل سويتش (Sewitch, 1984) إلى هذه النتيجة في دراسته على (139) طالبا جامعيا، حيث تمت مقارنة أداء الطلاب المرتفعين بأداء الطلاب المنخفضين في قلق الاختبار في موقف اختبار حقيقي، وأظهرت النتائج أن درجات طلاب المجموعة المرتفعة في قلق الاختبار كانت أقل بشكل ملحوظ عن تلك التي حصل عليها الطلاب منخفضو قلق الاختبار.

كما توصل زكريا توفيق (1986) في دراسته على عينة من طلاب المرحلة الثانوية بلغت (160) طالباً، و(165) طالبة تتراوح أعمارهم بين 14 و18 سنة، باستخدام مقياسين لقياس قلق الاختبار: أحدهما لساراسون، والثاني لسبيلبرجر، إلى وجود ارتباط سالب ودال بين قلق الاختبار والتحصيل الدراسي لكل من البنين والبنات. وفي الدراسة التي أجراها كل من أحمد عبادة، ونبيل الزهار (1987) على عينة من (202) طالب وطالبة من أربعة تخصصات مختلفة بكلية التربية – جامعة المنيا (104 طلاب، 98 طالبة) وبعد تقسيمهم إلى أربع مجموعات تجريبية ومجموعة ضابطة تمت معالجة البيانات إحصائياً بالنسبة لمكوني قلق الاختبار (الاضطراب، والانفعالية) كل على حدة، توصل الباحثان إلى وجود فروق دالة بين المرتفعين والمنخفضين في متغير الاضطراب عند مستوى دلالة 05, في التحصيل الدراسي عندما يكون معدل الاستثارة المعرفية مرتفعاً، ولم تظهر فروق في متغير الانفعالية، ويفسر الباحثان ذلك بأن ردود فعل الاضطراب تؤثر في الأداء في الاختبارات المعرفية، حيث إن متغير الاضطراب متغير معرفي ويمثل الجانب المعرفي لقلق الاختبار.

كما توصل سيد الطواب (1992) في دراسته على (200) طالب، و(200) طالبة في جامعة الإمارات العربية المتحدة موزعين على المستويات الأربعة بواقع (100) طالب وطالبة بكل مستوى دراسي وباستخدام مقياس قلق الاختبار لسبيلبرجر، واختبار الذكاء المصور (لعزل تأثير الذكاء في التحصيل الدراسي) إلى وجود تأثير دال لعامل قلق الاختبار عند مستوى دلالة 01, على التحصيل الدراسي، حيث كانت الزيادة في مستوى قلق الاختبار تؤدي إلى خفض التحصيل الدراسي. وقام جانيس (Janice, 1992) باستخدام قائمة قلق الاختبار لسبيلبرجر بدراسة تقويمية عن تأثير كل من قلق الاختبار ومفهوم الذات بصورة مستقلة وبصورة مدمجة في أداء الطلاب في الاختبارات من خلال أربع

مواد دراسية مختلفة على عينة من (217) طالباً بالمدارس الثانوية في ولاية أوكلاهوما بأمريكا الشمالية، وطبق عليهم مفردات مكون (الاضطراب) من قائمة قلق الاختبار، وتوصل إلى أن أداء الطلاب قد تأثر سلبا في الاختبارات التحصيلية في التخصصات الأكاديمية المختلفة بعامل الاضطراب. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أحمد عباده، ونبيل الزهار (1987)، كما قام برند (Brend, 1993) ببحث قلق الاختبار لدى عينة من أطفال المرحلة الأولية الأفارقة الأمريكان المقيمين في أوروبا وقوامها (168) طفلا. وتبينت سيطرة قلق الاختبار بينهم بنسبة 41%، وكان التحصيل الدراسي لهؤلاء الأطفال مرتفعي القلق أقل بصورة دالة عن نظرائهم منخفضي القلق.

كما قام وليام جانيس (Janice, 1996) بدراسة قلق الاختبار لدى عينة من (103) طلاب وطالبات من المدارس الثانوية الموهوبين أكاديميا، واستخدم مقياس قلق الاختبار افي بعديه: الاضطراب والانفعال والذي أعده كل من ليبرت وموريس، وأوضحت النتائج أن الطلاب بصفة عامة الذين يعانون قلق الاختبار المرتفع كان أداؤهم الأكاديمي منخفضاً.

من ناحية أخرى أشارت نتائج قلة من الدراسات إلى أن الطلاب المرتفعين في قلق الاختبار قد أنجزوا وبدرجة أفضل قليلاً في الاختبارات الأكاديمية، ومن هذه الدراسات تلك التي أجراها سيلفرمان (في: سيد الطواب، 151:1992) عن العلاقة بين القلق والتحصيل الدراسي، وتبين أن الطلاب الناجحين أكاديميا كانوا أعلى في مقياس قلق الاختبار. من جهة أخرى توصل طارق علي (1995) في دراسة على عينة من (118) طالبا، و(119) طالبة من طلاب الجامعة إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين مرتفعي التحصيل الدراسي ومنخفضيه في قلق الاختبار.

وبسبب هذا التأثير البالغ لقلق الاختبار، ولأهمية هذا المتغير بالنسبة للتحصيل الأكاديمي فإن الدراسة الحالية سوف تتناول الفروق بين الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي ومنخفضيه في قلق الاختبار بهدف استجلاء أهمية هذا المتغير وأثره في التحصيل الدراسي.

ويرتبط المستوى الأكاديمي للطالب من حيث الارتفاع أو الانخفاض إلى حد كبير بخبرات النجاح وخبرات الإخفاق؛ أي بمستوى الطموح الذي يعد كما تذكر كاميليا عبدالفتاح (61:1961) سمة ثابتة نسبياً تفرق بين الأفراد في الوصول إلى

مستوى معين يتفق والتكوين النفسي للفرد وإطاره المرجعي وتحدده حسب خبرات النجاح والإخفاق التي مر بها، فالشخص الطموح يتسم بسمات رئيسة، إذ يميل إلى المثابرة والتفوق ولديه قدرة على تحمل المسؤولية. وفي دراسة قام بها طلعت منصور (1977: 121) تبين أن مستوى الطموح هو علاقة توفيقية متزنة بين محوري النجاح والإخفاق، فخبرة النجاح تزيد من مستوى الأداء وتؤدي إلى مزيد من الإنجاز، ومن ثم إلى ازدياد مستوى الطموح؛ في حين تؤدي خبرة الإخفاق إلى الإقلال من مستوى الأداء والإنجاز والطموح، أي أن المستوى المتوازن للطموح ينشط على أساس الحركة الدينامية المتوازنة بين الإقدام على إحراز النجاح والإحجام عن خبرة الإخفاق.

وقد ينظر بعض الناس إلى انخفاض مستوى الأداء الأكاديمي على أنه مؤشر على خبرة الإخفاق، ويذكر إبراهيم قشقوش (1975) أن مستوى الطموح يرتبط عند الفرد بهدف ذي مستوى محدد يتطلع الفرد إلى تحقيقه في جانب معين من حياته، وتختلف درجة أهمية هذا الهدف لدى الفرد ذاته باختلاف جوانب الحياة، كما تختلف هذه الدرجة بين الأفراد في الجانب الواحد ويتحدد مستوى هذا الهدف وأهميته على ضوء الإطار المرجعي للفرد.

كما ترى رجاء الخطيب (1990: 152) أنه من أجل تحقيق هذا الهدف وبلوغه لابد أن تتوافر لدى الفرد عدة شروط منها:

1 – أن يكون طموحه موازياً لقدراته واستعداداته حتى لا يصاب الفرد بالإحباط لو لم يتحقق هذا الطموح.

2 – أن يتمتع بظروف اجتماعية واقتصادية ورعاية صحية ونفسية مناسبة.

3 – أن يكون الفرد على درجة عالية من الاتزان الانفعالي والتوافق مع ذاته والآخرين.

4 – أن يكون واثقاً بذاته وبقدراته ويتمتع باهتمام الآخرين وتقديرهم.

وفي دراسة أجرتها هناء أبو شهبه (1987) على عينة من (200) طالبة في السنة الثانية، في كلية البنات المتوسطة وقوامها (100) طالبة، وفي كلية البنات (100) طالبة بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وباستخدام استبيان مستوى الطموح قارنت بين الطالبات المرتفعات تحصيليا وهن الحاصلات على تقدير ممتاز أو جيد جداً والطالبات المنخفضات تحصيليا، وتوصلت الباحثة باستخدام اختبار «ت»

إلى وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 01, بين المرتفعات والمنخفضات تحصيليا في مستوى الطموح لصالح المرتفعات تحصيليا.

وفي دراسة أجراها ريتشارد (Richard, 1994) للمقارنة بين الاستعداد الأكاديمي للطلاب الجدد في الجامعة مع طلاب قدامى مروا بخبرات إخفاق من حيث مستوى الطموح لديهم في جامعة ولاية إنديانا Indiana State، وتوصل إلى أن الطلاب الجدد ممن حققوا مستويات نجاح مرتفعة كانوا مرتفعي الطموح، وأضاف أن هذا الطموح كان يزداد في حالة إذا ما كان الوالدان جامعيين.

وفي دراسة عبر ثقافية أجراها كل من ينج وفرانك وفرد (Ying, Frank & Fred, 1997) عن الفروق في مستوى الطموح لعدد من الطلاب الذين بلغ عددهم (108) طلاب من نيوزلاندا من أصل صيني في المدارس الثانوية، و(203) طلاب أوروبيين، وكانت العينتان في المستوى الدراسي نفسه، ولم تتوصل الدراسة إلى وجود فروق ثقافية بين الطلاب في مستوى الطموح مع تماثل المستويات الدراسية.

وبسبب أهمية هذا المتغير (مستوى الطموح) وارتباطه بتحقيق مستويات مرتفعة من الأداء الأكاديمي، ولقلة الدراسات التي أجريت على البيئة السعودية في حدود علم الباحث، فسوف تتناول الدراسة الحالية هذا المتغير بالدراسة للكشف عن مدى وجود فروق دالة بين الطلاب (مرتفعي – منخفضي) التحصيل الدراسي.

مشكلة الدراسة:

تطرح الدراسة الحالية عدداً من التساؤلات تحاول الإجابة عنها على ضوء العرض النظري السابق وتشمل:

1 – هل توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلاب (مرتفعي – ومنخفضي) التحصيل الدراسي في القابلية للتعلم الذاتي؟

2 – هل توجد فروق دالة إحصائياً بين الطلاب (مرتفعي – ومنخفضي) التحصيل الدراسي في قلق الاختبار؟

3 – هل توجد فروق دالة إحصائياً بين الطلاب (مرتفعي – ومنخفضي) التحصيل الدراسي في مستوى الطموح؟

فروض الدراسة:

على ضوء التناول السابق للإطار النظري ونتائج الدراسات السابقة تطرح الدراسة الحالية الفروض الآتية:

1 – توجد فروق دالة إحصائيا بين الطلاب (مرتفعي – ومنخفضي) التحصيل في القابلية للتعلم الذاتي لصالح الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي.

2 – توجد فروق دالة إحصائياً بين الطلاب (مرتفعي – ومنخفضي) التحصيل الدراسي في قلق الاختبار لصالح الطلاب منخفضي التحصيل الدراسي.

3 – توجد فروق دالة إحصائياً بين الطلاب (مرتفعي – ومنخفضي) التحصيل الدراسي في مستوى الطموح لصالح الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي.

مصطلحات الدراسة:

1 – القابلية للتعلم الذاتي:

هي مقدرة الفرد على استخدام مهاراته في إنجاز عملية التعلم بنفسه دون مساعدة الآخرين والبحث عن المساعدة بنفسه عند الحاجة إليها. وتعرف إجرائيا بأنها:

القدرة على حل المشكلات، والقدرة على الإحساس بالأمور المهمة والمناسبة في التعلم والإلمام بمصادر المعرفة والقدرة على استخدامها والمهارة في تنظيم المواقف والأنشطة التعليمية، والاعتراف بالمسؤولية وتحملها في عملية التعلم والمهارة في اتباع التعليمات والقواعد بمرونة وحب الاستطلاع والانفتاح للخبرات والمعلومات الجديدة والمبادأة في حل المشكلات وإنجاز الأعمال وبذل الجهد والمثابرة لتعلم الأشياء الجديدة والمعقدة، والثقة بالنفس وفهم الذات والدافعية الذاتية والعمل لإشباع الذات (صلاح مراد، ومحمد مصطفى، 5:1982).

2 – قلق الاختبار:

يشمل قلق الاختبار – كما يحدد سبيلبرجر وآخرون – كلاً من الاضطراب والانفعالية بوصفهما بعدين رئيسين لحالة القلق التي تخبر في موقف الاختبار والتي تشمل التوتر والخوف والعصبية بالإضافة إلى استثارة الجهد العصبي الذاتي، وعلى هذا فإن قلق الاختبار هو محصلة الاضطراب والانفعالية من خلال مفتاح التصحيح المعد لذلك وكما يقيسه اختبار الاتجاه نحو الامتحان (ليلى عبدالحميد، 1984: 20).

3 – مستوى الطموح:

يحدد مستوى الطموح بأنه تكوين ثابت نسبيا في الشخصية ويشير إلى الدرجة أو المستوى الذي يسعى به الفرد إلى تحقيق أهدافه، ويتحدد على ضوء خبرات النجاح والإخفاق التي مر بها.

ويتم تقويم مستوى الطموح على مقياس مستوى الطموح من إعداد عبدالله طه الصافي، ومحمد حسانين محمد.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في عينة الطلاب بالصف الأول الثانوي في بعض المدارس الثانوية بمدينة أبها ومدينة خميس مشيط بالمملكة العربية السعودية، وكذلك بالأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

أهمية الدراسة:

تستقي هذه الدراسة أهميتها من كونها تهتم بتناول الفروق بين الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي ومنخفضيه في بعض المتغيرات النفسية، والتي تسهم في الكشف عن الفروق فيها بين الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي ومنخفضيه في التحقق من فاعليتها في إبراز الفروق بين الأفراد في التحصيل الدراسي، ومن ثم تقديم بعض التوجيهات والمقترحات فيما يتصل بأثر هذه المتغيرات وهي: (القابلية للتعلم الذاتي – وقلق الاختبار – ومستوى الطموح) وكيف يسهم تدعيم بعضها أو الإقلال من أثر بعضها الآخر في رفع الأداء الأكاديمي وزيادته لدى الطلاب.

المنهج

أ – عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من طلاب الصف الأول الثانوي في بعض مدارس مدينتي أبها وخميس مشيط بالمملكة العربية السعودية، وبلغ عددها 298 طالباً من 6 مدارس هي:

الثانوية الأولى بأبها، وثانوية الفتح بأبها، وثانوية حنين بأبها، والثانوية النموذجية بأبها، وثانوية الخميس الأولى، وثانوية الملك فيصل بالخميس.

وقد تم تطبيق المقاييس الثلاثة (الاتجاه نحو التعلم الذاتي – ومستوى الطموح معاً في حصة واحدة) ثم تلا ذلك تطبيق (مقياس الاتجاه نحو الامتحان) في حصة سابقة على تقديم اختبار فعلي لطلاب كل فصل على حدة.

بعد انتهاء اختبارات الفصل الدراسي الثاني لعام 1419هـ/ 1420هـ تم الحصول على درجات الطلاب في المجموع الكلي لدرجات المقررات الدراسية التي يتناولها الطالب بالدراسة خلال العام الدراسي كله، وتم رصد درجات الطلاب النهائية بوصفها مؤشراً (للتحصيل الدراسي)، وتم حساب قيمة الأرباع الأعلى من درجات الطلاب

لتشير الدرجات التي تزيد عليها إلى الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي، وبلغ عددهم (66 طالباً مرتفعي التحصيل الدراسي)، وكذا قيمة الأرباع الأدنى من درجات الطلاب في التحصيل الدراسي لتشير الدرجات التي تقل عن قيمة الأرباع الأدنى إلى الطلاب منخفضي التحصيل، وبلغ عددهم (74 طالباً منخفضي التحصيل الدراسي).

تم رصد درجات الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي ومنخفضيه في كل من المقاييس الآتية: (الاتجاه نحو التعلم الذاتي – والاتجاه نحو الامتحان – ومستوى الطموح) وتمت معالجة البيانات إحصائيا.

ب – أدوات الدراسة:

وتشتمل على ما يأتي:

1 – مقياس الاتجاه نحو التعلم الذاتي:

قام بتعريب هذا المقياس وإعداده للبيئة العربية صلاح مراد ومحمد مصطفى (1982) نقلاً عن مقياس جليلمينو (1977) الاتجاه نحو التعلم الذاتي، ويتكون المقياس من 58 عبارة تتعلق بأبعاد التعلم الذاتي وهي:

أ – الانفتاح للخبرات التعليمية.

ب – فهم الذات والثقة بالنفس.

ج – الاستقلال والمبادأة في التعلم.

د – تحمل مسؤولية التعلم.

هـ – حب التعلم.

و – التفكير في المستقبل.

ز – الابتكار.

ح – القدرة على استخدام المهارات الأساسية في التعلم وحل المشكلات.

وقد قام معدا المقياس صلاح مراد ومحمد مصطفى (1982: 9) بتطبيق المقياس على مجموعتين: أولاهما تتكون من (200) طالب وطالبة من كلية التربية بالمنصورة، والمجموعة الثانية تتكون من (30) معيداً ومدرساً مساعداً بكليات التربية بجامعات المنصورة والمنوفية وعين شمس، وتوصلا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين في الاتجاه نحو التعلم الذاتي لصالح أفراد المجموعة الثانية.

أما عن ثبات المقياس فقد قام معدا المقياس بحساب ثبات الاختبار على عينة من (100) طالب وطالبة من كلية التربية – جامعة المنصورة بطريقة كرونباخ، وكانت قيمة معامل الثبات (0,84)، وبالنسبة لعينة المعيدين والمدرسين المساعدين وعددهم (30) فردا فبلغ معامل الثبات بالطريقة نفسها (0,88).

كما قام الباحث الحالي بحساب صدق المقياس من خلال طريقة المقارنة الطرفية، وذلك بالمقارنة بين متوسطات درجات عينة من الطلاب بلغ قوامها (140 طالباً) بالصف الأول الثانوي بمدينة أبها، ثم تم حساب متوسط درجات أعلى 27% من الطلاب على المقياس، وكذلك متوسط درجات أدنى 27% من الطلاب، وبلغت قيمة النسبة الحرجة (9,58)، وهي دالة عند مستوى 01, وتعبر عن صدق المقياس في تمييزه بين المستويات المرتفعة والمنخفضة.

وعن ثبات الاختبار فقد تم حسابه على العينة نفسها بطريقة ألفا كرونباخ، وبلغ معامل الثبات 0,78، ويراعى عند تصحيح المقياس وجود 17 عبارة عكسية وهي: (3–6–7–9–12–19–20–22–23–29–31–32–35–44–48–53–56)، علما بأن بدائل الاستجابة في المقياس خمسة بدائل هي: (غير صحيح ولا أشعر بذلك مطلقا – غير صحيح غالبا وأشعر بذلك بعض الوقت – صحيح أحيانا وأشعر بذلك نصف الوقت – صحيح عادة وأشعر بذلك معظم الوقت – صحيح دائما وأشعر بذلك كل الوقت) وأقصى درجة على المقياس هي (290) وأدنى درجة هي (58).

2 – مقياس الاتجاه نحو الامتحان:

أعد هذا المقياس في الأصل سبيلبرجر (1980) وقامت بتعريبه إلى البيئة العربية ليلى عبدالحميد (1984)، ويستخدم لقياس قلق الاختبار Test Anxiety، وهو يتكون من 20 بندا تصف ما يشعر به الطالب عامة في مواقف الامتحان. ويطلب من الطالب أن يختار بديلاً واحداً من بين أربعة بدائل متفاوتة هي (أبداً – أحيانا – غالبا – دائما)، ويكون حساب الدرجات ابتداء من البند رقم (2) إلى البند رقم (20) في حدود مقياس من أربع درجات قيمتها على التوالي: (4–3–2–1)، أما البند رقم (1) فيصحح بطريقة عكسية وتكون قيمته على التوالي: (1–2–3–4)، وتشير الدرجات العالية على المقياس ككل إلى ارتفاع مستوى القلق، في حين تشير الدرجة المنخفضة إلى انخفاض مستوى القلق، وأقل درجة هي (20)، وأعلى درجة هي

(80) درجة، ويتكون المقياس من مقياسين فرعيين هما: الاضطراب، والانفعال، ويقاس كل منهما بثمانية بنود، بالإضافة إلى أربعة بنود أخرى تستخدم مع المقياسين الفرعيين في حساب درجة مقياس قلق الاختبار (الدرجة الكلية للمقياس)، وقامت معدة المقياس في صورته العربية بحساب ثبات الاختبار بتطبيقه على عينة من طلاب الثانوية والجامعة بلغ قوامها (148) طالباً، و(57) طالبة، وتم حساب الثبات بطريقة إعادة القياس بفاصل زمني قدره أسبوعان، وتراوح معامل الثبات بين 77, و89, وبطريقة ألفا كرونباخ بلغ معامل الثبات للمقياس ككل 86,، كما تم حساب صدق المقياس عن طريق الصدق المرتبط بالمحك، حيث تم حساب معامل الارتباط بين مقياس قلق الاختبار ومقياس كاتل للقلق، وكذلك اختبار حالة القلق وسمته للكبار، وبلغ معامل الارتباط مع مقياس كاتل للقلق 52, ومع اختبار حالة القلق 40, وسمة القلق 0,47.

كما قام الباحث الحالي بحساب ثبات المقياس ككل بطريقة التجزئة النصفية، وكانت قيمة معامل الثبات 87, وبطريقة ألفا كرونباخ وبلغ معامل الثبات للمقياس ككل 81, على عينة التقنين (140 طالبا) في الصف الأول الثانوي بمدينة أبها، وبطريقة المقارنة الطرفية على العينة نفسها بلغت النسبة الحرجة للفروق بين متوسطات أعلى 27% وأدنى 27% على المقياس 7,53، وهي دالة عند 01، وبهذا فإن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق، ويصلح للتطبيق على البيئة السعودية.

3 – مقياس مستوى الطموح:

إعداد (عبدالله طه الصافي، ومحمد حسانين محمد)

يهدف هذا المقياس إلى تقدير مستوى الطموح لطلاب المرحلة الثانوية، ويرتبط بالأداء الأكاديمي أو ما يعرف بالطموح الأكاديمي، ومر إعداد القياس بالمراحل التالية:

– تمت صياغة عبارات المقياس على ضوء التحديد الإجرائي الوارد في تعريف مستوى الطموح وبعد مراجعة كثير من مقاييس مستوى الطموح أو التطلع واستبياناته، وبلغ عدد مفردات المقياس في صورته الأولية 45 مفردة.

– تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين من أساتذة علم النفس بقسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك خالد، وتم تسجيل الملاحظات التي أبدوها مشكورين، وتصنف هذه الملاحظات في مواضع عدة هي:

1 – حذف بعض العبارات غير المرتبطة بمفهوم مستوى الطموح ومنها:

- يتحدد طموحي على ضوء مستوى قدراتي.
- أسعى إلى زيارة المكتبة وأتردد عليها كلما أمكن ذلك.
- أميل إلى التجديد والتغيير في حياتي.
- أناقش زملائي في أخطائهم.
- أرضى بما قسم لي في الحياة.
- أشعر بالضيق لعدم تقدير الآخرين لأعمالي وطموحاتي.
- أشعر بأنني أؤدي أعمالي على أفضل وجه.

2 – تعديل بعض العبارات وإضافتها إلى المقياس ومنها:

- أشعر بالارتياح حيث أتفوق على زملائي في الفصل.
- أسعى إلى شغل وظيفة مرموقة اجتماعيا.
- أضع لنفسي معايير عالية للنجاح لا بد أن أصل إليها في كل عمل أكلف به.

وبهذا بلغ عدد مفردات المقياس في صورته النهائية (40 مفردة) يجاب عنها بالاختيار بين ثلاثة بدائل للاستجابة هي: (كثيرا – أحيانا – نادراً)، حيث كانت الدرجات المقابلة للبدائل الثلاثة هي (1–2–3) في العبارات التالية:

(1–6–9–11–14–15–19–20–22–23–25–27–29–30–33–35) وبطريقة عكسية (3–2–1) في العبارات الآتية:

(2–3–4–5–7–8–10–12–13–16–17–18–21–24–26–28–31–32–34–36–37–38–39–40)، وتبلغ أقصى درجة على المقياس (120)، وتشير الدرجة المرتفعة إلى مستوى طموح مرتفع، وأدنى درجة هي (40)، وتشير الدرجة المنخفضة إلى مستوى طموح منخفض. وتم تطبيق المقياس على عينة التقنين (140 طالبا) في الصف الأول الثانوي في مدينة أبها، وتم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية، وبلغت قيمة معامل الثبات 89، كما أعيد إجراء الاختبار بعد مضي أسبوعين على عينة التقنين، وتم حساب الثبات بطريقة إعادة التطبيق، وبلغ معامل الثبات 87, وهي مؤشرات عالية تشير إلى ثبات الاختبار.

كما تم حساب معامل الارتباط بين درجات عينة التقنين على كل من مفردات المقياس والدرجة الكلية للمقياس وبلغت معاملات الارتباط القيم المبينة في جدول (1).

جدول (١):

معامل الارتباط بين البند والدرجة الكلية لمقياس مستوى الطموح

رقم المفردة	معامل الارتباط	رقم المفردة	معامل الارتباط
1	,57	21	,38
2	,46	22	,45
3	,71	23	,76
4	,44	24	,88
5	,55	25	,61
6	,58	26	,65
7	,72	27	,64
8	,60	28	,57
9	,81	29	,68
10	,52	30	,81
11	,53	31	,53
12	,56	32	,62
13	,47	33	,67
14	,51	34	,71
15	,66	35	,58
16	,59	36	,69
17	,72	37	,80
18	,48	38	,71
19	,55	39	,75
20	,61	40	,53

وكانت قيم معاملات الارتباط جميعها دالة عند مستوى 01, مما يشير إلى اتساق مفردات المقياس، كما تم حساب صدق المقياس عن طريق الصدق المرتبط بالمحك، حيث تم تطبيق مقياس مستوى الطموح الأكاديمي، من إعداد إبراهيم قشقوش (1975) على عينة التقنين نفسها، وتم حساب معامل الارتباط بين درجات

الطلاب على كلا المقياسين، وبلغ معامل الصدق المرتبط بالمحك (79,) وهو مؤشر لصدق المقياس الحالي، وبذلك يعد صالحا على ضوء تقدير ثباته وصدقه للاستخدام في البيئة السعودية.

النتائج

من أجل الإجابة عن التساؤلات التي تثيرها مشكلة هذه الدراسة واختبار صحة الفروض حُسبت قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعرفة إمكانية التحقق من تجانس عينتي الدراسة النهائية والتي تتضمن مجموعتي الطلاب المرتفعين والمنخفضين في التحصيل الدراسي تمهيداً لحساب دلالة الفروق بين متوسطات المجموعتين في كل من متغيرات الدراسة الرئيسة الثلاثة وهي: (القابلية للتعلم الذاتي، وقلق الاختبار، ومستوى الطموح)، كذلك تم حساب معامل الالتواء لدرجات الطلاب في كل متغير لدى عينتي الدراسة (مرتفعي التحصيل الدراسي ومنخفضيه).

ويوضح جدول (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم «ت» ومستويات الدلالة.

جدول (2)
المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة ت لكل متغير من متغيرات الدراسة الثلاثة

المؤشرات الإحصائية	مرتفعو التحصيل			منخفضو التحصيل			قيمة «ت»	مستوى الدلالة
متغيرات الدراسة	ن	م	ع	ن	م	ع		
1 – القابلية للتعلم الذاتي	66	220,86	17,44	74	169,44	15,347	18,31	,01
2 – قلق الاختبار	66	39,88	10,20	74	47,85	10,407	4,52	,01
3 – مستوى الطموح	66	102,49	6,68	74	77,93	7,243	20,49	,01

يتضح من الجدول (2) ما يلي:

– يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى 01, بين متوسطي درجات الطلاب (مرتفعي – ومنخفضي) التحصيل الدراسي في القابلية للتعلم الذاتي لصالح مجموعة من الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي، وبهذا تثبت صحة الفرض الأول.

– يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 01, بين متوسطي درجات الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي ومنخفضيه في قلق الاختبار لصالح مجموعة الطلاب منخفضي التحصيل الدراسي، وبهذا تثبت صحة الفرض الثاني.

- يوجد فرق دال إحصائيا عند مستوى دلالة 01, بين الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي ومنخفضيه في مستوى الطموح لصالح مجموعة الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي، وبذلك تثبت صحة الفرض الثالث.

مناقشة النتائج

الفرض الأول:

أوضحت النتائج الواردة في جدول (2) وجود فروق بين الطلاب المرتفعين والمنخفضين تحصيليا في القابلية للتعلم الذاتي لصالح الطلاب المرتفعين تحصيليا، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كل من دراسات سافوي (1980) (في: محمود أبو مسلم، 1993)، وإمام مصطفى صلاح الدين الشريف (1991)، ومحمود أبو مسلم (1993)، إلا أنها تتعارض مع دراسة أوكاليتشي وتورانس (1984). والواقع أن الطلاب مرتفعي التحصيل ممن يتصفون بالقابلية للتعلم الذاتي يتسمون أيضا بقدرة عالية من المسؤولية والإحساس بالرغبة في الاستمرار في الأعمال المكلفين بها، ويقومون بتخطيط المواقف التعليمية وتنظيمها بصورة جيدة تتيح لهم انتقاء المعلومات واتخاذ القرارات، كما يتيح أسلوب التعلم الذاتي للأفراد اكتساب المعلومات بمستوى أفضل لدى الطلاب المرتفعين تحصيليا من الطلاب المنخفضين تحصيلياً، كما يلجأ هؤلاء الطلاب الذين يرتفع تحصيلهم إلى الاعتماد على أنفسهم في الحصول على المعلومات واستيفائها من مصادر متنوعة للارتفاع بمستوى أدائهم الدراسي، وهذا الطالب يكون في الغالب متفاعلاً بطريقة إيجابية مع كل موقف يواجهه، حيث إن هذه الفاعلية والإيجابية تجعله شخصا راغبا في التعلم وإنماء معارفه مستكشفا لما حوله راغبا في التجديد والإبداع. ولا شك في أن النمو المعرفي المتزايد لا يجابهه التطور من حيث الكم والكيف في المعلومات التي تقدمها الكتب الدراسية، والتي ينصب جل اهتمامها على إتقان الطالب للمعلومات حفظاً دون استيعاب لمضامينها، ولمجابهته ذلك يلجأ بعض الطلاب إلى مراجعة المكتبات أو الحصول على المعلومات عن طريق شبكة المعلومات التقانية (الإنترنت)، كما أن لديه من الطرق والوسائل التي يستطيع من خلالها التعلم بالاعتماد على نفسه، كما يتمكن من توزيع وقته وجهده بشكل منظم بين المقررات الدراسية والأنشطة المنهجية الأخرى، فالتعلم الذاتي لدى هؤلاء الطلاب يصبح كما يذكر طلعت منصور (1977) أسلوب حياة ينتهجه الفرد لتحقيق ذاته والارتقاء بشخصيته، وبرغم أن تباين مستوى التحصيل الدراسي بين الطلاب يعود إلى أسباب مختلفة ومتشابكة

فإنه في ظل تساوي طلاب الفصل الواحد في كثير من المتغيرات المرتبطة بالأداء في حجرة الدراسة واختلافهم في مستويات تحصيلهم يدعم دور الطالب الأساسي وكذا بيئته الأسرية التي تدعم لديه حب الاستطلاع وتجاوز معوقات تنمية التعلم الذاتي في داخل الفصل تجعل من اتباع أسلوب التعلم الذاتي طريقة مثلى في الارتقاء بمستوى أداء المتعلم تحصيليا ومواكبة التطور المعرفي الهائل.

الفرض الثاني:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 01, بين الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي ومنخفضيه في قلق الاختبار لصالح الطلاب منخفضي التحصيل الدراسي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من سويتش (Sewitch, 1984)، وزكريا توفيق (1986)، وأحمد عبادة، ونبيل الزهار (1987)، وسيد الطواب (1992)، وجانيس (Janice, 1992)، وبرند (Brend, 1993)، إلا أنها تتعارض مع نتيجة كل من سيلفرمان (في: سيد الطواب، 1992) وطارق علي (1995).

ويذكر كل من لوكينج ورمانينج (Lucking & Remaining, 1996) أن مواقف الاختبار تكون مصحوبة لدى الأفراد منخفضي التحصيل بشعور الارتباك والتشتت وعدم القدرة على تركيز الانتباه خلال الاختبار، ويتفق هذا الرأي مع نموذج التداخل الذي أشار إليه سيد الطواب (1992) والذي يفسر تشتيت الانتباه بين الاستجابات المرتبطة، وغير المرتبطة بالمهمة في الموقف الاختباري، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الإنجاز الأكاديمي عند هؤلاء الطلاب، والطالب منخفض الأداء يشعر بالتوتر والاضطراب من خلال إدراكه الشخصي بعدم ملاءمة استجاباته أو ارتباطها بالمهمة أو الامتحان. ويصاحب ذلك إحساس بعدم الكفاءة وعدم التركيز وتوقع العقاب، الأمر الذي يؤدي إلى الإنجاز الأكاديمي المنخفض، ويصبح الطلاب غير قادرين على استدعاء المعلومات المطلوبة أو تنظيمها بصورة ذات فاعلية، من جهة أخرى فإن الطلاب منخفضي التحصيل غالبا ما يشعرون بالمعاناة والعجز تجاه مواقف الاختبار وعدم الثقة في أدائهم ويقارنون بينهم وبين الآخرين، كما يشعرون بانخفاض مستواهم وبقدرتهم المحدودة، حيث يصابون باضطرابات فيزيولوجية مختلفة قد تنجم عن ارتفاع مستوى الاستثارية والاضطراب المصاحب لمواقف الاختبار، هذا وقد وجدت أدلة وشواهد تجريبية على وجود اضطرابات فيزيولوجية عند الاستجابة في مواقف الاختبارات، كما أن معاناة بعض الطلاب نتيجة لضعف

أدائهم الأكاديمي أو مرورهم بخبرات إخفاق سابقة تخفي معاناة تظهر دائما في صورة توتر وانفعال في مواقف الاختبار، وتنعكس على الأداء وتؤثر في نتيجة الفرد في الاختبار.

الفرض الثالث:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 01, بين الطلاب (مرتفعي – ومنخفضي) التحصيل الدراسي في مستوى الطموح لصالح الطلاب مرتفعي التحصيل الدراسي. وتؤيد هذه الدراسة وتتفق نتائجها مع دراسات كل من هناء أبو شهبه (1987)، وريتشارد (1994)، وكذلك دراسة يزلاكي وأكمان (1996) التي أظهرت – باستخدام التحليل التمييزي – ارتفاع مستوى الطموح لدى المرتفعين تحصيليا في مقابل انخفاض مستوى الطموح لدى الطلاب المنخفضين تحصيليا، كما أكدت دراسة فولكي (Voelki, 1993) أهمية خصائص البيئة الأسرية ودورها في تدعيم الطموح لدى أبنائها، حيث توصلت إلى وجود تناظر بين مستوى التوقعات لدى الأسرة ومستوى الإنجاز الأكاديمي.

وتسهم خبرات النجاح التي يحرزها الطلاب مرتفعو التحصيل في ازدياد مستوى الطموح الذي يبنى في الغالب على توقع الطالب لارتفاع مستوى إنجازه، ومن ثم زيادة مستوى التحصيل لدى هذه الفئة من الطلاب، على النقيض من هؤلاء الطلاب الذين تقف توقعاتهم بالنسبة لأنفسهم عند الحد الأدنى اللازم لتجنبهم خبرة الإخفاق، ويرتبط ذلك بانخفاض مستوى التحصيل الدراسي، فالشخص المرتفع تحصيلياً يتسم ببعض المواصفات مثل المثابرة وتحمل المسؤولية. وهي في الوقت نفسه من المواصفات التي ترتبط بتحديد الفرد لطموحات مرتفعة لديه، كما يستلزم الأداء أيضاً في مواقف الاختبار ثقة الطالب في نفسه التي تدعم استجاباته وتزيد من توقعه لتقديراته، ومن ثم ترفع من مستوى طموحه، وهذا الطالب لتفوقه الدراسي يسعى في الغالب إلى الاشتراك في المسابقات العلمية والاهتمام بالأعمال الجديدة لأنه يجد في نفسه الجدارة والكفاءة للتفوق على الآخرين، ولذا يسعى إلى مواقف التحدي والمواجهة مع الآخرين، وذلك على خلاف الطالب ذي المستوى المنخفض دراسيا الذي يخشى هذه المواقف ويرضى بالقليل من المستوى التحصيلي بالقدر الذي يتجاوز من خلاله موقف الاختبار، ويعبر عن انخفاض في مستوى طموحه، وهذا الطالب عندما يسأل عما يرغب في أن يكون عليه في المستقبل نجد أنه غير محدد لأي أهداف له في المستقبل ولا يرغب في

اتخاذ أدوار تعبر عن رغبات داخلية في تحقيق طموح محدد أو شغل مكانة اجتماعية، بل إن فترة الدراسة في مجالها تعد عبئاً نفسيا يود لو تخلص منه نهائيا، ولا يتعدى طموحه مجرد الانتهاء منها والحصول على المؤهل الدراسي المطلوب فقط، وتؤكد دراسات متعددة أهمية الأسرة ودورها في تشجيع أبنائها ودفعهم دفعا للتفوق الدراسي، وتفاوت هذا الدور باختلاف المستويات الثقافية للوالدين مما حدا بالباحث إلى ضرورة الأخذ بهذا البعد (العامل الأسري) عند تناول مستوى الطموح في أي دراسة مستقبلية.

توصيات ومقترحات:

على ضوء نتائج الدراسة الحالية، وما أشارت إليه الدراسات السابقة كذلك في هذا الإطار نفسه نقترح التوصيات الآتية:

1 – عقد لقاءات تدريب دورية للطلاب على تبني أسلوب التعلم الذاتي في عمليات التعلم مع التركيز على استخدام التقانات الحديثة التي تسهم في ذلك مثل الحاسوب والإنترنت.

2 – تبني طرق تدريسية وأساليب تتيح للطالب أن يسهم بجهد أكبر في عملية التعلم معتمداً على ذاته، مثل استخدام التعلم بالاكتشاف على سبيل المثال.

3 – اتخاذ أساليب تقويم أكثر فاعلية مما هو متبع حاليا وتخفف من الرهبة والاضطراب المصاحبين لعقد الاختبار.

4 – رصد مكافآت مادية ومعنوية وتقديمها للطلاب المنخفضين تحصيليا مع اقتران حدوث ذلك بتحقيق تقدم دراسي بوصفه نوعاً من البواعث.

5 – تشجيع الدور الذي تؤديه الأسرة في دعم تفوق أبنائها وربط ما ينجزونه من تفوق بما ينتظرهم في المستقبل من طموحات كبيرة يسعون إلى تحقيقها.

6 – عقد دورات تدريبية للمعلمين بهدف إيجاد صيغة أو أكثر يتم من خلالها توضيح دور المعلم في تنمية قدرات الطلاب على ممارسة التعلم الذاتي وكيفية التخفيف من قلق الاختبار وزيادة مستوى الطموح لديهم.

7 – إمكانية إضافة متغيرات أخرى لدراستها على العينة نفسها أو مع عينات أخرى، مثل دافعية الإنجاز، ومركز الضبط، وأساليب التعلم والتفكير، وعادات الاستذكار، وغيرها من المتغيرات ذات الصلة بالعملية التعليمية.

المصادر:

إبراهيم زكي قشقوش (1975). **دراسة للتطلع بين الشباب الجامعي وعلاقته بمفهوم الذات**. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس.

إبراهيم زكي قشقوش (1975). **مقياس الطموح المهني والطموح الأكاديمي: كراسة التعليمات**. القاهرة: الأنجلو المصرية.

أحمد عبداللطيف عبادة (1992). قلق الاختبار في موقف اختباري ضاغط وعلاقته بعادات الاستذكار والرضا عن الدراسة والتذكر والتحصيل الدراسي لدى عينة من طلاب جامعة البحرين. **مجلة كلية التربية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد الثامن، السنة التاسعة: 73–127.

أحمد عبداللطيف عبادة، ونبيل عيد الزهار (1987). أثر ارتفاع معدل المعلومات المعرفي في اختبار تحصيلي على سمة القلق وسمة الاستشارية وقلق الاختبارات. **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، جامعة المنيا، المجلد الأول، العدد (2): 71–106.

اعتدال عباس حسانين (1996). النموذج السببي للعلاقات بين المتغيرات النفسية المرتبطة بالعوامل المكونة لقلق الاختبار لدى طلاب الجامعة. **مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق**، العدد (27)، الجزء الأول: 259–289.

إمام مصطفى سيد، وصلاح الدين حسين الشريف (1991). القابلية للتعلم الذاتي وعلاقتها بالذكاء والتحصيل الدراسي وبعض عوامل الشخصية لدى تلاميذ الحلقة الثانية من التعليم الأساسي. **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، العدد (7)، المجلد الأول: 164–198.

رجاء عبدالرحمن الخطيب (1990). الطموح المهني والطموح الأكاديمي لطلبة جامعة الأزهر والجامعات الأخرى: دراسة مقارنة. **مجلة علم النفس**، العدد (16)، السنة (4)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب: 150–161.

زكريا توفيق أحمد (1986). دراسة قلق الاختبار وعلاقته بالمهارات الدراسية والتحصيل الدراسي لدى طلاب المرحلة الثانوية. **الكتاب السنوي في علم النفس**، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، المجلد الخامس: 149–164.

سامي محمود علي أبوبيه (1989). دراسة تفاعلية لتأثر كل من وجهة الضبط والاستقلال الإدراكي على قابلية التعلم الذاتي لدى طلاب المرحلة الثانوية من الجنسين. **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، العدد (12)، الجزء الأول: 8–57.

سناء محمد سليمان (1993). رعاية الطلاب المتفوقين بالمدرسة الثانوية بين الواقع والمأمول (دراسة استطلاعية). **مجلة علم النفس**، العدد (28)، السنة السابعة: 50–67، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

سيد محمد الطواب (1992). قلق الامتحان والذكاء والمستوى الدراسي وعلاقتها بالتحصيل الأكاديمي لطلاب الجامعة من الجنسين، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، 20 (4/3): 149–183.

صلاح مراد، ومحمد مصطفى (1982). **مقياس الاتجاه نحو التعلم الذاتي: كراسة التعليمات**. القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

طارق علي (1995). **دراسة لبعض المتغيرات النفسية لدى مرتفعي ومنخفضي التحصيل الدراسي لطلاب كلية التربية بجامعة قناة السويس**. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قناة السويس.

طلعت منصور (1977). **التعلم الذاتي وارتقاء الشخصية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عدنان فرح، وعدنان عتوم، ونصر العلي (1993). قلق الاختبار والأفكار العقلانية واللاعقلانية. **مجلة علم النفس**، العدد (26)، السنة السابعة: 26-32، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

فاروق السعيد جبريل، وفؤاد حامد الموافي (1987). الاتجاه نحو التعلم الذاتي لدى الأبناء وعلاقته بالاتجاهات الوالدية والثقافة الأسرية – دراسة تفاعلية. **مجلة كلية التربية** – جامعة المنصورة، العدد (9)، الجزء الثاني: 299-302.

فؤاد البهي السيد (1979). **علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري**؛ القاهرة: دار الفكر العربي، ط3.

كاميليا إبراهيم عبدالفتاح (1961). **دراسة تجريبية للاتزان الانفعالي وعلاقته بمستوى الطموح**. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

ليلى عبدالحميد عبدالحافظ (1984). **مقياس قلق الامتحان: كراسة التعليمات**. القاهرة: مكتبة النهضة العربية.

محمود أحمد أبو مسلم (1987). التعلم الذاتي وعلاقته بمستوى الطموح والدافعية للإنجاز في تلاميذ المدرسة الثانوية العامة. **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، العدد (9)، الجزء الثاني: 45-75.

محمود أحمد أبو مسلم (1993). التنبؤ بمستوى التحصيل الدراسي من خلال علاقته بعوامل الاتجاه نحو التعلم الذاتي وأبعاد الدافعية للإنجاز لدى طلاب كلية التربية بالمنصورة. **مجلة كلية التربية** – جامعة المنصورة، العدد (23): 378 – 420.

نادية شريف (1981). الأنماط الإدراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعلم التقليدي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد (3)، السنة التاسعة: 121-138.

نبيه إبراهيم إسماعيل (1985). دراسة العلاقة بين التعلم الذاتي وعدد من العوامل الدافعية لدى تلاميذ وتلميذات المرحلة الثانوية. **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، العدد (7)، الجزء الأول: 1-25.

هانم علي عبدالمقصود (1992). دراسة لبعض جوانب الشخصية المرتبطة بالاتجاه نحو التعلم الذاتي. **مجلة كلية التربية**، جامعة عين شمس، العدد (16)، الجزء الثاني: 309-333.

هانم علي عبدالمقصود (1992). مستوى التطلع وعلاقته بعادات الاستذكار والاتجاهات نحو الدراسة، **مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد (18): 169-209.**

هناء إبراهيم يحيى أبو شهبه (1987). علاقة مستوى الطموح ببعض المتغيرات الدراسية

والاجتماعية لدى طالبات كليات التربية العالية والمتوسطة بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودي. بحث منشور في المؤتمر الثالث لعلم النفس، الجمعية المصرية للدراسات النفسية: 117-135.

Brend, T.G. (1993). Test anxiety in African American school children. *School Psychology Quarterly,* 8 (2): 145-152.

Janice, W.E. (1992). Effects of test anxiety and self- concept on performance: A cross curricular areas. *Psychology in The School,* 29(2): 139-148.

Janice, W.E. (1996). Gender - related worry and emotionality text anxiety for high achieving students. *Psychology in the school,* 33(2):156-162.

John, T.W., & Amy, S. (1988). Improving students' self directed learning issues and guidelines. *Elementary School Journal, 88(3): 313-326.*

Lucking, R., & Remaining. M. (1996). Instruction for low achieving young adolescents: Addressing the challenge of a generation imperiled. *Preventive School failure,* 40(2): 82-87.

Moon, C.K. (1986). Test anxiety and academic achievement. Paper presented at the second Regional Conference on university teaching, Las Gruces. Nebraska.

Okabayashi. H., & Torrance, E. (1984). Role of style of learning readings and thinking and self directed learning readings in the achievement of gifted students. *Journal. of Learning Disabilities,* 17(1): 14-19.

Richard, R. J. (1994). The academic preparation, aspiration a students. *College and University,* 70(1): 14 - 19.

Rosemary, C.S. (1993). Self-directed learning. *New direction for adult and Continuing Education,* No. 57: 25-35.

Sewitch, T. S. (1984). *Multi-method assessment of test anxiety: An actual course examination.* D.A.C, 46, 2-B: 660.

Voelki, K.E. (1993). Academic achievement and expectations among African - American students. *Journal of Research & Development in Education,* 27(1): 42-55.

Yesilcay, Y. K., & Akman, K. I. (1996). A statistical model for the early detection of achievers and non achievers in a university. *Studies in Educational Evaluation,* 22(1): 59-77.

Ying, C. R., Frank, W. H., & Fred, B. (1997). A comparison of achievement and aspirations of New Zealand, Chinese and European students. *Journal. of Cross Cultural Psychology,* 28(4): 481-489.

ملحق

مقياس (م – ط) مستوى الطموح

إعداد (عبدالله الصافي/ محمد حسانين محمد)

اسم الطالب: اسم المدرسة:

العمر الزمني: الفرقة:

الفصل:

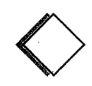
تعليمات: فيما يلي مجموعة من العبارات التي تتناول بعض المواقف التي تمر بها في حياتك، المطلوب قراءة كل عبارة ووضع علامة (√) أمام العبارة وأسفل الاختيار الذي تشعر بأنه ينطبق عليك، لاحظ أنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خطأ، فلذا اختر الإجابة التي تنطبق عليك دون تردد.

م	العبارات	كثيرا	أحيانا	نادرا
1	أشعر بالتردد تجاه مواقف المنافسة.			
2	أتوقع النجاح فيما يفشل فيه غيري.			
3	أضع لنفسي أهدافاً مستقبلية أسعى إلى تحقيقها.			
4	أشعر بالارتياح حين أتفوق على زملائي في الفصل.			
5	ينتابني الشعور بالضيق عندما أحصل على الحد الأدنى اللازم للنجاح.			
6	مواقف الفشل تزيدني إحباطاً وتقلل من حماسي لبدء عمل جديد.			
7	أهتم بالأعمال الجديدة وأسعى لإنجازها.			
8	يشغلني التفكير في المستقبل.			
9	أعتمد على مساعدة الآخرين في تحقيق نجاحي.			
10	الاشتراك في المسابقات العملية أمر مهم لي.			
11	أشعر بالملل عند تعلم شيء جديد.			
12	أثق في أن تحقيق النجاح في الحياة يستلزم عملا شاقا ودؤوباً.			
13	أحاول إنجاز ما يوكل إلي من مهام مهما كانت صعوبتها.			
14	ظروفي الشخصية هي سبب عدم تفوقي.			
15	أتجنب المشاركة في المناقشة الجماعية في الفصل.			
16	أسعى إلى شغل وظيفة مرموقة اجتماعيا.			
17	أهتم بالبرامج والندوات التي تتناول كل جديد.			
18	تتفق درجاتي في الامتحان مع ما أتوقعه لنفسي.			

م	العبارات	كثيرا	أحيانا	نادرا
19	أتجنب أن أكون في موضع تقويم من قبل الآخرين.			
20	أشعر بالتعب عند إنجازي لأي عمل جديد.			
21	أحب البدء في أي عمل جديد لم يسبقني إليه أحد من قبل.			
22	أشعر بأن أهدافي في الحياة صعبة التحقيق.			
23	استكمال دراستي يمثل عبئاً كبيرا بالنسبة لي.			
24	أرغب في إنجاز الأعمال الصعبة والتغلب عليها.			
25	أتردد في مواجهة الأعمال الجديدة			
26	أرغب في تحمل مسؤولية الأعمال المهمة في حياتي.			
27	يعود تفوقي إلى الحظ والمصادفة.			
28	أشعر بسعادة غامرة عند نجاحي في إنجاز أهدافي.			
29	تعوقني المشكلات التي يسببها لي الآخرون.			
30	أترك الأعمال التي أفشل في إنجازها.			
31	أضع لنفسي معايير عالية للنجاح لا بد أن أصل إليها في كل عمل أكلف به.			
32	أستطيع الدفاع عن آرائي في مواجهة الآخرين.			
33	أرفض الأعمال التي تستغرق مني جهداً كبيراً.			
34	أسعى إلى تحقيق أهدافي الشخصية بنفسي.			
35	أشعر بالسعادة عندما يكلفني أستاذي بأداء الأعمال الصعبة.			
36	ينتابني شعور بأن أهدافي في الحياة مستحيلة التحقيق.			
37	أسعى إلى أن يكون لي دور بارز فيما يسند إلى الجماعة من أعمال.			
38	الفشل في بعض المواقف لا يعيقني عن تكرار المحاولات للنجاح فيها.			
39	أفضل التعامل مع المواقف التي تنطوي على التحدي.			
40	يدفعني النجاح إلى تحقيق المزيد من النجاح.			

قدم في: أغسطس 2000.

أجيز في : إبريل 2001.



مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة في مكافحة الجريمة

محمد مدحت جابر*

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أن دراسة الجريمة يجب أن تدرس في ظل منهج بيني، وأن تؤخذ الأبعاد المكانية للجريمة في الحسبان. مع العلم بأن مسرح الجريمة لم يحظ بالتحليل في معظم دراسات الجريمة. وتحلل هذه الدراسة تطور مفهوم مسرح الجريمة ومكوناته المكانية مثل خصائص مسرح الجريمة، والتباين المكاني في معدلات الجريمة، ودور مورفولوجية المدن واستخدامات الأرض فيها في حدوث الجريمة. ووجهت هذه الدراسة عناية خاصة لمراحل الإدراك المكاني للأفراد في مسرح الجريمة، وعلاقة ذلك بمفهوم الخرائط الذهنية. وتعد حركة المجرمين المكانية محور تحليلات مسرح الجريمة، وقد فُسرت هذه الحركة من خلال ما يسمى بـ «الرحلة إلى الجريمة». وناقش القسم الأخير من هذه الدراسة دور التقانات الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية، والاستشعار من بعد في دعم جهود الشرطة في مكافحة الجريمة. واختتمت هذه الدراسة بوضع عشر توصيات للاهتمام بمسرح الجريمة ودراسته. كذلك طالبت هذه الدراسة بالدمج بين الأبعاد المكانية والسلوكية لفهم أفضل للعلاقة بين مسرح الجريمة ومكافحتها بصورة أكثر كفاءة.

مصطلحات أساسية: مسرح الجريمة، الأبعاد المكانية، الرحلة إلى الجريمة، مكافحة الجريمة، تقانة نظم المعلومات الجغرافية، تقانة الاستشعار من بعد، جغرافية الجريمة.

* قسم الجغرافيا، جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية.

مقدمة:

تهدف هذه الدراسة في المقام الأول إلى التأكيد على مفهومين رئيسين:

الأول: أن تنهج العلوم الشرطية ودراسات الجريمة عامة نهجاً بينياً Interdisciplinary وتعددياً وليس أحادياً.

والثاني: الاهتمام بمسرح الجريمة وما يتضمنه من أبعاد مكانية Spatial، وهو ما لا تعطيه دراسات الجريمة وعلوم الشرطة ما يستحقه من أهمية في الوقت الحاضر. والملاحظ أن الجريمة تُدرس دائماً من منظورات قانونية، واجتماعية، وشرطية، ونادراً ما تهتم هذه الدراسات بالأبعاد المكانية، كما أن إحصاءات الجريمة تكاد تخلو أو تهمل البيانات الخاصة بمواضع الجرائم بشكل تفصيلي، وأيضاً بمواقعها التي يمكن أن تثري فهمنا للجريمة، ومن ثم تسهم في التحكم فيها.

وقد جرت العادة في الدراسات القانونية والاجتماعية إلى الإشارة إلى ما يسمى بـ «المدرسة الجغرافية» ومثل هذه الدراسات غاب عنها شيئان رئيسان: الأول أن معظم من كتبوا في الموضوع هم من غير الجغرافيين، فكيف تعزى مثل هذه الدراسات إليهم؟ والثاني أن مفهوم الجغرافيا لدى معظمهم مفهوم قاصر وقديم وعام، ويشير إلى المناخ أو التضاريس فقط وبشكل عام، وغاب عنها الجانب البشري والتفصيلي، والذي هو الأهم في الدراسات الجغرافية والمكانية، وحتى الجانب المناخي أو التضاريسي اتصف بالتعميم المخل، ومن هذا المنطلق فقد ظهرت في العقود الثلاثة الماضية مقالات ودراسات كثيرة قام بها جغرافيون محترفون في ظل ما أطلقوا عليه جغرافية الجريمة The Geography of crime، ولا يسمح حيز هذه الدراسة بالحديث عنهم تفصيلا[1]، ويمكن النظر إلى مراجع هذا البحث لتعرُّف بعض هذه الدراسات. وسنشير هنا فقط إلى المقصود بجغرافية الجريمة، ثم نتطرق بعد ذلك إلى موضوع هذه الدراسة الخاص بمسرح الجريمة. ويشير تعريف جغرافية الجريمة إلى أنها موضوع فرعي Subdiscipline من علم الجغرافيا يفسر ويربط الحيز الجغرافي Space للمجرمين ومختلف الأفعال

(1) كان الجغرافي كيث هاريس من أوائل من كتبوا في جغرافية الجريمة، ومن ذلك كتابه المعنون: The geography of crime and justice in USA وغيره من الدراسات المثبتة في نهاية هذه الدراسة. وقد قام الباحث بزيارته في قسم الجغرافيا بجامعة ولاية أوكلاهوما الأمريكية في مدينة Stillwater في شهر يوليو سنة 1980، ويعمل د. كيث هاريس حالياً في جامعة مريلاند.

الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا أخذاً في الاعتبار دائما البعد المكاني (Johnston, *et al.*, 1995: 99-101).

ومسرح الجريمة موضوع هذا البحث، هو جزء من المنظور المكاني لجغرافية الجريمة التي تعرض النشاط الإجرامي عرضاً مكانياً، مع ربطه بمكونات البيئة الجغرافية المادية والبشرية.

والإحساس بالمكان يعني النظر إليه على أنه أكثر من نقطة على الخريطة أو مجرد موقع، وإنما ما يحيط بالمكان من خصائص مادية وثقافية. وحتى في الأدب، فقد ظهر في السنين الأخيرة بعض الأعمال الأدبية التي تنتمي إلى جنس أدبي يتناول الرواية الشرطية ذات الخلفية الخاصة بالقتل، والتي تهتم بالمكان وتفاصيله ليس فقط المرئية، بل الحضارية والثقافية أيضاً. وقد قام الجغرافي جاري هوسلادن في الآونة الأخيرة بتحليل إحداها، وهي بعنوان: Moscow-based murder mysteries لثلاثة مؤلفين هم: مارتن كروز، وستيوارت كامنسكي، وويلم هولند. وفي التحليل الجغرافي المذكور وضحت أهمية المكان بوصفه خلفية لجرائم القتل، وقال إن المؤلفين نجحوا في نقل الإحساس بالمكان للقارئ، فضلاً عن دور المكان في ارتكاب الجرائم المشار إليها وكشفها وحل سرها (Hausladen, 1995: 63-77).

تطور الاهتمام بالبعد المكاني ومسرح الجريمة:

واكب تطور مناهج جغرافية الجريمة ومداخلها تطور دراسة علم الجغرافيا من ناحية، وتطور مناهج كثير من العلوم الاجتماعية الأخرى ومداخلها، تلك التي تدعم دراسة الجريمة. وفي البداية حذت جغرافية الجريمة حذو العلوم الاجتماعية التي اهتمت بالجريمة مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، وعلم الجريمة Criminology[2]. وكان الاهتمام في البداية بالتحليل الوصفي والكمي، مع اتباع المداخل الشائعة آنذاك مثل المدخل الكارتوجرافي Cartographic Approach الذي ركز على التمثيل الكارتوجرافي للظاهرة الإجرامية، اعتماداً على تحليلات إحصائية عامة. والعيب الرئيس في هذه الطريقة هو عموميتها الواضحة، إذ عادة ما تظهر حدة الأفعال الإجرامية في كل المساحة على الخريطة بالدرجة نفسها التي تشير إلى

(2) يمكن الرجوع إلى ببلوجرافيا أوسع وأشمل في دراسة عن جغرافية الجريمة بعنوان: محمد مدحت جابر عبدالجليل: جغرافية الجريمة – مناهجها، أبعادها، وتطبيقاتها – ندوة الجمعية الجغرافية المصرية عن جغرافية الجريمة – القاهرة، 28/12/1995. منشورات الجمعية الجغرافية المصرية – 1995: 13–105.

منطقة ما، برغم أن أحد أهداف المدخل الكارتوجرافي كان إبراز عدم التساوي في الأفعال الإجرامية. والحقيقة أن المدخل المذكور حقق هذا الهدف على مستوى ما بين الأقاليم الجغرافية Inter regional level. ولكنه لم يحقق التباين في الأفعال الإجرامية على مستوى الإقليم نفسه، واهتمت جغرافية الجريمة بالتحليلات المكانية والتي تمت على أيدي غير جغرافيين. ولعل أهمها ما يخص معطيات مدرسة شيكاغو في العشرينيات من القرن العشرين، وهو ما عرف بالمدخل الإيكولوجي لرواد مثل Show & Mckay، وكان أهم ما استفاد منه الجغرافيون من نتائج دراسات هذه المدرسة لأنماط جرائم الأحداث في مدينة شيكاغو هو التباين الملحوظ على أساس نطاقي أو مكاني من ناحية، والانحدار gradient الذي يصيب معدلات الجريمة مع طول المسافة بعداً عن سكن الجاني، وعند مراجعة نتائج هذه الدراسة مرة أخرى ومقارنتها بغيرها ثبت صدقها لدى كثير من الباحثين الآخرين (Sutherland & Cressy, 1974).

وقد أصبح التحليل المكاني وتوزيع الجرائم مكانياً مجالاً متنامياً في حقل الجريمة منذ الستينيات من القرن العشرين (Brantingham & Brantingham, 1984; Evans & Herbert, 1989; Koppen & Jansen, 1998).

ويشار عادة إلى مسرح الجريمة في المدينة على أنه أكثر كثافة في النشاط الإجرامي منه في الريف، وإن كان ذلك هو الشائع، إلا أن الباحث في دراسة له عن جريمة القتل في مصر يبين أن العكس هو الصحيح، إذ إن صعيد مصر، وهو ريفي في معظمه، يحوي من «النقاط الساخنة» للقتل ما يجعله يفوق كثيراً من المدن (Gaber, 1982a: 23-25)[3].

وقد تعود الباحثون في الجريمة على التركيز على المجرم وعلى العقاب، برغم أن الجريمة كما أكد هربرت وهايد تتضمن أربعة أبعاد هي: القانون Law، والمجرم Offender، والهدف Target، ثم المكان Place، وإهمال أحدها يعد قصوراً في التحليل، وبناء على ذلك فإن علم الجريمة البيئي Environmental Criminolgy هو الذي تتقاطع عنده الأبعاد الثلاثة الأخرى في زمن محدد لتحدث الجريمة.

(3) قام الباحث خلال الدراسة المذكورة بإجراء دراسة ميدانية في ثلاثة سجون مصرية في مدن طنطا ممثلة للدلتا، والمنيا ممثلة لمصر الوسطى، وأسيوط ممثلة لمصر العليا لتعرُّف تباينات مسرح الجريمة وأدواتها.

والواقع أن الإسهام الحقيقي للمنظور الجغرافي للجريمة والعنف هو تطوير فهم العنف بوصفه ظاهرة جغرافية، وترجمة ذلك إلى أبعاد مكانية ملموسة من خلال شرح العمليات التي يتضمنها السلوك الفردي مكانياً، وصولاً بقدر الإمكان - إلى تفسير للجريمة والعنف كلما كان ذلك ممكناً. ومن أهداف جغرافية الجريمة كذلك البحث عن السبب، أي التفسير والتعليل للظاهرة الإجرامية بمساعدة الأبعاد المكانية، وليس مجرد التعويل على الارتباطات الإحصائية التي ربما لا تقدم كل الحقيقة.

ويبذل باحثو جغرافية الجريمة جهداً أكبر في القياس والتحليل، لجعل بحوثهم أكثر مصداقية، بما في ذلك إجراء المسوح والاستبيانات التي تقيس درجة إدراك المكان لدى السكان، ورسم خرائط لصورهم الذهنية عن مسرح الجريمة، مما يدخل في الجغرافيا السلوكية، ومن ذلك قياس كيف يأخذ الشخص قرار عدم السير في منطقة معينة من المدن، وما البدائل المتاحة لديه؟ وهذه النقطة أضافها الجغرافيون في مجال الجغرافيا البشرية منذ السبعينيات فيما عرف بالخرائط الذهنية Mental Maps، وكتابات جولد ووايت مثال لذلك (Gould & White, 1974). ومن الدراسات الحديثة ما قام به «هاريس» لمسرح جريمة القتل والاعتداء في مدينة بالتيمور ومقاطعتها، وارتباط التوزيع الجغرافي لها بعوامل اجتماعية واقتصادية كثيرة كما يوضح ذلك شكل (1).

خصائص مسرح الجريمة

قد يحدث تحول عن مسرح الجريمة الأصلي إذا نشأت تغيرات مادية في استخدام الأرض، من ذلك ما أشار إليه «ستانجلاند» من تحول مسرح الجريمة من جريمة إلى أخرى إذا قابلت الجريمة الأولى صعوبات؛ مثل شدة الحراسة أو إحكام مراقبة الشرطة. وتحول النشاط الإجرامي من الأماكن والمواضع المحمية إلى الأهداف الأقل حراسة في المنطقة نفسها، أو التحول كلية من مسرح جريمة إلى آخر في المدينة نفسها أو حتى خارجها، وأخيراً قد يحدث تغير في مسرح الجريمة ليس مكانياً ولكن زمنياً، بمعنى تحول المجرم عن ارتكاب جريمته من الساعات التي تعود النشاط فيها إلى غيرها من ساعات اليوم (Stangeland, 1998: 61).

ووجد الباحث نفسه أن هناك اختلافاً بين الجريمة السائدة في مدينة «ملقا» بجنوب إسبانيا، وتلك السائدة في الشريط الساحلي السياحي القريب منها تبعاً لخصائص كل من المسرحين، فالمدينة بتلاصق منازلها وإحكام حماية مساكنها

عدد جرائم القتل والاعتداء

٢٦٠

١٣٠

٢٦

مقاطعة بالتيمور

حدود مدينة بالتيمور

شمال

ميل ٤ ٢

After · Harries, 1997:1253

شكل (1): مسرح جريمة القتل والاعتداء في مدينة بالتيمور ومقاطعتها بحسب «بلوكات» المباني

وبخاصة الأدوار السفلية بالقضبان الحديدية وعدم ارتفاع مستوى سكانها الاقتصادي لا تقدم كثيراً من الفرص لجريمة السطو Burglary، في حين أن فرصة جرائم السرقة Robbery والسرقة من السيارات أكبر. ومعظم الجرائم في النطاق الساحلي ليست موجهة إلى المواطنين بقدر ما هي موجهة ضد السائحين تبعاً لخصائص مسرح الجريمة، إذ إن هؤلاء السائحين أكثر غنى وأقل اهتماماً بحماية مساكنهم، أي توجه الجريمة نحو السكان المؤقتين (Stangeland, 1998: 67). وبناء على ذلك يتعين على رجال الشرطة والمخطط ألا يكونوا على علم فقط بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمكان، بل أيضاً بالتغير الذي يمكن أن يحدث فيه مثل تغير استخدام الأرض، والذي ينعكس من ثم على التغير في نمط الجريمة Displacement of Crime Pattern.

ومن أجل فهم أكثر للجريمة لا بد من إدراك أنه في معظم الأحوال تكون مناطق الجريمة مركزة في نسبة صغيرة من الضحايا والسكان، وعلى المخطط الربط بين هؤلاء المعرضين أكثر للخطر وبين المسرح المقيمين عليه وفهم خصائصه (Ellingworth, *et al.*, 1995: 365)، وتوجيه نشاط الشرطة وتركيزه في هذه المناطق. ويتعين على سجلات الشرطة أن توضح تكرار الجريمة أو تكرار الضحايا، وهو ما يعيب إحصاءات الجريمة الحالية التي لا تأخذ ذلك في الاعتبار.

ومن خصائص مسرح الجريمة صفاته المورفولوجية، وبخاصة في المدن مثل خطتها، وشبكة شوارعها ومادة بناء مساكنها. وفي دولة الإمارات العربية نجد أن نمط المساكن المسمى بالشعبيات المشيد من طابق واحد، وتعدد منافذه، ووجوده في أطراف المدينة، يكون عرضة للجريمة أكثر من غيره من الأماكن (محمد مدحت جابر، 1987: 83–85). وتوضح مورفولوجية منطقة الباطنية في مدينة القاهرة تفسيراً لشهرتها من تجارة المخدرات بخطتها العشوائية Organic plan، وتعقد شبكة الشوارع، وتلاصق مبانيها، ووجود كثير من المنافذ والسراديب السرية تسهل هروب المجرمين (Gaber, 1982a: 20-21).

ولمسرح الجريمة مستويات من الحجم تتراوح من العالم ككل Mega Level إلى المستويات الكبيرة Macro Level مثل الأقاليم والدول إلى الاقاليم متوسطة المساحة Meso Level، إلى المستوى الصغير Micro Level، إلى المستوى المحلي مثل منطقة الجيرة Local Level إلى مستوى أصغر من ذلك مثل الشارع أو بلوكات المساكن.

ومن الطبيعي عند الحديث عن مسرح الجريمة أن يتجه التحليل إلى التعميم وعدم الدقة كلما اتسع النطاق الجغرافي، لذا سوف يكون تحليلنا هنا مقصوراً على المستويات الأصغر لمسرح الجريمة.

ومنذ شاع التحليل المكاني للجريمة فإن التركيز كان أكثر على المدن ومراكز الحضر، وأصبح ذلك التحليل أكثر دقة حينما أدمجت فيه الاتجاهات السلوكية الحديثة التي تختبر تصور سكان المدن عن مسرح الجريمة وخصائص هذا المسرح فيما عرف باسم الصورة الذاتية (Subjective Image) للأشخاص، والتي هي في الواقع تتحكم في سلوكياتهم (Colledge & Rushton, 1974: Passim). لذلك تختلف مستويات الجريمة في المدينة تبعاً لخصائص مسرح الجريمة بحسب الأحياء (Intra - Urban level) كما تختلف من مدينة إلى أخرى تبعاً للخصائص المادية والاجتماعية والاقتصادية لكل منها (Inter-Urban level). ويتعين على الباحث ألا يتعامل مع الأرقام بصورة جامدة، ولكن لا بد له من شيء من التعمق والتخيل والإحساس بكل مسرح جريمة على حدة. وكما أشار «برانتنجهام، وبرانتنجهام»، فإن التحليل المكاني يستدعي اندماع التصورين الجغرافي والإيكولوجي (Brantingham & Brantingham, 1984: 335) وأن يكون الباحث مدركاً لخصائص مناطق بعينها في مسرح الجريمة. ومن ذلك ما وصل إليه كل من «بوتومز، ووايلز» في دراسة جريمة السلب والنهب وتعرُّف المنطقة الساخنة لهذه الجريمة Hot Spot of Predatory Crime باستخدام بيانات مكالمات الهاتف لمدينة مينابوليس الأمريكية بين سنتي 1985 و1986، ووجدا أن 50% من المكالمات التي تلقتها الشرطة للمساعدة، جاءت من عناوين تقع في مساحة 3,5% من مساحة المدينة، ولاحظا أنه برغم ارتفاع معدلات الجريمة في بعض المناطق فقد وجِدَ تفاوت بينها لا يمكن تفسيره إلا بمعرفة الخصائص المادية والحضارية لها (Bottoms & Wiles, 1992: 12).

ومن أحدث ما تدرسه جغرافية الجريمة اليوم، ما أطلق عليه التغيرات الموقعية (Situational Changes) والتي تحدث في بعض المدن(4) من تغير بدرجة أو بأخرى في معدلات الجريمة في بعض الأماكن والتي يجب أن تستجيب لها سلطات الشرطة

(4) من ذلك ما حدث في كثير من المدن المصرية في سبعينيات القرن العشرين بعد اتباع ما أطلق عليه آنذاك بالانفتاح الاقتصادي.

والمدينة عموماً بإحداث تغيرات مكانية وموقعية تؤدي إلى تغير في خصائص مسرح الجريمة، ومن ثم تقليل معدلات الجريمة في أنواع معينة منها؛ أي جعل المكان أكثر أمناً وأسهل في الدفاع عنه، وهو ما يتفق والمفهوم الذي قدمه (Newman) والذي أشير إليه في مواقع أخرى من هذه الدراسة، وقصد به الحيز الممكن الدفاع عنه Defensible Space. وفي بعض الأحيان يكون الجهل بخصائص مسرح الجريمة سبباً في وقوع كارثة، ومثال ذلك أن كل إنسان يقطن مدينة «بلفاست» عاصمة إيرلندا الشمالية، يعلم تماماً خصائص المدينة التي هي مسرح دائم لجرائم القتل بين المجموعتين المتحاربتين على أساس سياسي وعرقي وديني، نعني النزاع بين الكاثوليك والبروتستانت، ووجود شخص من فريق في منطقة فريق آخر يجعله هدفاً محتملاً للقتل، وتزداد المسألة تعقيداً في أجزاء من المدينة التي تتداخل فيها مناطق الطرفين. ومسرح الجريمة في هذه المدينة يختلف جذرياً عنه في غيرها، إذ إن مناطق جريمة القتل في المدن كثيراً ما تتصف بخصائص اقتصادية أو حضارية معينة أو قد تحدث بسبب صراع فوري، ولكن في «بلفاست» يتأثر القتل بالنواحي السياسية والدينية. كما أنه في معظم جرائم القتل في العالم تكون هناك معرفة سابقة بين القاتل والضحية، أما في بلفاست فليس شرطاً قيام هذه العلاقة[5]، إذ يحدث القتل لمجرد أن الضحية من الطرف الآخر، ويسمى هذا النوع من القتل (Doorstep Murder) إشارة إلى سقوط الضحايا عند عتبات الأبواب حال استجابة الضحية للطارق. وفي مثال «بلفاست»، فإن الدارس الذي يبحث عن إجابة للسؤال: لماذا يوجد عدم تناسب بين الضحايا؟ إذ تصل نسبة ضحايا الكاثوليك مقارنة بالبروتستانت إلى 1:2، وفي بعض مناطق شمال المدينة إلى 1:3؟ والإجابة عن السؤال تستدعي دراسة متأنية لمسرح الجريمة بشكل شامل ومحيط ودقيق من الناحيتين المادية والحضارية (Murray & Boal, 1979: 190-2)، إذ إن الأفراد في «بلفاست» يُقتلون في المكان الخطأ وفي التوقيت الخطأ، إذ إن كل فرد من إحدى الطائفتين وعند سيره يتعين عليه أن يعبر عدة مناطق محتملة للقتل، وهكذا فإن العنف والجريمة في «بلفاست» أصبحا سبباً ونتيجة في الوقت ذاته؛ سبباً في الفصل العرقي للمدينة مكانياً Spatially، ونتيجة

(5) يختلف هذا الوضع لجرائم القتل في بلفاست عنه في صعيد مصر مثلاً، إذ عادة ما تكون هناك علاقة ومعرفة سابقة بين الجاني والضحية في جرائم الثأر التي يكون مسرح الجريمة فيها ريفياً وليس حضرياً.

حين يوجد شخص في منطقة الخصم. ومن خلال الشرح السابق يتضح أن إهمال إدراك مثل مسرح جرائم مدينة «بلفاست» يتسبب في صعوبة تفسير ظاهرة الجريمة فيها. ومسرح جريمة الثأر في صعيد مصر هو مثال للمسرح المعقد، إذ يتضمن المسرح أبعاداً مكانية مثل اختيار مواضع معينة يسهل بعدها الاختفاء والهرب في الجبال والمناطق الوعرة، كما يتضمن أيضاً أبعاداً زمنية تتصل بموسم الصيف الذي يكتمل فيه نمو المحاصيل طويلة السيقان مثل القصب والذرة، وهو ما يهيئ للجاني فرصة الكمون والاختفاء في الأكمنة، وأيضاً فرصة الهرب بعد وقوع الجريمة (Gaber, 1982)، وقد تزايد الاهتمام بالمكان - بشكل واضح - في الدراسات الجغرافية حالياً، فضلاً عن بقية العلوم الاجتماعية وبخاصة في السنوات الأخيرة.

والمكان ليس كياناً مادياً فقط، ويصعب النظر إليه كذلك، إذ إنه مكان للقيم والعادات والأنشطة التي يصعب علينا أن ننظر إليها منفردة بعضها عن بعض، وبناء عليه فمسرح الجريمة يتباين من مكان إلى آخر بحكم مؤثرات طبيعية جغرافية وديموجرافية واقتصادية واجتماعية وحضارية... إلخ. وهذه تؤثر في تباين معدلات الجريمة.

تغير معطيات الجريمة مكانياً وزمانياً:

وجد الباحث «تريكيت» وزملاؤه عند مقارنة بيانات الجريمة في بريطانيا بين عامي 1982 و1988 أن الأهمية النسبية لأماكن حدوث الجريمة اختلفت بين التاريخين، فإن الجرائم ضد الملكية مثلاً أصبحت موزعة توزيعاً غير متساو في المناطق الانتخابية، وأن هذه التغيرات في مسرح الجريمة وعبر الزمن يمكن أن تعزى إلى تركز المجرمين (عدد المجرمين بالنسبة لكل ضحية)، وأن التباين في معدلات الإجرام من مسرح جريمة إلى آخر يعزى إلى واحد أو أكثر مما يلي:

1 - أن نسبة صغيرة من الجناة ترتكب نسبة كبيرة من الجرائم.

2 - أن نسبة صغيرة من الضحايا يعانون من نسبة كبيرة من الإجرام.

3 - أن عدداً صغيراً من المناطق (مسارح الجريمة) يُؤوي ويحدث عدداً غير متناسب من الأفعال الإجرامية (Trickett *et al.*, 1995: 343).

وبالنسبة للملاحظة الأخيرة فإن استخدام الأرض فيها هو المسؤول الأكبر (حي الأعمال التجارية - مناطق الترفيه - التسوق - المناطق الصناعية) عما يحدث

فيها من جرائم لا تتناسب مع عدد سكان كل جزء منها[6]، وذلك لوجود فرص الجريمة (Crime Opportunity) بصورة مختلفة، وعلى سبيل المثال فإن المناطق الأكثر خطراً في الجريمة في إنجلترا (High Crime Risk Area) والتي يعيش فيها 12% من الأسر، حدث فيها 37% من كل جرائم السطو، و33% من النشل والسرقة، و23% من السرقة من السيارات. لذا فإن أي استراتيجية حقيقية لمكافحة الجرائم من قبل الشرطة لا بد أن تأخذ في الاعتبار مسائل مهمة مثل خرائط استخدام الأرض والتغير في مسرح الجريمة ماديا وديموجرافيا واقتصادياً وحضارياً، مثل التغير الحادث في المدن الأمريكية من خروج من وسط المدن إلى الضواحي، علماً بأن هذه ليست قاعدة في كل مدن العالم، إذ تختلف مدن العالم المتقدم عنها في العالم النامي كثيراً (Clinard & Abbott, 1973).

تطور الاهتمام بمسرح الجريمة

تقع الدراسة الحالية ضمن ما يعرف اليوم باسم جغرافية الجريمة التي تطورت بوصفها موضوعاً فرعياً للجغرافيا منذ قرابة ثلاثة عقود مضت، مستفيدة من تطور أساليب البحث الجغرافي في الستينيات من القرن العشرين وبخاصة ما أطلق عليه الثورة الكمية، مما أتاح للجغرافيين تناول موضوعات الجريمة بصورة وإدراك لم يوجدا من قبل. ولتحقيق ذلك كان لا بد من فحص شامل لتعامل العلوم الاجتماعية الأخرى مع موضوع الجريمة مثل علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم الجريمة وغير ذلك من العلوم اللصيقة بالموضوع. معنى ذلك أن جغرافية الجريمة لم تكن بمعزل عن هذه العلوم، وبقي أهم ما يميز التحليل الجغرافي عنها جميعاً، التركيز على البعد المكاني الذي يتفاعل من دون شك مع بقية الأبعاد البيئية والاجتماعية. وبدأ الجغرافيون يحاولون تأكيد ذلك البعد، فدرس بعضهم كيف يستجيب السكان للخوف من الجريمة Fear of Crime، وكيف يتباين ذلك الخوف مكانياً، وهو مجال لم تلمسه العلوم الأخرى بالدقة التي تناولته به الجغرافيا، وترجم الجغرافيون ذلك الخوف إلى توزيع مكاني موقع على خرائط عرفت باسم خرائط أسطح الخوف (Maps of Fear Surfaces) التي توضح الأماكن التي يخشاها الناس تبعاً لشهرتها في الجريمة والتي

(6) من أمثلة عدم التناسب في الجريمة ما يتصل بمنطقة «الباطنية» في حي الدرب الأحمر في القاهرة، والتي يضبط فيها جرائم مخدرات لا تتناسب مع مساحتها الجغرافية ولا مع عدد سكانها.

تتباين من منطقة إلى أخرى[7]. وخطا بعضهم على درب المنهج الإيكولوجي من إضافات مدرسة شيكاغو في العشرينيات، ولكن بالاستفادة من إمكانات الحاسبات الآلية الهائلة حالياً وتحليل مصفوفات معقدة من المتغيرات.

وهكذا شهد العقدان الأخيران كثيراً من الدراسات في جغرافية الجريمة؛ محورها الرئيس التحليل المكاني، ومسرح الجريمة تحديداً، وكيف يؤثر المكان في استهداف الجريمة من عدمه، ومن أهم هذه الدراسات عن مسرح الجريمة ما أطلق عليه «الرحلة إلى الجريمة» Journey to Crime وسلوك المجرم في هذه الرحلة، بمعنى اتخاذ قرارات ارتكاب الجريمة (محمد مدحت جابر، 1982). ولم يدرس ذلك البعد المكاني نظرياً فقط من واقع البيانات الإحصائية، بل ذهب بعض الجغرافيين إلى إجراء دراسات ميدانية في السجون لسؤال المجرمين والخاضعين للعقاب عن خصائص رحلاتهم الإجرامية في المكان (Rengert, 1992).

وعالجت الجغرافية مسرح الجريمة أو المكان، وتباين حدة الإجرام فيه بطريقة جديدة ابتدعها الجغرافيون، فقد ترجم بعضهم المكالمات التي تتلقاها الشرطة من السكان في المدن، وترجموا النداءات التي تطلب المساعدة في مسائل الأمن والخوف من الجريمة إلى درجات متفاوتة من حدة الجريمة، معتمدة على كثافة «الطلب» على الخدمات الشرطية، فأقام كثير منها قواعد بيانات، وجهزت برامج للحاسب الآلي لتعرُّف تركزات الجريمة في أماكن خاصة من المدن، كما حدث في مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مدينة بالتيمور في مريلاند، فإن إدارات الشرطة والمحللين طوروا أسلوباً ناجحاً للتنبؤ بجرائم السرقة المسلحة المتوقع حدوثها مستقبلاً في أماكن معينة من المدينة، أي التي ستكون هذه الأماكن مسرحاً لها، وبالمثل طور علماء الجريمة في كندا ما أطلق عليه Crime Template متضمناً ما يعبر عنه بحيز الإدراك Awareness Space، وأيضاً مفهوم حيز النشاط Activity Space، وهو النشاط المحتمل للمجرمين المحتمل في مسرح الجريمة، وكل ذلك يوضح ما سماه الجغرافيون مناطق الفرصة أو حيزها Opportunity Space والتي توجد في أماكن معينة من المدينة، ويحتمل حدوث الجريمة فيها. وأوحت الدراسات

(7) يعد الجغرافي البولندي «بارتينيكي» Bartiniki من أوائل من درسوا الخوف من الجريمة اعتماداً على دراسات مسحية حقلية واستبيانات تقيس آراء السكان؛ راجع قائمة المراجع.

سابقة الذكر والمنهج الذي اتبعته إلى التفكير في نمذجة Modelling الأماكن. كما فعل أحد الجغرافيين الذي يعمل في وحدة تنفيذ القانون وفرضه في كندا، ويدعى «كيم روسمو» Kim Rossmo في جامعة سيمون فريزر[8] SFU في فانكوفر بمقاطعة كولومبيا البريطانية بكندا عن طريق رسم خرائط لمختلف الأماكن في المدن توضح حيز النشاط فيها أو مجاله من أجل عمل نماذج لسلوك القتلة في الجرائم الخطرة (Harries, 1995: 199).

وجملة القول إن البحوث الحديثة في جغرافية الجريمة تبنت اتجاهاً مكانياً مختلفاً عما سلكته بحوث الماضي من مجرد رصد وتوزيع للجرائم في المكان، وإنما هدفت هذه البحوث الحديثة إلى تنقية أسلوب التعميم، واستخدام وسائل أكثر تعقيداً، وإبراز صفات المكان بصورة مجهرية، وتوضيح الاختلافات في الاستهداف للجريمة بربطها بالسلوك المكاني للمجرمين أنفسهم في مسرح الجريمة.

وثمة بعد مكاني آخر اهتم به الجغرافيون – وإن لم يكن متصلاً مباشرة بموضوع هذه الدراسة – ألا وهو جغرافية العدالة Geography of Justice الملازمة لجغرافية الجريمة، وهي وإن كانت غير لصيقة بمسرح الجريمة، فإنها نتيجة حتمية للنشاط الإجرامي على هذا المسرح. وبإيجاز شديد فإن الجغرافيين اهتموا فيها بعدم التساوي في العقاب على الجريمة نفسها. وتوزيع عدم التساوي هذا مكانياً. وكان «كيث هاريس» من أوائل المهتمين بهذا الشأن في كتابه الرائد «جغرافية الجريمة والعدالة في الولايات المتحدة الأمريكية» (Harries, 1974). ومن الطبيعي أن تكون العدالة المتباينة نتاجاً لتباين تقويم الجريمة وتعريفها مكانياً، ومثال ذلك أن تناول الخمور أو بيعها يُجرم بطريقة مختلفة في الولايات الأمريكية، وفي بعضها لا يجرم أصلاً، كذلك نجد أن نشاط الدعارة مجرَّم في معظم الولايات، في حين أنه نشاط مشروع في ولايات أخرى، وفي حالات كثيرة ينتج التباين في العدالة من اعتبارات عرقية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. والأمر اللافت للنظر اليوم، أن غير الجغرافيين في الدول المتقدمة يمارسون دراسات ويقومون ببحوث تخطو على درب جغرافية الجريمة بعد أن تيقنوا من فوائدها، أو يجرون دراسات ذات صبغة مكانية لما

(8) تعد الجامعة المذكورة من أهم مراكز دراسة علم الجريمة في العالم، وقد قام الباحث بزيارة الجامعة في صيف 1980، والتقى هناك الأستاذة باتريشيا برانتنجهام والدكتور بول برانتنجهام من رواد دراسة علم الجريمة.

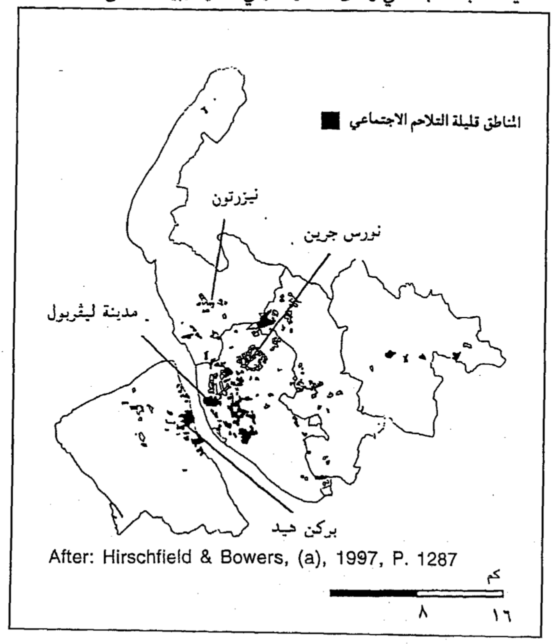
لها من آثار إيجابية، لدرجة أن معظم إدارات الشرطة في هذه البلدان لديها الآن محللون يقومون بدراسة الخرائط للمدن والأقاليم بحسبانها مسارح للجريمة مختلفة الخطورة، ويدرسون أنماط الجرائم، ويقترحون تدبير المخصصات المالية ووضع الأولويات طبقاً للخطورة النسبية لمسرح الجريمة.

تباين معدلات الجريمة مكانيا بحسب مستويات مسرح الجريمة

يهتم الجغرافيون وعلماء الجريمة بفهم التباين الإقليمي على أسس بيئية، وهو أمر ضروري لرجال الشرطة وبداية سليمة للتخطيط لمكافحتها. والأمثلة في جميع بلاد العالم كثيرة على التباين الإقليمي المكاني من ناحية، واختلافات الهيئة المكانية لمسرح الجريمة من ناحية أخرى. ومن ذلك دراسة «مارتنيز» عن التباين في معدلات القتل للضحايا من أصل لاتيني (ما يطلق عليهم في الولايات المتحدة الأمريكية السكان من أصل إسباني Hispanic)، وربط ذلك بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، ووجد الباحث أن معدل جريمة القتل بين السكان من أصل لاتيني في مدن الولايات المتحدة الأمريكية (100,000/20) يقترب من المعدل نفسه للسكان السود (100,000/27) ولكنه كان ضعف المعدل القومي سنة 1980. ومثل هذه النتائج تفرض على الباحثين فحص أماكن معيشة هؤلاء السكان وموقعها داخل المدينة الأمريكية، وأهم من ذلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء السكان وتفاعلها مع المكان، مثل اللامساواة الاقتصادية، مما قد يؤدي في النهاية إلى ظهور ما يطلق عليه أماكن خاصة بعنف الأقليات ترتبط بأماكن معينة من المركز الحضري. هذه الأماكن التي هي عادة وسط أو بيئة Milieu تمثل نتاجاً مادياً، هو المكان أو مسرح الجريمة، وحضارياً يتمثل في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية. ووجد الباحث نفسه أن معدل القتل بين هذه الفئة يرتبط بالتغير في التركيب الطبقي لها وما ينجم عنه من صراع في الفئة السكانية نفسها، مما يؤدي إلى تغير أيضاً في مسرح الجريمة (Martinez, 1996) وخصوصاً أنهم مركزون في الولايات المتحدة الأمريكية في مراكز الحضر في أماكن تتميز دائماً بالهجرة الوافدة المستمرة.

وعلى مستوى الإقليم نفسه Intra-Regional، وحتى المدينة نفسها Intra-Urban نجد أن الباحثين قرنوا بين الأبعاد المكانية لمسرح الجريمة، والأبعاد الاجتماعية من ناحية وبين معدلات الجريمة من ناحية أخرى، ومن ذلك دراسة «هرشفيلد، وبويرز» سنة (1997) عن تأثير التماسك الاجتماعي Social Cohesion في تسجيل الجريمة في المناطق المحرومة Disadvantaged Areas، ووجدا أنه كان

يلزم تحديد هذه الأماكن المحرومة بدقة لما لها من انعكاسات على معدلات الجريمة، واستخدما لذلك معايير جيوديموجرافية Geodemographic، ومعياراً إنجليزياً هو مقياس الحرمان، ومؤشراً آخر هو مؤشر الظروف المحلية Index of Local Conditions، إضافة إلى مكونين مستقلين آخرين عن التماسك الاجتماعي، وبخاصة لتحديد الضبط الاجتماعي ومدى التنافر العرقي مكانياً. وبينت النتائج أن مستويات



شكل (2): المناطق قليلة التلاحم الاجتماعي والمولدة للجريمة في ليڤربول

الجريمة تكون منخفضة بدرجة واضحة وأقل من المتوقع في المناطق المحرومة إذا كانت هناك درجة عالية من التماسك الاجتماعي، والعكس صحيح، ويوضح ذلك شكل (2). وتبين من هذه الدراسة أيضاً أن مشروعات حراسة المنازل ومراقبتها House Watch Schemes أدت إلى تقليل السطو المسلح في المناطق الغنية. في حين لم تحقق ذلك في المناطق المحرومة (Hirshfield & Bowers, 1997a: 1275). وقد ربط «هربرت» بين تحالف الفقر والحرمان الاجتماعي، والسكن دون المستوى Substandard Housing، والقيم الهابطة والاتجاهات الاجتماعية، وربط بين هذا كله وبين الجنوح في «كاردف» على أسس مكانية (Herbert, 1977: 85-5). واكتشاف مثل هذه المناطق يعطي إرشادات وعلامات للتنبؤ بمسرح الجريمة المستقبلي، ومن ثم يوجه النظر إلى نوعية الاستراتيجية المستخدمة في تقليل معدلات الجريمة (Hirshfield & Bowers, 1997b: 192). وفي دراسات الجريمة اليوم على مستوى المدينة نفسها يلجأ الباحثون عادة إلى ما يسمى Geodemographics، وهو تعبير يشير إلى وحدات جوار سكنية مصنفة على أساس التشابه والتجانس المكاني في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، ديموجغرافيا واقتصاديا، وفي الإسكان... إلخ. ويتيح ذلك التصنيف النطاقي Areal للباحثين اكتشاف التباين الجغرافي في حدوث الجرائم، والمشكلات الاجتماعية، والظروف الصحية وخصائص أسلوب الحياة، وسلوك المستهلكين، وكلها جوانب لها علاقة بالجريمة تكون مفيدة في رسم صورة عن المسرح الممثل للجريمة المحتمل. Potential Crime Area، وتستخدم في سبيل تحقيق ذلك وحدات العد السكاني Population Census Tracts، وهي وحدات مكانية مثالها هذه الدراسات عن المدن الأمريكية.

وعن مسرح الجريمة لا بد أن يعي رجل الشرطة الأبعاد المكانية التفصيلية لمناطق معينة في المدن، والتي من دون فهمها وإدراكها تصبح مكافحة الجريمة فيها غير ناجحة، من هذه الأماكن أو مسارح الجريمة ما يعرف في المدينة الأمريكية بوسط المدينة، والذي يكون عادة أكثر إجراماً وأقل في خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، وهذه المنطقة من المدينة الأمريكية شهيرة في جرائم المخدرات والعنف. من أجل ذلك فإن الشرطة الأمريكية خصصت في معظم المدن الكبرى وحدة خاصة للانتشار السريع Rapid Deployment Unit (RDU) تدرك الأبعاد المكانية لوسط المدينة، ومهيأة بصورة كافية للتعامل في مثل هذه الأماكن مع جرائم العنف والمخدرات (Chambliss 1994: 177).

ومثل تلك المنطقة في المدينة الأمريكية نجد مثيلاً لها في بعض المدن العربية، فمنطقة الباطنية في حي الدرب الأحمر بمدينة القاهرة لها شهرة وسط المدينة الأمريكية في تداول المخدرات وتجارتها، ولعل هذا المثال (الباطنية) يقدم دليلاً أقوى على أن عدم فهم أبعاد المكان وإدراكها يؤثر في مستوى مكافحة الجريمة. فمنطقة (الدرب الأحمر) كان معدل الجريمة الخاصة بالمخدرات فيها سنة 1978، 100,000/230 مقارنة بنحو 100,000/16,5، 54,5 لكل من مصر ككل، ومدينة القاهرة على التوالي. وثبت من دراسة لهذه المنطقة أن خصائص الباطنية وهيئتها المادية والاجتماعية لها دخل كبير في ارتفاع معدل جريمة المخدرات فيها، (Gaber 1982a: 20-21)، وعلى مستوى أقاليم الدولة فإن عدم فهم خصائص المكان ومسرح الجريمة في منطقة مثل مصر العليا يؤدي إلى إخفاق ذريع في محاربة الجريمة هناك. وينطبق ذلك على جرائم الثأر التي تتطلب فهماً واسعاً بمورفولوجية صعيد مصر ومسالك مرتفعاته، وليس ذلك فقط، إنما فصلية استخدام الأرض Land Use Seasonality وما لها من علاقة بفصلية الجريمة في الصعيد في أماكن بعينها من هذا الإقليم الواقع في جنوب جمهورية مصر العربية (Gaber, 1982b: 4-9)[(9)].

ومثل هذه الخصائص المكانية هي التي أظهرت تبايناً واضحاً في معدلات جريمة القتل العمد في مصر في الماضي والحاضر، ففي سنة 1977 كانت محافظة أسيوط في مصر العليا صاحبة أكبر معدل في ذلك الشأن 100,000/17,85 مقابل معدل ضئيل للغاية على الطرف المقابل يخص محافظة دمياط ويصل إلى 100,000/0,84، وفهم خصائص مسرح الجريمة يعلل كثيراً من أوجه التباين، ويجعل مكافحة الجريمة أكثر فاعلية (Gaber, 1982 b: 3).

ومثل هذا التباين يوجه أنظار صناع القرار إلى توجيه الموارد بأنواعها إلى الأماكن التي لها أولوية في مكافحة الجريمة ولها خصائص مكانية (مسرح الجريمة) واجتماعية خاصة، كما حدث في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي زاد عدد ضباط الشرطة فيها وزادت الموارد في خلال العشرين سنة الماضية بنحو الضعف، وزاد المسجونون بنسبة 160%. وزاد توجيه الموارد للأماكن الخطرة في

(9) تكثر جرائم الثأر في صعيد مصر في فصل الصيف، وليس لذلك علاقة بالمناخ وحالة الطقس كما حاول بعض الباحثين تفسيره، إنما ترتبط زيادة هذه الجرائم بموسمية نضج محاصيل معينة طويلة وكثيفة تهيئ الفرصة لعمل «الأكمنة».

معدلات الجريمة والأكثر إلحاحاً (Chambliss, 1994: 192). كما أن فهم معطيات المكان، ومن ثم فهم تأثيره في مستوى معدلات الجرائم يسهم في تحديد أولويات المناطق المحتاجة إلى التنمية قبل غيرها. ويمكن أن نرى أمثلة لذلك في توجيه مشروعات التنمية حالياً في مصر للصعيد للإسهام في تقليل معدل جرائمه، وفي إيطاليا تم توجيه مشروعات تنموية للجنوب للتغلب على مشكلاته الأمنية والاقتصادية.

وقد أشار بعض الباحثين إلى إمكانية تأثير البيئة المادية في المكان الذي يعيش فيه الإنسان في ميل السكان واستعدادهم لارتكاب الجريمة، وهو ما يجعل معدلات الجريمة تختلف بحسب خصائص المسرح الذي تقع فيه، وقد أشار «نيومان» إلى أن حدة السلوك الإجرامي تتأثر بتصميم المناطق السكنية (Residential Areas)، على سبيل المثال الأماكن السكنية إن كانت مرتفعة أو منخفضة؟ هل المداخل تسهل الجريمة أو لا؟ الطرق الداخلية المؤدية إلى المنطقة... إلخ (Newman, 1973). والحقيقة أن معظم الباحثين يميلون إلى الاعتقاد بأن خصائص البيئة الاجتماعية والاقتصادية لمسرح الجريمة هي أكثر تأثيرا في معدلات الجريمة، ووجد Dahlback أن تأثير المكان الذي يقطن فيه السكان في حدوث الجريمة يزيد حين يكون هناك تباين كبير بين الأحياء داخل مدينة استوكهولم مثل مستويات الإسكان، برغم قلة وضوح ذلك بسبب السياسة التي اتبعتها خطط الإسكان الرامية إلى إلغاء الفصل العرقي وغير العرقي بأنواعه مما يجعلها مختلفة عن المدينة الأمريكية. ومع ذلك فيستحيل عدم وجود فروق مثل نسبة المولودين في الخارج، ونسبة من يعيش في منازل خاصة أو مشتركة، وتوزيع الأعمار، وكذلك التباينات الاقتصادية (Dahlback, 1996 329-345). ومعنى ذلك أن مسرح الجريمة في المدينة ليس كياناً مادياً فقط، ولكن خصائصه هي المهمة في حدة الإجرام. ويلاحظ أن رقعة المدينة في المثال السابق لا تمثل مسرحاً واحداً، وإنما عدة مسارح إجرامية مختلفة الحدة بحسب الخصائص المادية والحضارية في كل من أقسام المدينة وأحيائها؛ أي أن التحليل هنا هو على مستوى أجزاء المدينة.

التحليل المكاني لمسرح الجريمة ونظريات علم الجريمة

يهتم علم الجريمة بنظريات كثيرة تفسر الظاهرة، وتدرس الجريمة على مستويات عدة، ومنها النظرية التي تدرس بيئة الجريمة على المستويين الكبير والصغير والنظرية البيئية التي تهتم بالعوامل المتعلقة بالبيئات والظروف التي تحدث

فيها الجريمة، وعلى المستوى الكبير، فإن النظرية تدمج المتغيرات الاقتصادية والبنائية. وعلى المستوى الصغير تهتم النظرية بالسلوك الفردي في البيئة، وتميل النظرية في البحوث الأحدث إلى دمج التحليلين لكي يكونا أكثر فائدة لوجود روابط بين التحليلين (Harries, 1997: 1254). وسواء أكان التحليل على المستوى الكبير أم الصغير فكلاهما يتضمن أبعاداً مكانية واضحة في دراسة الجريمة، وعادة ما يكون تحليل الجريمة في المستوى الكبير على مستوى دولة أو أكبر، والصغير على مستوى مناطق العد السكاني، أو حتى على مستوى وحدات الجيرة Neighburhood.

والواضح أنه لسنين كثيرة كانت نظريات تفسير العنف تتبنى دائماً منظوراً اجتماعياً (Murray & Boal, 1979: 144-6) ولم يلتفت إلى البعد المكاني المتضمن فيه مسرح الجريمة إلا في فترة أحدث. والحقيقة أن التركيز على مسرح الجريمة لا ينفي أثر العوامل الاجتماعية، فهذه تتفاعل مع المكان. وكان التطور في تناول الجريمة من وجهة نظر مداخل متباينة مثرياً للبحوث في مجال الجريمة وواكب التطور الجاري في مناهج علم الجغرافيا التطور في مناهج العلوم الاجتماعية الأخرى وعلم الجريمة. وتحول الاهتمام في الجغرافيا من الفلسفات الوضعية Positivism إلى الراديكالية ثم إلى السلوكية وصولاً إلى ما أطلق عليها «الجغرافيا الإنسانية» Humanistic Geography التي ركزت على الأوجه النوعية والذاتية Qualitative & Subjective للسلوك البشري في المكان. وعند هذا الحد حدثت انطلاقة في مجال البحث الجغرافي عامة، والجغرافيا البشرية خاصة، وجغرافية الجريمة بالتحديد[10]، ونعني بذلك ظهور ما أطلق عليه الجريمة والخرائط الذهنية، بمعنى تباين تصورات البشر عن المكان، وخرائط الإدراك البيئي Environmental Perception، وتزايد الاهتمام بالقيم والمعاني المرتبطة بالمكان، وهكذا طويت صفحة قديمة في مناهج علم الجغرافيا اهتمت بمبدأ الحتمية البيئية Environmentalism في ثلاثينيات القرن العشرين، بمعنى تأثير الجوانب الطبيعية في النشاط والسلوك البشري ومنها الجريمة، مثل الربط بين عناصر المناخ في مكان ما وبين معدلات الجريمة وزيادة وقوعها، وظهرت فلسفات جديدة

(10) تتجه معظم دراسات الجغرافيا البشرية حاليا، وجغرافية الجريمة على وجه الخصوص نحو التركيز على الجوانب الإنسانية والسلوكية والسيكولوجية، ودمج هذه الجوانب مع الأبعاد المكانية – راجع: (Johnoston, *et al*, 1995: 99-101)

تقلل من شأن تلك النواحي ودورها في اتخاذ القرار. وكان في ذلك النهج الجديد إثراء لجغرافية الجريمة، وأصبحت صورة مسرح الجريمة ليست جامدة ولكنها متغيرة بحسب تباين قدرات الأشخاص العاديين، وأيضاً المجرمين، وليست صورة أحادية كما كان ينظر إليها في الماضي والتي ترصد المكان كما هو. وأصبحت الصورة هي المكان كما يدركه أفراد المجتمع كل بطريقته. وعلى الرغم من أن دراسات الجريمة وبخاصة في الماضي – قد لمست البعد المكاني بدرجة أو بأخرى، فإنها وكما يذكر «موراي، وبول» وجهت اهتمامها إلى الارتباطات الإحصائية في الجريمة والعنف من ناحية، وخصائص البيئة المادية (ومنها المكان أو مسرح الجريمة)، والاجتماعية من ناحية أخرى بشكل وبائي ارتباطي (Correlational Epidemiology)، وكان الخطأ الأكبر في هذه الدراسات في رأيهما التعميم وعدم ترجمة الارتباطات بين البيئة والعنف إلى فهم أكثر لسلوك الأفراد في المكان، بمعنى أن المكان يؤثر في سلوك الأفراد (Murray & Boal, 1979: 147-8)، وتحول التركيز حالياً على العمليات Processes المسؤولة عن السلوك البشري في المكان (Johnston *et al.*, 1986: 28). ومن هذا المنطلق فإن الجديد في النظر لمسرح الجريمة في ظل المداخل السلوكية هو عدم النظر إلى مسرح الجريمة نظرة موضوعية Objective فقط كما تبدو للجميع، إنما لا بد من الاهتمام بتعرّف الصورة الذاتية لهذا المسرح لدى مختلف الفئات والأفراد، إذ يكوّن كل منهم صورته الذاتية Subjective Image عن المكان، وهذا يؤثر كثيراً في تعرُّف الجريمة مكانياً، ويفيد في التخطيط لها أيضاً.

مراحل الإدراك المكاني في مسرح الجريمة

يختلف الأفراد في درجة إدراكهم للمكان بحسب الخريطة الذهنية التي يكونها كل منهم، وعادة ما تكون هذه الصورة محيطة بالمكان ومدركة له مع طول الإقامة فيه، وقد ذكر «ستيفن كابلان» أن تلك الصورة الذهنية لكي تتكون لدى الفرد لا بد من المرور بأربع مراحل هي: الإدراك أو التعرف Recognition، والتنبؤ Prediction، والتقويم Evaluation، وإجراء العمل Action، وبناءً على ذلك فإن الفرد سواء أكان مواطناً عادياً أم مجرماً، أم رجل شرطة فمن الممكن أن يمر بهذه المراحل لاكتساب الإدراك وتكوين الصورة الذهنية الخاصة به عن المسرح الذي يعيش فيه. ويتضمن الإدراك معرفة الموقع والعلاقات المتضمنة، والأماكن الأكثر أمناً والأقل أمناً. أما التنبؤ فهو القدرة على معرفة حدث مستقبلي في المكان، ودمج الإدراك مع التنبؤ

يساعد على تكوين خريطة احتمالات Probability Map عن المكان.

أما عن التقويم، فاعتماداً على ما سبق ذكره، يحدد الفرد الاختيارات والبدائل التي تحوز رضاه أو لا تحوزه في البيئة أو المكان، ويجعله ذلك يقسم البيئة إلى عناصر، وأين يحسن التجول في المدينة مثلاً، وأين لا يحسن ذلك. وأخيراً فإن الفعل أو العمل هو محصلة العناصر الثلاثة السابقة، ويكون قرار الفرد نابعاً من وفرة معلوماته أو نقصها عن المكان (Ley, 1974: 220-6). وأشار «لي» إلى أنه في حالة نقص المعلومات عن إدراك بعض الأماكن أو جزء من المدينة فإن بعض الأفراد يتبع خطة صارمة، وبالطريقة نفسها فإن المجرم لا يقوم بارتكاب جريمته إلا بعد إتمام الإدراك المكاني للمسرح الذي سيزاول فيه نشاطه.

واختلاف تحركات المجرمين في المكان هو نتاج تباين صور الإدراك المكاني بينهم بخصوص مسرح الجريمة من ناحية، واختلاف درجة خبراتهم الإجرامية ومستوياتها من ناحية أخرى. كذلك فإن اختلاف معدل كشف الجرائم والمجرمين وضبطهم Detection Ratio يتأثر بطبيعة المكان أو المسرح، وملامح مورفولوجيته التي تساعد على كشف الجرائم أو تعوقه.

وتعد المسافة التي يقطعها المجرم في مسرح الجريمة لارتكاب جريمته أكثر الأبعاد التي حظيت بالدراسة من وجهة نظر مكانية، وفهم هذه الحركة للمجرم في هذا النطاق الجغرافي، ومسرح الجريمة ضروري من قبل القائمين والمخططين للتحكم في الجريمة؛ وعلى رأسهم بطبيعة الحال رجال الشرطة.

حركة المجرم في مسرح الجريمة: الرحلة إلى الجريمة

شاع تعبير «الرحلة إلى الجريمة» بين الباحثين وعلى الأخص بين الجغرافيين ممن اهتموا بجغرافية الجريمة، لما في الموضوع من بعد مكاني واضح. والتعبير مشتق أساساً من مصطلح الرحلة إلى العمل The Journey to work في جغرافية العمران. وفي بداية دراسة هذا الموضوع كانت المسافة بين سكن الجاني والهدف Residence-target هي الفيصل في التحليل، إذ تختلف هذه المسافة بحسب خصائص مورفولوجية المدينة من ناحية؛ وخصائص المجرم الشخصية والديموجرافية من ناحية أخرى، وبحسب طبيعة كل جريمة أيضاً. وأثبتت تحليلات كثيرة في الموضوع تناقص النشاط الإجرامي مع البعد عن سكن الجاني، إذ يبدو عندئذ نوعاً من الانحدار gradient في عددها بطول المسافة، وهو ما يتفق ونظرية Distance Decay Theory المطبقة في فروع كثيرة للجغرافيا البشرية، وهنا تعني تناقص الجرائم للمجرم نفسه وتناقص نشاطه في المكان بعيداً عن مقر إقامته الدائم، وعموماً

فإن دراسة «الرحلة إلى الجريمة» قديمة ترجع إلى الباحث «لند» Lind منذ الثلاثينيات، وهي عموماً متوسطة الطول آنذاك في حدود ميل واحد، وبعدها درس الموضوع كثير من الباحثين (Stangeland, 1998: 70)، وارتبط مفهوم رحلة الجريمة بمصطلحات كثيرة ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين أو نحو ذلك، مثل قول موريس: إن الجريمة ترتكب حيث تكون هناك فرصة مواتية (Morris, 1957: 93)، وجاء كثير من أفكار الرحلة للجريمة في مقالة تيرنر (Turner, 1969: 11-26) وطور الجغرافيون ذلك فيما بعد في تعبير فرصة الجريمة Crime Oportunity، ثم صاغ «رينجرت» نموذجه عن السلوك المكاني الإجرامي Criminal Spatial Behavior، وأشار إلى أن عدد المساكن المهجورة أو التي تخلو من سكانها في كل منطقة، يمكن اتخاذه معياراً للفرصة المتاحة لجرائم التخريب Vandalism والحريق المتعمد Arson في المنطقة نفسها (Rengert, 1972: 109). وهو معيار يناسب مدن الغرب أكثر من غيرها، وقد تحفظ بعض الباحثين على الأفكار الأولى لرحلة الجريمة، ومن ذلك قول Stangeland: إن المفهوم يخص ساكني المدينة ويستثني الجناة من خارجها ممن ليس لهم سكن دائم، إذ لوحظ في بعض دراسات عن الجريمة في مدينة استوكهولم أن 26,3% من حالات السطو ارتكبها جناة من خارج المدينة (Stangeland, 1998: 20-61-77). ووجد «هسلنج» أن نحو خمس المقبوض عليهم (19%) في مدينة أوترخت Utrecht كانوا من خارجها (Hesseling 1992: 98-114). وفي دراسة للباحث عن الجريمة الحضرية في مصر وجد أن حجم المدينة City Size له علاقة بنسبة الجناة من خارجها، وهكذا كان نصيب القاهرة من المجرمين الذين أسهموا في الجريمة فيها أكثر من نصيب الإسكندرية (Gaber, 1982 a: 31-34)[11]. وفي دراسة أخرى عن الجريمة في مدن الخليج العربية اتضح أن الجرائم ضد النفس تكون أقصر مسافة من الجرائم ضد الملكية (محمد مدحت جابر، 1987: 88–92).

ويتركز التحفظ الثاني على مدى دقة عناوين الإقامة التي يكذب المجرمون عادة عند الإدلاء بها، فبعضهم ليس له محل إقامة ثابت، وينتقلون من مكان إلى آخر خوفاً من القبض عليهم، وعادة ما يدلون بعناوين ذويهم. كذلك فإن بعض الجرائم لا تكشف أبعادها تماماً، ومعدل البت في بعض القضايا وتصفيتها Clearance rate يتراوح بين 10 و 30%، ويعمد الجناة الذين لم يقبض عليهم للانتقال إلى منطقة أخرى من المدينة، بمعنى أن مسرح الجريمة يتميز بالدينامية، ولا بد أن تضع سلطات مكافحة الجريمة ذلك في اعتبارها

(11) استقى الباحث بياناته عن الجريمة الحضرية في مصر وخصوصاً في المحافظات الحضرية مثل القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس من مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية خلال دراسته الميدانية.

عند التخطيط لمنع الجريمة ومكافحتها. وبرغم ذلك تبقى معطيات الرحلة للجريمة موحية ببعض الأفكار المتفق عليها. وفي المدينة الأمريكية كما في معظم المدن تكون رحلات جرائم النفس أقصر من الجرائم ضد الملكية، ونجد جرائم الضواحي محلية، في حين أن جرائم وسط المدينة أطول مسافة (Stangeland, 1998: 21).

ومن الدراسات التي أجريت في موضوع (الرحلة إلى الجريمة) دراسة قام بها «بيتر فان كوبن»، و«روبرت جانسن» عن جريمة السرقة في هولندا؛ وضح فيها أن المسافة المقطوعة في رحلات السرقة دعمت بقوة أفكار قلة الجرائم وتضميناتها مع طول المسافة بعيداً عن سكن الجاني؛ التي تعني قلة ارتكاب المجرم لجرائمه كلما زادت المسافة بعدا عن سكنه[12]. وأوضحت دراستهما أن نصف الجرائم وقع في نطاق 3,5 كم من السكن الخاص بالسارقين، وفي هذا السياق لم تشذ النتائج عما استقي من كثير من الدراسات المشابهة، كذلك أوضح الباحثان أن طول المسافة ارتبط بخصائص الجناة، وخصائص الأهداف، وأنهم عموماً عملوا على تقليص الجهد، وتعظيم الفرصة، وهم لم يتحركوا بعيدا ما لم يكن هناك حافز لذلك، وهذا التحليل لا يكشف عن علاقة سببية واحدة، إذ إن الباحثين لم يستطيعا تقرير: هل يتحرك الجناة بعيداً للحصول على مكاسب محتملة، أو أن السارقين المحترفين فقط هم الذين يتحركون بعيداً عن المناطق المعروفة ويتحولون إلى مناطق وأهداف أكثر ربحية؟ (Koppen & Jansen, 1998: 243-4). ومن التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة على مفهوم الرحلة للجريمة ما قدمه «رنجرت» في دراسة عن رحلة الجريمة سنة 1992، إذ أدخل تطويراً جذرياً على نموذج رحلة الجريمة التقليدي، إذ قسم هذه الرحلة إلى ثلاث مراحل: (1) نقطة البدء Origin، وهي سكن الجاني، ومنها يصل إلى نقطة المرسى Anchor point والتي منها يبدأ رحلته ليصل من خلال أحد الطرق إلى المرحلة الثانية وهي؛ (2) عبور المجال Traversing space لكي يحدد مكان بحثه عن هدفه، مسقطاً من حسابه بعض الأماكن غير المناسبة لنشاطه الإجرامي بحسب معطيات صورته الذهنية عن المكان، ومن هذه المرحلة يصل إلى المرحلة الثالثة التي فيها تلوح في الأفق فرصة مواتية، إذ تسمى؛ (3) المرحلة النشطة للبحث عن هدف The Active Serach Phase، وفيها يحدد بدقة موضع Site الهدف Target (Rengert, 1992: 109-110).

(12) إحدى نظريات الجغرافية البشرية بصفة عامة، وجغرافية الجريمة بصفة خاصة، مفادها في جغرافية الجريمة تناقص فرص ارتكاب المجرم لجرائمه بالبعد عن مقر سكنه أو إقامته الدائمة. وقد طور «رنجرت» هذا المفهوم في الآونة الأخيرة.

وبطبيعة الحال لا ينطبق التحليل السابق على كل الجرائم أو كل المجرمين، إذ تتسم جرائم المخدرات بالذات بالتعقيد الكبير في مسرح الجريمة، وتتميز بالطول وعدم خضوعها للمعطيات السابقة عن رحلة الجريمة تماماً. وقد أدخل (Hakim & Weinblatt) أفكاراً جديدة على الرحلة إلى الجريمة، مثل أنه كلما كانت المسروقات ثقيلة، كانت المسافة المقطوعة (رحلة الجريمة) أقصر، كما هو الحال في الساطين على المنازل. وتكون سرقاتهم ضخمة، لذا تكون جرائمهم قريبة من مساكنهم. أما سارقو النقود والنشالون فرحلاتهم أبعد، وهذه أفكار متضمنة من نموذج «فون ثونين» الشهير المسمى بالدولة المنعزلة[13] (Hakim & Weinblatt, 1984: 24-30). وأشار رنجرت إلى أن المجرم المحترف تكون لديه رحلة جريمة معقدة نوعاً ما عن غيره، إذ تكون لديه خريطة ذهنية تتيح له عدة بدائل إجرامية، مما يطيل من رحلته (Rengert, 1992: 111-114)، وفي نهاية هذا التحليل نشير إلى ضرورة الإحاطة بجميع جوانب هذا الموضوع المهم، وهو حركة المجرم في مسرح الجريمة، ودراسة سلوك المجرم في المكان إضافة إلى خصائص هذا المكان، وبذلك يمكن وضع نماذج تتنبأ بالجريمة مستقبلاً بما يسهم في منع الجريمة ومكافحتها، وإدراك أن بعض رحلات الجرائم تتصف بالفصلية Seasonality كما هو الحال في أوقات العطلات والاحتفالات (رأس السنة)، والمناسبات السنوية السياحية مثل مهرجان التسوق الذي يقام في مدينة دبي سنوياً، ولذا لا بد من أخذ ذلك في الاعتبار، إذ تؤثر هذه الأحداث الموسمية في حدوث تغيرات جذرية في تضمينات رحلة الجريمة الاعتيادية.

التحكم في مسرح الجريمة وحمايته من خلال التقانات الحديثة

يتزايد الاتجاه في العالم أجمع اليوم نحو إشراك أكثر من جهة في مكافحة الجريمة، وأن ينظر إلى منع الجريمة والتحكم فيها نظرة بينية تشابكية، وفي البلدان النامية يعتقد معظم الناس أن مكافحة الجريمة تدخل في مهام الشرطة وحدها. والواقع أن العبء الرئيس في هذا السياق لا يزال يقع على عاتق الشرطة، ولكن البرامج الحديثة واستخدام التقانات المستجدة لا تؤتي أحسن النتائج إلا بإشراك

(13) نموذج افتراضي قال به فون ثونين سنة 1826 يفسر استخدام الأرض حول مدينة رئيسة هي السوق لما أطلق عليه الدولة المنعزلة، وكيف أن توزيع الاستخدامات بعداً وقرباً من السوق (المدينة) يتأثر بحجم الناتج؛ هل هو كتلي أو خفيف الوزن، وسرعة فساد السلعة، وكلفة النقل. راجع:
(Johneston, *et al*, 1995: 672 - 673).

المواطنين أنفسهم، والهيئات غير الحكومية في ذلك. وقد جاء التحول في نظرة مكافحة الجريمة من زيادة اتجاه الجغرافية بصفة عامة وجغرافية الجريمة بصفة خاصة نحو المداخل السلوكية، بعد أن أصبح مفهوم مكافحة الجريمة لا يتضمن أبعاداً مادية فقط، وإنما اجتماعية وحضارية وسلوكية أيضاً.

وليست هناك غرابة في التحليل سابق الذكر، فقد حرص الإنسان منذ القدم على تهيئة المكان الذي يعيش فيه تهيئة تعطيه الإحساس بالأمن من خلال التصميم العمراني، وإقامة الحصون والقلاع، بمعنى حماية الحيز Space سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. ومن أهم من تصدى لفكرة الحيز الآمن أو المكان الذي يمكن الدفاع عنه «نيومان» الذي كان من أوائل من درس هذا الموضوع تحت عنوان: Defensible Space (Newman, 1973)، وقد نشطت الاجتهادات في دراسة مسرح الجريمة ليمكن حمايته بشكل أفضل من خلال إجراء مادي وبشري، أما الأول فيعيد تخطيط البيئة لتصبح أكثر أمناً وسهولة في حمايتها. أما الثاني فيتناول تصحيح الأوضاع المادية والاقتصادية والاجتماعية في الأماكن المحتاجة إلى ذلك، فتقل معدلات الجريمة[14].

وقامت «برانتنجهام، وفوست» بتطوير نموذج يتألف من ثلاثة أجزاء: **الأول** منه موجه إلى تغيير النواحي البيئية المادية والاجتماعية المساعدة على النشاط الإجرامي، **والثاني** موجه إلى المناطق ذات الخطورة الإجرامية أكثر من غيرها وإلى سكانها بهدف منع الجريمة قبل وقوعها، أما **الثالث** فموجه إلى الأماكن التي حدثت فيها جرائم بالفعل من أجل منع حدوث المزيد منها (Brantingham & Faust, 1980: 28).

وكان لدراسات التحكم في المكان ومسرح الجريمة أكبر الأثر في إثراء جغرافية الجريمة وإسهام الجغرافيين بالكتابة فيها، وقاموا بربط ذلك بالأبعاد السلوكية التي سادت الجغرافيا البشرية بوجه عام في السنوات الأخيرة، والاستفادة من دراسة سلوك الجناة في المكان والتنبؤ بحدوث الجرائم في أماكن بعينها وعمل نماذج تساعد على ذلك، ومن ثم تركيز المراقبة والحراسة على أماكن بعينها، والتي ينظر إليها علماء جغرافية المدن وعلم الاجتماع الحضري على أنها مناطق

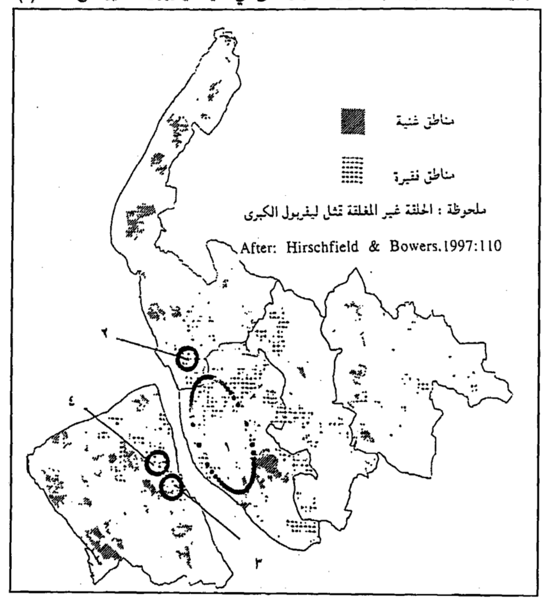
(14) أسهمت تقانة نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في العقد الأخير في سرعة مثل هذه الدراسات ودقتها، وأيضاً الدمج بين الجوانب المادية والبشرية.

مشكلات Problem areas. وكان أن هبطت نسبة الإبلاغ عن الجرائم في هذه الأماكن بعد تطبيق نماذج مكافحة الجريمة بنسب تراوحت بين 42% لجرائم السطو، و27,5% للسرقات الخطرة (Brantingham & Brantingham, 1984: 347). والحقيقة أن التقدم الجاري في الدول المتقدمة في مجال التحكم في مسرح الجريمة وحمايته، لا يعزى إلى الأجهزة والتقانات المستخدمة فقط، وإنما يعزى أيضاً إلى النظرة إلى هذا المسرح نظرة شمولية، وتحليل الجريمة في المكان من قبل أكثر من متخصص تبعاً لنهج بيني يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية مثل الأنشطة الاقتصادية ومواقع المحلات التجارية، وكذلك الجغرافية مثل الاستخدام الحضري للأرض، ومستويات الأحياء الاجتماعية والاقتصادية باستخدام مؤشرات حضارية، وإشراك السكان في البرامج التي تهدف إلى تقليل معدلات الجريمة ومكافحتها، وأخذ نظرة هؤلاء السكان الذاتية عن الجريمة Subjective Image في الاعتبار، وليس فقط الصورة التقليدية الموضوعية التي يراها الجميع بشكل واحد Objective Image، وفيما يلي نورد بعض الأمثلة والتجارب الحقيقية والمقترحة للتعامل في مسرح الجريمة بصورة أفضل تؤدي إلى تناقص معدلات الجريمة والتحكم فيها:

1 – تقليل الفوارق الإقليمية في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، حيث تكون التنمية موزعة توزيعاً غير متساو uneven، مما ينتج عنه عدم المساواة، وتكون العدالة منقوصة أيضاً لدى سكان الأقاليم المحرومة، وعادة ما تكون هذه الأقاليم المحرومة مسرحاً لجرائم من نوع خاص، كما أن مسرح الجريمة هناك يكون ممتداً ومتسعاً وغير محدد عما هو الحال عليه في المدن، حيث يكون ذلك المسرح أقل امتداداً وأكثر تحديداً. ومن أمثلة عدم التوازن الإقليمي هذا شهرة بعض الأقاليم في كثير من دول العالم بجرائم بعينها، مثل شهرة الجنوب الأمريكي بجرائم القتل، والصعيد المصري بجرائم الثأر، والجنوب الإيطالي بجرائم المافيا، ومنطقة المثلث الذهبي بجرائم المخدرات. ويعكس مسرح الجريمة هنا الحرمان النسبي Relative deprivation الذي يعانيه السكان. وزيادة قوة الشرطة وحدها لن يحل المشكلات، إذ يستدعي الأمر تنمية متواصلة Sustainable Development في مثل هذه الأقاليم.

2 – النظر إلى مجال عمل الشرطة المكاني ليس على أنه مجال موحد متشابه الخصائص، بل على أنه مكون من مستويات من الخطورة الإجرامية، بمعنى وجود هيراركية أو تسلسل في الخطورة توجه الشرطة على أساسها نشاطها، بحيث تحظى

المناطق التي تسمى في جغرافية الجريمة «بالنقاط الساخنة» Hot Spots of Crime (15) بالجهد الأكبر، حتى لا يكون هناك هدر في قوة الشرطة. ومن أمثلة ذلك تحديد مناطق الجريمة الساخنة، وربطها بمستوى الفقر والغنى في مدينة ليفربول كما يوضح شكل (3).



شكل (3): مناطق «الجريمة الحادة» وعلاقاتها بمستوى الحياة في منطقة ليفربول

---

(15) مناطق جغرافية تنتج عدداً من الجرائم والعنف وعدم الأمن بصورة لا تتفق مع مساحتها أو عدد سكانها، كما قد يعرف عنها شهرة الإجرام، ومن ذلك وسط المدينة الأمريكية، ومنطقة الباطنية في القاهرة.

وتستفيد الشرطة في ذلك من التقانات المتاحة، ومن ذلك نموذج يسمى Top-Down Model يقيس ويقارن مستويات الجريمة المحلية حتى مستوى وحدات الجوار، بالمستويات الإقليمية والقومية في الدولة من خلال تحليلات الاختلاف Difference Analysis، والتنبؤ بالمستويات المحتملة مستقبلاً بصفة عامة، وعلى مستوى كل جريمة. ومن الجدير بالذكر ألا تهمل النواحي الحضارية والاجتماعية في التحليل، لأن الارتباطات الإحصائية وحدها والمقارنات الرقمية لا تقدم الأسباب لارتفاع معدلات الجرائم في حالات كثيرة، لذلك تتصف التحليلات بالتعسفية.

3 – النظر إلى مسرح الجريمة من خلال استجابات السكان – وخصوصاً في المدن – ونظرتهم الخاصة عن أحيائها حتى تكون برامج مكافحة الجريمة متناغمة مع آرائهم من جهة، ومع النشاط الإجرامي الفعلي في هذا المسرح من جهة ثانية، ولتوضيح ذلك فإن «بارتينكي» قام بدراسة عن الجريمة في بولندا، وأوضح أن الدولة تبنت عدة سياسات لمكافحتها، مما قلل من معدلاتها كثيراً، وبينت دراسته أن الخوف من الجريمة يفوق عملياً الخطر الفعلي من الجريمة، لذا فإن رد فعل الجمهور هو للخوف وليس للجريمة نفسها. ودلل بسلوك السكان مثل الاستحكامات والأقفال وترك الأنوار مضاءة برغم عدم وجود السكان في المنزل، وترك أجهزة الإذاعة تعمل لإعطاء الإحساس بوجود السكان. كذلك أثبتت الدراسة أن هناك أنحاء من المدن يتحاشى السكان السير فيها تبعاً للصورة الذهنية الذاتية لكل منهم. ومثل هذه الدراسات تفيد في تعرُّف مناطق الجريمة الفعلية ومسارحها بدلاً من إهدار الأموال لمجابهة خطر غير موجود في الواقع (Bartiniki, 1989: 135-160).

4 – الأخذ بالتقانات الحديثة، إذ إن برامج مكافحة الجريمة لم يكن من الممكن إنجازها دون التقدم المذهل في التطور في الحاسبات الآلية والتقانات التي صحبت الثورة الإليكترونية، إذ من خلالها يمكن جمع بيانات هائلة ومتنوعة ذات مدى واسع له علاقة بالجريمة، ومن أمثلة ذلك ما استخدم في بريطانيا في منطقة نورث تاين سايد North Tyneside، إذ قامت إدارة الشرطة فيها بمبادرة مكافحة الجريمة crime prevention intiative (CPI). وطورت قاعدة بيانات جغرافية خاصة (GCD) Geographical crime database. وبمقارنة هذه الأساليب بالأساليب القديمة التي كانت تكافح الجريمة عن طريق خرائط تقليدية توقع عليها أماكن ارتكاب الجرائم وما إلى ذلك، نجد أنه لا وجه للمقارنة، إذ كانت الأساليب التقليدية تتصف بالتأخر الشديد في تحليل الجرائم وأماكنها وتعتمد الأسلوب اليدوي في توقيعها، مما يقلل

من فائدتها لعدم مواكبتها للأحداث والطلب على خدمات الشرطة، ومن الأمثلة الأخرى لاستفادة قوات الشرطة من هذه التطورات، ما حدث في شرطة «سيراكيوز» في ولاية نيويورك من إصلاح وتحديث في هذه القوات تطلبه ما جرى في المدن الأمريكية من تغيرات ديموجرافية نتجت عن الخروج المكثف للسكان من وسط المدينة، وباتجاه الضواحي، مما أوجب إعادة النظر في توزيع قوات الشرطة بحسب الاحتياج الحقيقي لها في مناطق أكثر من أخرى مكانياً، والتغير الذي يلحق بأنحاء المدينة زمنيا، بما يحتم سرعة نشر القوات وانتقالها، وهذا لا يمكن أن يتم إلا في ظل نظام آلي كفء وسريع يلبي الطلب على خدمات الشرطة في «سيراكيوز»، وتوزيع مناطق الدرك الفعلية والمقترحة نتيجة التغيرات السكانية التي أشرنا إليها (Sanders, 1989: 287). وعملت الشرطة المذكورة على تبني استراتيجية مؤلفة من ثلاثة عناصر، **الأول** زيادة قدرة أفراد الشرطة على تداول التقانات الحديثة والتعامل معها، **والثاني**: تغيير صورة الشرطة التقليدية لدى الجمهور، أما **الثالث**: وهو أهمها، فهو رفع كفاءة الشرطة مادياً واجتماعياً لتتمكن من التصدي للمشكلات المستجدة، مثل مشكلة ارتفاع نسبة الجرائم غير المكتشفة، مما أوجب إعادة النظر في تحديد مناطق الدرك وتحسين الخدمة الشرطية في ظل نظرية دورية المنطقة Zone Patrol Theory وتشكيل فريق لمكافحة الجريمة Crime Control Team (C.C.T). ونجحت هذه الجهود في تقليل عدد الجرائم وتحسين الخدمة الشرطية. كما ظهر ذلك من الاستجابة الفورية للمكالمات الهاتفية التي تطلب المساعدة. وأصبح رجال الشرطة أكثر اندماجاً في المجتمع، وأصبحت لهم علاقات اجتماعية مع الجمهور من خلال إنجاز خدمات اعتيادية وفورية دون الرجوع إلى المكاتب. ومما ساعد على نجاح المشروع مراعاة بعض الجوانب الجغرافية، ومنها أن تكون مناطق الدرك مدمجة مساحياً لتفادي قطع مسافات طويلة دون داع.

5 - لم يقتصر الأمر على تجهيز إدارات الشرطة في المدن والأقاليم بالأجهزة والأدوات الحديثة والتقانات لإحكام مكافحة الجريمة سواء على مستوى المدينة أو أحد أحيائها، بل امتدت هذه التقانات أيضاً إلى رجل الشرطة المتنقل في مناطق الدرك، سواء أكان راجلاً أم راكباً. ومن ذلك تقانة نظام تحديد المواقع (GPS) Global Positioning System، وتزويد سيارات الشرطة به والذي بمساعدته يمكن لرجال الشرطة تعقب الأهداف المتمثلة في المجرمين، وتحريك دورية الشرطة Patrol في المكان والزمان المناسبين والمحددين، وتحريك القوات إلى المناطق الأكثر أولوية في مسرح الجريمة، والأجزاء التي يزيد فيها الطلب على خدمات الشرطة.

6 – يعد الإسهام الأكبر في مجال جغرافية الجريمة في التسعينيات واستفادتها من التقانات الحديثة هو في مجال تطبيق تقانات الاستشعار من بعد Remote Sensing (RS)، ونظم المعلومات الجغرافية أيضاً Geographic Information Systems (G.I.S)، ومن خلالهما معاً أيضاً، أو من خلال إحداهما يمكن اختصار الوقت والجهد والإسهام في مكافحة الجريمة بشكل فاعل، إضافة إلى تحليل معدلاتها بصورة دقيقة، ومقارنتها زمنياً بحثاً عن اتجاهاتها. وحالياً فإن طريقة تمثيل الجرائم في إدارات الشرطة بعلامات و«دبابيس» على خريطة المنطقة الجغرافية المسماة بطريقة Pin maps قد أبطلت، وحلت محلها ملفات منظمة توضح شوارع المدينة والعناوين المختلفة بها تسمى Street-address- based Computer files والتي من خلالها تعد خرائط توضح بيانات نقاط معينة (عناوين) في المدينة، أو في شكل خرائط توزيعات مختلفة Choropleth format، مستخدمة الشوارع، ومناطق السكان، ومناطق دوريات الشرطة Police Patrol areas في الخرائط المختلفة التي يمكن تصميمها وإنتاجها بسرعة مذهلة. وتطبيق هذه التقانة ليس لمدينة واحدة أو عدة مدن، بل يمكن أن تحوي بيانات عن دولة أو عدة دول في وقت واحد، مما يكوّن قاعدة معلومات هائلة وموفية بالغرض. وجدير بالذكر أنه متاح حالياً الحصول على قواعد بيانات عريضة ذات مناطق ترميز Codes جغرافية، وهي متاحة على الأقراص المدمجة (CD-ROM) كما أن تقانة إنتاج برامج جاهزة كما هو الحال في برنامج Excel التابع لشركة مايكروسوفت، تُعد تقانة جيدة في هذا المجال، مما أتاح للملايين إنتاج خرائط، ولكن تفسير هذه الخرائط وتحليلها يبقى أكثر دقة لدى الجغرافيين، كذلك هناك برامج أكثر تخصصاً تفيد الشرطة ومخططي مقاومة الجريمة مثل Arc Info, Map Info، وكثير من الأطالس الإليكترونية والرقمية أصبحت متاحة ويمكن الاستفادة منها في إنتاج خرائط أكثر دقة، والاستفادة من تحليلها في مقاومة الجريمة[16]. أما تقانة الاستشعار من بعد (RS) فأصبحت لازمة في تعرُّف بؤر بعض الجرائم دون عائق وبخاصة في الأماكن التي يصعب وصول الشرطة إليها، لوجود عوائق مورفولوجية أو مسطحات مائية أو ما إلى ذلك. ومن

(16) من أحدث الإصدارات الخاصة بالنواحي الكارتوجرافية للجريمة «الأطلس» الذي أصدره «كيث هاريس» بتكليف من وزارة العدل الأمريكية سنة 2000 بعنوان: Mapping Crime الذي يوضح استخدام التقانات في رسم خرائط الجريمة، والأطلس الذي أصدره Turnbull وآخرون بعنوان: Atlas of Crime سنة 2000.

أمثلة استخدام الاستشعار من بعد مثال الكشف عن مناطق زراعة المخدرات في الأماكن النائية[17]، وكشف أماكن خاصة بالمجرمين تقع في مناطق وعرة أو مختفية، عن طريق الحصول من خلالها على صور مستمرة رقمية فضائية، والاستشعار من بعد يصلح لمسرح الجريمة المتسع والمتوسط المساحة، أو ما يطلق عليه البيئات الكبرى، وخصوصاً أنه في الإمكان الآن الحصول على دقة أكبر Resolution في هذه الصور الرقمية تصل إلى أمتار قليلة.

وتفيد تقانة الاستشعار من بعد في توضيح التغير الذي يلحق باستخدام الأرض والاستفادة من ذلك، والجغرافيون بما لهم من معرفة، أكثر المتخصصين تأهيلاً للتفسير، إذ إن المهم ليس إنتاج الخرائط أو الحصول عليها، إنما تفسيرها والاستفادة منها. والاتجاه الحديث هو اشتراك أكثر من متخصص في إدارات الشرطة الحديثة، بمعنى أن العمل فيها يسير على نهج بيني. وعن طريق مثل هذه الخرائط يمكن تعرُّف التباين في حدة النشاط الإجرامي في مسرح الجريمة وأجزاء المدينة المختلفة، كما نلاحظ مثلاً التفاوت في النشاط الإجرامي بين وسط المدينة الأمريكية والضواحي. ويراعى في ترتيب فئات النشاط الإجرامي عدم إهمال الفروق البسيطة، والبعد عن التعميم، حتى تكون الخرائط موضحة للنشاط الإجرامي على مستوى أصغر وحدة جوار في المدينة، وتوجه قوة الشرطة ونشاطها إلى بؤر الجريمة الأكثر حدة، من خلال مثل هذه التحليلات الكارتوجرافية، ومن دون تحري ذلك تصبح التحليلات غير دقيقة؛ تجنح إلى التعميم وتعسفية الطابع Arbitrary (Mitchell, *et al*, 1989: 251).

والبرامج المدعومة بالتقانات الحديثة، والتي تدمج بين الخصائص الجغرافية لمسرح الجريمة وبين خصائصه الاجتماعية والاقتصادية والقائمة على أساس علمي سليم، أصبحت البديل السليم للخرائط القديمة كما سلف الذكر والتي كانت توضح أنماط الجريمة ولكن لا تتيح للباحثين التعمق في تعرُّف العلاقة بين مستويات الجريمة والنواحي المادية والاجتماعية في البيئة. ومن ذلك ما أصبح

(17) تعد جريمة زراعة النباتات المخدرة من أكثر الجرائم تغييراً لمسرحها. وبعد إحكام مراقبة مناطقها التقليدية في صعيد مصر، عمد المجرمون إلى حراك جغرافي واسع في زراعة هذه النباتات، فانتقلت إلى جزر نائية معزولة في نهر النيل، وإلى شبه جزيرة سيناء، وإلى محافظتي البحيرة والشرقية وغيرهما.

شائعاً من برامج استفادت من الثورة الإليكترونية في إقامة نظم أدق للتحكم في مسرح الجريمة. ومثال على ذلك، فإن نظاماً من هذا النوع قد بدأ في منطقة «مرسى سايد» في إنجلترا والذي يغطي ملفات محفوظة في الحاسب الآلي لجوانب ديموجرافية واستخدام الأرض ومناطق الخطر المعرضة للجريمة وبخاصة لما يسمى بمناطق الجريمة الساخنة، وقد أتيح ذلك النظام لوجود بيانات كثيرة مسجلة مكانياً، وقواعد بيانات كثيرة عن المناطق السكنية وغير السكنية وشبكة الشوارع الموقعة رقمياً Digital Street Network، وأيضاً تسجيلات كل الجرائم في ملفات الحاسب الآلي، وبيانات الشرطة، وهذا النظام يربط بين كل هذه البيانات وبين ظاهرة الجريمة.

ويمكن في ظل هذا النظام تعرُّف نوعية الجرائم التي تسود مسرح الجريمة، من خلال تعرُّف مناطقها الساخنة. وفي المثال سابق الذكر تم تعرُّف أربع مناطق ساخنة بالنسبة لجرائم السطو على المناطق السكنية، شكل (3). ولإظهار هذه المناطق والبؤر الإجرامية في مسرح الجريمة، فإن المخططين في «مرسى سايد» استخدموا برنامج soft ware معيناً، ويسمى البرنامج The "spatial and (Stac) temporal analysis of crime" software (Hirshfield & Bowers, 1997: 103-109).

ولا شك في أن مثل هذه النظم الحديثة تضيف كثيراً لفهم رجال الشرطة للتباين الحادث في مسرح الجريمة، بما يستدعي تعبئة الجهود واستنفارها في نقاط معينة من مسرح الجريمة أكثر من غيرها، وبذلك تزيد كفاءة الشرطة في المكان من خلال استفادتها من تطور التقانات. ومن أمثلة إدخال النظم الحديثة إلى إدارات الشرطة للتحكم في الجريمة ما هو مطبق منذ أكثر من عقدين من الزمان في الولايات المتحدة الأمريكية في حالة تطبيق برامج في دالاس (تكساس) تعرف باسم Real time Tactical Deployment project (RTD)، ترمي إلى نشر قوات الشرطة في الوقت المطلوب والمناسب دون تأخير وبخاصة في مناطق الجرائم الحادة، والعمل على تخزين بيانات متعددة عن مناطق المشكلات هذه، وتحسن المعلومات باستمرار وتطورها حتى يمكن معالجة المشكلة. وفي ظل البرنامج يتم تقويم الوضع في 57 «دركا» للشرطة، ولدرك الدورية يومياً أيضاً. وكذلك تقويم جملة الموقف لكل 14 يوماً تمضي لتعرُّف اتجاهات الجريمة والتطور الجاري أولاً بأول، وعدم ترك الأفعال الإجرامية تتنامى لتصبح خطراً. ومثل هذه الإجراءات لم تكن ممكنة بالسرعة اللازمة في ظل الإجراءات التقليدية السابقة القائمة على خرائط

مواقع النقاط للجرائم Spot Mapping. ويعوق تطبيق مثل هذه البرامج الحديثة في البلدان النامية نقص المتخصصين في مجال التقانات الحديثة، وأيضاً مقاومة قدامى المتخصصين في الجريمة لمثل هذه التيارات العلمية الحديثة.

التوصيات:

من التحليل سابق الذكر يمكن لنا الخروج بعدة توصيات كما يلي:

1 – ضرورة النظر عند بحث الجريمة ومعطياتها إلى الموضوع نظرة بينية تعددية interdisciplinary وتفسير الجريمة من خلال هذا المفهوم البيني، وليس كما يتم أحياناً لدى بعض العلماء الاجتماعيين بحسبان الجريمة سلوكاً جانحاً يخضع فقط للمحددات الاجتماعية، أو تفسير بعض علماء النفس للجريمة على أساس أنها نتاج المرض النفسي والخلل في الشخصية. معنى ذلك أنه لا بد من العناية بالمنظور الجغرافي الذي يجمع هذه الرؤى كلها ويفسر الجريمة بمنظور مكاني ويستفيد من جميع الجوانب، مما يحدث نوعاً من التوازن ويضع جانباً النظرة الأحادية في التفسير، كل ذلك في ظل الاستفادة من التقدم العلمي المذهل في الموضوع مع الإحاطة بجوانب البيئة المادية والحضارية.

2 – التأكيد على ربط التحليل المكاني لمسرح الجريمة بالاتجاهات السلوكية الحديثة، كما لوحظ مثلاً من إعادة النظر في موضوع «الرحلة إلى الجريمة» التي كان يتم تحليلها في الماضي اعتماداً على قياس المسافة فقط، وعدد الجرائم المرتكبة على مسافات معينة بعداً عن سكن المجرم، وتحول التحليل بعد ذلك إلى نواح إدراكية وسلوكية تعطي تفسيرات أكثر دقة.

3 – التطرق إلى موضوعات جديدة في جغرافية الجريمة لم تناقش كثيراً من قبل، ومثال ذلك المجرم بالمصادفة opportunist offender، وتوقع حدوث الجرائم من أشخاص ومجموعات معينة تحمل صفات سيكولوجية أو اجتماعية معينة، كما هو الحال في بعض السمات المشتركة للمتسللين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والذين يتم القبض على عشرات منهم – ربما – يومياً[18] والمقبلين من دول قريبة

(18) تكاد تكون أخبار القبض على متسللين إلى دولة الإمارات العربية بصورة يومية في الصحف اليومية، وهي ظاهرة ناجمة عن غنى دول الخليج العربية مقارنة بالدول المحيطة والقريبة منها. ويكون مسرح هذه الجريمة عادة في الإمارات الشرقية والساحلية مثل الفجيرة ورأس الخيمة التي تستخدم أراضيها كمواطئ أقدام، ثم يتسللون منها إلى الإمارات الأغنى في دبي وأبوظبي والشارقة.

ومجاورة، مما يدخل فيما يسمى تقليص فرصة الجريمة، وذلك من خلال إحداث تغيرات موقعية تؤدي إلى التحكم في الجريمة situational prevention، وكذلك دراسة كل جديد وتطبيقه في جغرافية الجريمة وفي غيرها.

4 – الاهتمام ليس بالأنماط المستقاة من الإحصاءات، وإنما بالعمليات التي أدت إلى هذه الأنماط، ومحاولة تفسير الأسباب بقدر الإمكان، وبخاصة إذا كان هناك تباين شديد بين أجزاء مسرح الجريمة.

5 – إدخال موضوع جغرافية الجريمة في مناهج الدراسة لكليات الحقوق والشرطة وبعض الأقسام الأكاديمية والكليات التي تدرس قضايا اجتماعية تحتاج إلى التحليل المكاني.

6 – استخدام طرق إحصائية حديثة وأكثر دقة وتعقيداً وصولاً إلى رسم صورة أكثر شمولية لمسرح الجريمة، وعدد الجرائم الحقيقي Dark figure of crime [19] حتى تكون استراتيجيات مكافحة الجريمة أكثر كفاءة ودقة وتتعامل مع أوضاع حقيقية. وأن يجري أيضاً الاهتمام بالإحصاءات المكانية المتصلة بمواقع حدوث الجرائم ليتيح ذلك للباحثين تحليل الجريمة على أسس سليمة تزيد من فهم مسرح الجريمة.

7 – زيادة التعاون بين رجال الشرطة وأفراد المجتمع على أساس علمي وليس بشعارات جوفاء، كما يرى «جون لومان» الذي دعا إلى ما يسمى بجغرافية الضبط الاجتماعي Geography of Social Control وعدم حصر دراسات جغرافية الجريمة – ومنها مسرح الجريمة – داخل إطار جغرافي صارم، ولكن بالتعاون مع العلوم الأخرى وتركيز العلاقة بين الأفراد والجماعات ورجال الشرطة وسلطات منع الجريمة وضبطها (Lowman, 1989: 228).

8 – أن تحظى أماكن وجماعات معينة في مسرح المدينة بدراسة تفصيلية ومستفيضة، ومثال ذلك المناطق والجماعات التي يتكرر العدوان والعنف والجريمة تجاهها Multiple Victimization، والبعد عن التعميم والبحث دائماً في مسرح

(19) تعبير شائع في جغرافية الجريمة ودراسات علم الجريمة يقصد به الرقم الحقيقي للجرائم. ويلاحظ أن ذلك يختلف بحسب نوعية الجريمة، فمثلاً في جرائم المخدرات يقدر أنه يضبط 10% فقط من الجرائم الحقيقية التي حدثت.

الجريمة عن مواقع معينة تشتهر بجرائم معينة، بمعنى تنقية مسرح الجريمة حتى لا تخفي التعميمات بؤراً تستحق الدراسة.

9 – الاستفادة من تجارب الدول الأخرى (بريطانيا) في تجربة وسائل جديدة لتقليل الجريمة، مثل نظام حراسة منطقة الجيرة Neighbourhood watch (NW) من قبل مؤسسات شرطية وغير شرطية، والذي ضم سنة 1992 نحو مليونين ونصف مليون أسرة في بريطانيا (Evans, 1992: 52-4)[20].

10 – إعادة فحص خصائص مسرح الجريمة على فترات ليست بعيدة لتعرُّف التغيرات المادية وغير المادية فيه، مما يتيح التنبؤ بالجرائم المحتملة، وبذلك يمكن التخطيط لمنعها أو التقليل من خطرها.

المصادر:

محمد مدحت جابر عبدالجليل (1982). الرحلة إلى الجريمة من وجهة النظر الجغرافية: دراسة في مشكلات العمران الحضري. سلسلة بحوث في الجغرافيا، رقم (8)، المنيا: جامعة المنيا.

محمد مدحت جابر عبدالجليل (1987). الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في مدن الخليج العربي. معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة، عدد (24)، القاهرة.

محمد مدحت جابر عبدالجليل (1995). جغرافية الجريمة؛ مناهجها وأبعادها وتطبيقاتها. ندوة الجمعية الجغرافية المصرية عن جغرافية الجريمة، القاهرة، 28 ديسمبر 1995، منشورات الجمعية الجغرافية المصرية: 13–105.

Bartiniki, S.P. (1989). Crime in Poland: Trends, regional patterns and neighbourhood awareness. In D. Herbert, & D. Evans, D. (Eds.), *The geography of crime*. London & New York: Routledge: 135-160.

Bottoms, A.F., & Wiles. P.C. (1992). Explanation of crime and place, in Evans, D. & Herbert, D. *Crime, policing and place*. London & New York: Routledge: 11-35.

Brantingham, P.J., & Brantingham, P.L. (1984). *Patterns in crime*. New York: MacMillan.

Brantingham, P.J., & Faust, F.L. (1980). *Juvenile justice philosophy*. Minn.: West Publishing Co., 2nd ed.

(20) انتشرت الحراسات الخاصة في الآونة الأخيرة حتى في الدول النامية ومنها مصر مواكبة لتعاظم النشاط الاقتصادي، وغلبة المشروعات الخاصة، ونشاط الخصخصة، والمشروعات الفردية، ولكن ذلك يختلف عن النظام المشار إليه في بريطانيا والذي يركز على حماية السكان والأسر وليس فقط المشروعات الاقتصادية.

Chambliss, W.J. (1994). Policing the Ghetto underclass: The politics of law and law enforcement. *Social Problems,* 41 (2): 177-94.

Clinard, M.B., & Abbott, D.J. (1973). *Crime in developing countries: A comparative perspective.* New York: Wiley.

Dahlback, O. (1996). Urban place of residence and individual criminality, *British Journal of Criminology,* 36 (4), Autumn: 329-345.

Davidson, N., & Slocke, T. (1992). Local area profiles of crime neighbourhood crime patterns in context. In D. Evans, et al., (Ed.), *Crime policing and space.* London and New York: Routledge, 60-72.

Ellingworth, D., et al., (1995). A victim is a victim? Chronic victimization in four groups of the British crime survey. *British Journal of Criminology.* 35(3), Summer: 360-365.

Evans, D. J. (1989). Geographical analysis of residential burglary. In D.J. Evans, & D. Herbert (Eds.), The *Geography of crime.* London. Routledge: 86-107.

Evans, D.J. (1992). Left realism and the spatial study of crime. In Evans, D.J. & Herbert, D. (Ed.), *Crime policing and place.* London & New York: Routledge.

Gaber, M. M. (1982a). The Geography of urban crime in Egypt. *Geographical Researches Series,* 9, Egypt, El-Minya: El-Minya University.

Gaber, M. M. (1982b). The Geography of homicide in Egypt. *Geographical Researches Series,* 6, Egypt: El-Minya: El-Minya University.

Georges-Abeyie, D.E., & Harries, K.D, 1980. *Crime: A spatial perspective.* New York: Columbia University Press.

Golledge, R., & Rushton, G. (1976). *Spatial choice and spatial behavior.* Columbus: Ohio State University.

Gould, P., & White, R. (1974). *Mental maps.* London: Penguin.

Hakim, S., & Weinblatt, J. (1984). The impact of criminial mobility on land prices: A theoretical view. *International Journal of Economics,* 11: 24-30.

Harries, K.D. (1974). *The geography of crime and justice in the United States of America.* New York: McGraw-Hill.

Harries, K.D. (1980) Crime and the environment. Springfield, Charles C. Thomas.

Harries, K.D. (1995). The ecology of homicide and assault: Baltimore city and county, 1989-91. *Studies in Crime and Crime Prevention,* Stockholm, 4: 44-60.

Harries, K.D. (1995) The geography of crime: Development and prospect. The Egyptian Geographical Society, The geography of crime symposium, Cairo.

Harries, K.D. (1997). *Serious violence: Patterns of homocide and assault in America.* Springfield, Il: Charles C. Thomas, 2nd ed.

Hausladen, G.J. (1995). Murder in Moscow. *Geographical Review,* 85(1): 63-78.

Herbert, D., (1982) *The geography of urban crime.* London: Longman.

Herbert, D. (1966 and 1971) The areal and ecological analysis of delinquency residence: Cardif , *Tijdschrift voor Economische en sociale Geografie 68: 83-99.*

Herbert, D., & Hyde, S.W.(1985). Environmental criminology, testing some area hypotheses, transactions. *Institute of British Geographers,* 10: 259-274.

Hesseling, R.B.P. (1992). Using data on offender mobility in ecological research. *Journal of Quantitative Criminology,* 8: 98-114.

Hirschfield, A., & Bowers, K.J., (1997a). The effect of social cohesion of levels on recorded crime in disadvantaged areas. *Urban Studies,* 34 (8): 1275-1295.

Hirschfield, A., & Bowers, K.J. (1997b). The development of social, demographic and landuse profiles for areas of high crime *British Journal of Criminology,* 37 (1), Winter: 103-19.

Johnston, R.J., et al. (1986). *The dictionary of human geography.* Oxford: Blackwell, 2nd ed.

Johnston, R.J., et al. (1995). *The dictionary of human geography.* Oxford: Blackwell, 3rd ed.

Koppen, P.J.V., & Jansen, R.W.J. (1998). The road to the robbery. *British Journal of Criminology.* 38 (2), Spring: 230-246.

Lebeau, J.L. (1987). The Journey to rape: Geographical distance and the rapist's method of approaching the victim. *Journal of Police Science & Administration,* 15: 129-36.

Ley, D. (1974). *The black inner city as a frontier outpost. S.S.G. Monograph,* Washington.

Lowman, J. (1989). The geography of social control, clarifying some themes. In D. Evans, & D. Herbert, (Eds.), *The geography of crime.* London: Routledge, 228-259.

Martinez, R. (1996). Latinos and lethal violence; The impact of poverty and inequality. *Social Problems,* 43 (2), May: 147-165.

Mitchell, D. (1989). Initiative in policing. London. Brixton since the 1981 Riots, In D. Evans, & D. Herbert, *the Geography of crime,* London: Routledge: 286-304.

Morris, T. (1957). *The criminal area.* London: Routledge & Kegan Pual.

Murray, R., & Boal, F.W. (1979). The social ecology of social violence. Ch. 8. In D. Herbert, & D. Smith (Ed.), *Social problems and the city,* Oxford,: 139-57.

Newman, D. (1973). *Defensible space.* London: Architectural Press.

Nichols, W.W. (1980). Mental maps, social characteristics, and criminal mobility. In E.E. Georges-Abeyie & K.D. Harries. (Eds.), *Crime: A spatial perspective,* 156-166.

Rengert, G.F. (1972). Spatial aspect of criminal behavior, *A.A.G.,* 1972.

Rengert, G.F. (1989) Behavioral geography and criminal behavior. In D.J.

Evans and D.T. Herbert (Eds.), *The geography of crime*, London: Routledge: 161-175.

Rengert, G. (1992). The Journey to crime: Conceptional foundations and policy implications. In D. Evans, et al, (Ed.), Crime, policing and place: essays in environmental criminology, London: Routledge: 17-109.

Sanders, R.A. (1989). A case study of Syracuse police. In D. Georges - Abeyie, & K.D. Harries (Eds.), *Crime: A spatial perspective*. New York: Columbia University Press: 276-289.

Stangeland, P. (1998). Other targets or other locations?: An analysis of opportunity structures. *British Journal of Criminology,* 38 (1), Winter: 61-77.

Sutherland, E. H., & Gressy, D. R. (1974). *Criminology*. Lippincot, Philadelphia:

Trickett, A., et al., (1995). Crime victimization in the eighties: Change in areal and regional inequality. *British Journal of Criminology,* 35 (3), Summer: 343-359.

Turnbull, L.S., et al., (2000) *Atlas of crime: Mapping the criminal landscape*. Phoenix, Arizona: Oryx press.

Turner, S. (1969). Delinquency and distance. in T. Sellin, & M.E. Wolfgany (Eds.), *Delinquency: Selected studies*, New York: Willey: 11-26.

قدم في: مايو 2001.

أجيز في: فبراير 2002.



تطبيق أبحاث العلوم الاجتماعية في حل مشكلات الأمم المعاصرة - مشكلات ومآزق

ديفيد ليستر*
ترجمة: ليلى المالح**

ملخص: بسبب إخفاق علماء الاجتماع في إحداث تغييرات في السياسات الاجتماعية، تطمح هذه الدراسة إلى تقصي الأسباب المتعددة الكامنة وراء هذا الإخفاق. فمما لا شك فيه أن لكل مسألة تطرح فسحة من المقاربات والاستراتيجيات المتاحة تساعد على سبرها، تسمح للباحث فيها باختيار منهج أو اثنين. ومن نافلة القول إن عدم موضوعية باحث ما وانحيازه بشكل أو بآخر يؤثر في استراتيجية البحث المختارة، ومن ثم في تأويل نتائجه وتفسيرها. وهكذا نجد باحثين يؤيدون جانبين مختلفين للمسألة ذاتها. كأن نجد دراسات بحثية مثلاً تؤيد التأثير الرادع لعقوبة الإعدام لجرائم القتل، في حين لا نجد مثل هذا التأييد في بحوث أخرى. كذلك فإن إخفاق علماء الاجتماع في التأثير في السياسات الاجتماعية عائد أيضاً إلى محاولاتهم لجعل بحوثهم العلمية متحررة من إطلاق القيم value-free، وإلى عدم استعدادهم للعمل معاً من أجل الوصول إلى اتفاق أو إجماع في الرأي، إضافة إلى التنافس بين ضروب المدارس المعرفية المختلفة.

مصطلحات أساسية: السلوك الإنساني، العنف الشخصي، عقوبة الإعدام، الانتحار، الوقاية من الانتحار، السياسة الاجتماعية.

---

* David Lester كلية رتشارد ستوكتون في نيوجرسي - بومونا، نيوجرسي، الولايات المتحدة الأمريكية.
ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول للعلوم الاجتماعية وتطوير المجتمع - جامعة الكويت - 10-12 أبريل 2001.
بعنوان: A pplying the Social Sciences to Solving the Problems of Modern Nations: Problems and Pitfalls.
** رئيسة قسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة الكويت.

مقدمة:

يبدو للوهلة الأولى أنه يتعين على المختصين في العلوم الاجتماعية، من بين جميع الاختصاصيين في العالم، أن يكونوا الأكثر عدة عند تحليل النتائج واقتراح الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات والأمم في عالمنا الحاضر. ففي المحصلة، نحن الاختصاصيين في السلوك الفردي والسلوك البيني (ما بين الأفراد) والسلوك الاجتماعي، نحن من يعي قوة السلوك الإنساني وضعفه، ومن ثم يتعين علينا أن نكون قادرين على صياغة السياسات العامة وتقديم الاقتراحات اللازمة لتحسين رفاهة البشر. فما السر في إخفاقنا؟ في هذه الدراسة المختصرة أقترح عدداً من الأسباب المؤدية إلى إخفاقنا مستخدماً أمثلة في ميادين أجريت فيها بحوثاً علمية منها: العنف الشخصي: وسأبدأ بمناقشة بحثيات علم الاجتماع المتعلقة بمدى إمكانية ردع جريمة القتل عن طريق عقوبة الإعدام.

عقوبة الإعدام وجريمة القتل

أثارت الدراسة التي نشرها إرليش (Ehrlich, 1975)، في مجلة American Eonomic Review، مسألة إمكانية ردع جريمة القتل عن طريق عقوبة الإعدام. وقد بيّن إرليش أن كل عملية إعدام سنوية تمت في الولايات المتحدة الأمريكية بين عام 1933 و1969، أدت إلى انخفاض في عدد جرائم القتل يتراوح بين سبع جرائم وثمانٍ. ومنذ ذلك الوقت نشر كثير من الدراسات المعنية بهذه المسألة في مجلات اقتصادية واجتماعية وجنائية.

في عام 1998 استعرض يانغ Yang، المتخصص في علم الاقتصاد المقاسي، دراسة إرليش، وخلص إلى النتيجة التالية:

> منذ أن نشر إرليش Ehrlich دراسته حول التأثير الرادع لعقوبة الإعدام، والذي أسسه على نظرية اقتصادية وعلى تحليلات متطورة في الاقتصاد المعياري، حاول باحثون آخرون إجراء تحليلات مشابهة لتأييد استنتاجاته أو تفنيدها. وعبر السنوات التالية، تزايدت أعداد مثل هذه الدراسات وغدت أكثر تعمقاً. وبشكل عام سواء تعلقت الدراسات بالتحليل المعتمد على التسلسل الزمني time-series أو على التحليل المقطعي cross-sectional للبيانات الوطنية أو التي تقدمها الدول فإنها لم تثمر عن نتائج تمكننا من استخلاص استنتاج واضح حول التأثير الرادع لعقوبة الإعدام (P.100).

يبقى السؤال: هل يمكن فعلاً الوصول إلى استنتاج معين؟

يعود السبب الأول الواضح لتباين الرأي حول التأثير الرادع لعقوبة الإعدام إلى أن كل باحث يستخدم مجموعة مختلفة من البيانات والمناهج، إذ قد يلجأ الباحث إلى:

1 – دراسة تأثير وجود عقوبة الإعدام أو تنفيذها الفعلي.

2 – قياس تنفيذ أحكام الإعدام بطرق متعددة (عدد مطلق، أو عدد حالات الإعدام منسوباً إلى عدد الجرائم، أو العدد منسوباً إلى تعداد السكان).

3 – استخدام تصميم التسلسل الزمني أو المقطعي (أي عبر الزمن أو عبر المناطق).

4 – تغيير الدول موضوع الدراسة (كندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية).

5 – تغيير الفترة الزمنية المدروسة.

6 – دراسة الأمة ككل أو المناطق المختلفة بشكل منفصل.

7 – تحويل النقاط المحرزة scores لبعض المتغيرات (مثل استخدام اللوغاريتمات أو الجذور التربيعية، على سبيل المثال).

8 – استخدام القيم الأساسية للمتغيرات أو فروقات المرتبة الأولى (والثانية).

9 – حذف القيم العزيلة (الشاذة) outliers أو الإبقاء عليها.

10 – إدخال متغيرات التحكم المختلفة (أي متغيرات اجتماعية أخرى متشاركة مع معدل جرائم القتل).

11 – استخدام تقانات مختلفة في الانكفاء المتعدد multiple regression.

12 – ارتكاب أخطاء عند اختيار المتغيرات المستخدمة بوصفها بدائل proxies لهذه المتغيرات، مثل مخاطر العقوبة (ارتكاب أخطاء قياسية، على سبيل المثال، وذلك عند استخدام عدد التعديات في قياس كل من معدّل الجريمة وإمكانية الاعتقال).

13 – الوقوع في كثير من الأخطاء الأخرى في الاقتصاد المقاسي، مثل انحياز المعادلة المتزامن simultaneous equation bias ومشكلة التحديد وتأثير المعتقدات المسبقة وموضوع عدم استقلالية البيانات (وجود تنافر في قيمة الوسط) non-stationarity.

وعلى سبيل المثال أوضح مَكْ مانوس (Mc 1985) تأثير المعتقدات المسبقة للباحث بإظهار أن متغيرات التحكم Control Variables، التي يتم اختيارها لتضمينها في تحليل الانكفاء المتعدد، يمكن أن تتأثر بالمعتقدات المسبقة للباحث حول أهمية عقوبة الإعدام، وأن هذا الاختيار متأثر بمدى التوصل إلى وجود تأثير

رادع أم لا. لقد اختار مَكْ مانوس خمسة سيناريوهات لدراسة الترابط بين الإعدامات ومعدّل جرائم القتل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1950، ووجد أن نتيجة تحليلات الانكفاء تتعلق بشكل حرج باختيار متغيرات التحكم.

يُغْرَم الباحثون الأكاديميون بالأحاجي، ويكافؤون عليها بنشر بحوثهم ذات الصلة. ومع ظهور كل بحث يسارعون للاطلاع عليه والإفادة منه لتعديل ما ورد فيه من تحليلات، واستيلاد ورقة علمية جديدة لهم. وهكذا تتوالد المقالات حول الموضوع بسرعة، ومن النادر، إن لم يكن مطلقاً، أن يستخدم الباحث أكثر من استراتيجية واحدة أو اثنتين ممكنتين لتحليل المشكلة قيد البحث، ناهيك بوجود العشرات، ولربما المئات من الإمكانات المتوافرة. ومن ثم يصبح كل بحث منشور مجرد دراسة محدودة أحادية الرؤية للموضوع قيد التحقيق.

لا يشعر علماء الاجتماع بحاجة ماسة إلى التداني فيما بينهم، ومن ثم الوصول إلى إجماع حول مشكلة معينة أو اختيار منهج للبحث أو الخلوص إلى نتيجة عامة. فنحن نتصرف بوصفنا أفراداً متنافسين بعضنا مع بعض، وليس بوصفنا فريقاً يعمل من أجل هدف مشترك، ولربما يعزى هذا التصرف إلى الطبيعة التنافسية لكثير من برامج الدراسات العليا، حيث يكافأ الطلبة على نقد أعمال أندادهم العلمية.

يمكننا هنا تعرف مشكلتين: تعددية المقاربات والاستراتيجيات لدراسة ظاهرة ما والتنافسية بين علماء الاجتماع (بدلاً من التوجه إلى العمل الجماعي)، أضف إلى ذلك مسألة ثالثة أيضاً: فأنا أعرف موقف يانغ إزاء مسألة عقوبة الإعدام. فهي تعارض هذه العقوبة. أما أنا فمع العقوبة في الولايات المتحدة الأمريكية، في هذه الأيام، على أقل تقدير، بسبب المعدّل العالي لجرائم القتل. ومن ثم عندما قمت بمراجعة سريعة لهذه الأدبيات في الفصل الختامي من كتابي (Lester, 1998a)، وجدت 19 دراسة تسلسل زمني، عشر منها تتحدث عن تأثير رادع، وثلاث عن تأثير لممارسات وحشية (أي أن تنفيذ الإعدام أفضى إلى زيادة معدل جرائم القتل) وست عن عدم وجود تأثير يذكر. كما وجدت 17 دراسة مقطعية، خمس منها خلصت إلى وجود تأثير رادع، وست إلى تأثير لممارسات وحشية، وست إلى عدم وجود تأثير يذكر. وبهذه النتيجة انتهيت إلى وجود بعض الدلائل على تأثير رادع في دراسات التسلسل الزمني.

وإضافة إلى ذلك أجرى بيلي (Bailey, 1979-1980) تحليلات تسلسل زمني لـ (37) ولاية أمريكية، بيّنت 24 منها وجود تأثير رادع، وثمان منها وجود تأثير

لممارسات وحشية، وخمس من دون تأثير. كما أجرى بيلي (Bailey, 1980) تحليلات مقطعية عبر الولايات لمدة 28 سنة مختلفة، ووجد أن هناك تأثيراً رادعاً خلال 20 عاماً، وتأثيراً لممارسات وحشية خلال 7 سنوات، ومن دون تأثير خلال سنة واحدة. وهكذا، استنتجت ثانية وجود دلائل تدعم التأثير الرادع[1]. وبهذه المناسبة، لما وجدت نفسي مشوشاً من دراسات الانكفاء المتعددة هذه، حاولت إجراء تحليل أكثر بساطة، وتبين لي أنه إذا أعدمت ولاية أمريكية قاتلاً واحداً أو أكثر في عام ما في الفترة بين 1930 و 1965 فإن عدد جرائم القتل يتراجع بنسبة 54.0% في العام الذي يتلوه. وإذا لم يعدم قتلة في سنة ما، فإن عدد جرائم القتل يتراجع في السنة التالية بنسبة 44% عما كان عليه. وهذا ما يدل على وجود تأثير رادع للإعدامات[2] (Lester, 1998a).

ومما يثير الاهتمام أنه عند تكراري هذه المنهجية، وإن كان في فترة زمنية تلت، (1977–1992)، وجدتني أخفق في العثور على تأثير رادع للإعدام على جرائم القتل، بل أشارت نتائجي على العكس من ذلك إلى ظهور تأثير لممارسات وحشية. وفي موقف مثل هذا يحار العالم الاجتماعي فيما إذا كان عليه أن ينشر نتائج تناقض رؤيته الشخصية أم لا. لقد انتقيت الخيار الأول ونشرت على الملأ إخفاقي في تكرار المنهجية ذاتها (Lester, 2000).

إن تأثير مواقف الباحث وردود فعله هو أمر في غاية الأهمية عند دراسة موضوعات كالتي نحن بصددها، الشيء الذي دعاني إلى تحديد موقفي بصريح العبارة في مدخل كتابي، وإلى حث جميع علماء الاجتماع على التعبير عن مواقفهم مستقبلاً تجاه هذه المسألة أثناء نشر أبحاثهم، وبما يمكن القراء من تقويم النتائج على ضوء تلك المواقف.

ما الذي يؤدي إلى حدوث تغييرات عند تطبيق عقوبة الإعدام؟ تبرز التغيرات عادة مع كل حالة على حدة. ففي إنكلترا، تعرفت السلطات على رتشارد كريستي، بوصفه مجرماً قتل كثيراً من النساء، الواحدة تلو الأخرى، وتمت محاكمته وإعدامه (Kennedy, 1961). غير أن السلطات كانت مسبقاً قد حاكمت وأعدمت زوج أحد ضحايا كريستي[3]. وقد أدت هذه القضية وغيرها إلى إلغاء البرلمان البريطاني

---

(1) لم يقدم بيلي نفسه مثل هذا الاستنتاج، وهكذا افترض أنه معارض لعقوبة الإعدام.

(2) ومع ذلك، فإن مزيدا في التحليلات قد عقدت هذا الاستنتاج.

(3) في الواقع حوكم الرجل وأعدم لقتله طفله، الذي كان قد قتل برفقة الزوجة.

لعقوبة الإعدام. وفي الولايات المتحدة الأمريكية حالياً، أدت مسألة التعرف إلى أناس أبرياء في قائمة انتظار الإعدام (باستخدام بيّنة الحمض النووي DNA) إلى تعليق عقوبة الإعدام في بعض الولايات، ما دام الموضوع ما زال قيد المناقشة.

لننظر الآن إلى موضوع الدراسة الثاني، ألا وهو تأثير الرقابة على الأسلحة النارية في الوفيات.

الرقابة على الأسلحة النارية في الولايات المتحدة الأمريكية
أو، بشكل أعم، دور الانتحار عن طريق الحد من الوصول إلى وسائله الخطرة

لدى التعامل مع الأفراد من ذوي النزعات الانتحارية الحادة، لا تزال الممارسة المتبعة منذ أمد هي حَجْرهم في بيئة «عصيّة على الانتحار». وعلى هذا الأساس، يوضع هؤلاء في غرفة خالية من وسائل الانتحار شنقاً أو سماً أو جرحاً. يتكون السرير عادة من بلاطة إسفنجية بسيطة، أما ثيابهم فورقية لا تمكنهم من شنق أنفسهم كما هو الحال مع الأقمشة. وتستبعد عن الغرفة الكلّابات والنتوءات الحادة وغيرها من العناصر الخطرة. في هذه الغرفة لا يمكن لهؤلاء الانتحار.

هل يمكن لمثل هذه الممارسة أن تكون فاعلة مع المجتمع ككل؟ في إنكلترا، في السبعينيات، توقفت مؤسسات النفع العام عن إمداد الغاز الكربوني للاستخدامات المنزلية (وهو غاز في غاية السمية لاحتوائه على نسبة عالية من أول أكسيد الكربون) واستبدلت به الغاز الطبيعي (الأقل سمية بكثير)، مما أدى إلى تراجع معدل الانتحار بالغاز المنزلي إلى ما يقارب الصفر. كما تراجع المعدل العام للانتحار بنسبة تقارب 30%. والغاز المنزلي كان من أكثر الوسائل شعبية للانتحار في إنكلترا، ولا يبدو أن العامة قد تحولّت إلى أي مجال آخر بعد ما أصبح الغاز أقل سميّة (Kreitman, 1976).

في سلسلة من الدراسات تبين لـ «ليستر» (Lester, 1998b) وجود دلائل على أن التحول من الغاز (الكربوني) إلى الطبيعي قد أدى إلى تراجع استخدام الغاز المنزلي في الانتحار في عدد كبير من الأمم الأخرى، كما أن خفض السمية في عوادم السيارات، عن طريق التحكم في الغازات المنبعثة منها وحظر الوصول إلى الأدوية الخطرة، مثل البَرْبيتورات (ملح حامض البَرْبيتوريك، المنوّم) قد أديا أيضاً إلى تراجع استخدام هذه الوسائل في عمليات الانتحار. وفي بقاع العالم التي تقيّد الوصول إلى الأسلحة النارية، كانت معدلات الانتحار باستخدام هذه الأسلحة أقل.

وهذا يعني أن تقليل فرص الوصول إلى وسائل خطرة تساعد على الانتحار قد حدّ من استخدام هذه الوسائل للانتحار، فقد بدا أن العامة لا تميل إلى المثابرة على طرقها المفضلة في الانتحار.

السؤال الحاسم في هذا المجال هو: فيما إذا كان الأفراد الانتحاريون سيتحولون إلى طرق بديلة للانتحار؟ يبدو أن التجربة الإنكليزية لا توحي بذلك. ففي أعقاب التحول من الغاز الكربوني إلى الطبيعي، لم ينخفض فقط معدل الانتحار باستخدام الغاز المنزلي، بل انخفض أيضاً المعدل العام للانتحار، وإن لم تكن الدلائل بمثل هذا الوضوح لدى الأمم الأخرى. فعلى سبيل المثال عندما أزيلت سمية الغاز المنزلي في الولايات المتحدة الأمريكية، زاد تملك السيارات وزاد معه استخدام عوادم السيارات في الانتحار، ولم يطرأ أي تغير على المعدل العام للانتحار. أما بشأن إزالة السمية من الغاز المنزلي، فقد وجد ليستر (Lester, 1995) أن الدول التي كان فيها الغاز المنزلي طريقة مفضلة للانتحار، لم يتراجع فيها المعدل العام للانتحار. وهذه النتيجة انطبقت أيضاً على البلدان التي لم يكن فيها الغاز المنزلي طريقة شائعة للانتحار.

يدور حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية جدل شعبي وسياسي محموم فيما إذا كان على قوانين الرقابة على الأسلحة الفردية أن تكون أكثر تشدداً، وخصوصاً أنها الأدوات المفضلة للانتحار في هذا البلد. ويبدو أن التشدد في إمكانية الحصول على الأسلحة سيكون له أثر كبير في عدد الوفيات الناجمة عن الانتحار. ومع ذلك، وكما رأينا سابقاً من خلال البحوث والجدل في المحافل العلمية حول القيمة الرادعة للإعلام، ينقسم علماء الاجتماع فيما بينهم في هذا الشأن. فبعضهم مثلي أنا ورونالد كلارك (Clark and Lester, 1989) وديفيد همنواي (Miller and Hemenway, 1999)، يقدم الدلائل على أن تشديد الرقابة على الأسلحة الفردية يقلل من عدد الوفيات الناجم عن الانتحار، وفي المقابل فإن غاري كلِك (Kleck, G., 1991) وجون لوت (Lott, J.R., 1998) قدما دلائل معاكسة ركزا فيها على ما يتعلق بمصادر البيانات والمعلومات، وطبيعة التحليل ومسألة فرض «القيود». وكما هو الحال مع مسألة عقوبة الإعدام، تُرِك صانعو القرار هنا ليتساءلوا عن «الحقيقة». وقد اختار هؤلاء الاستشهاد بمقولات من يدعم آراءهم الشخصية من علماء الاجتماع.

مرة أخرى لا يتمكن علماء الاجتماع من الوصول إلى إجماع.

هناك أمر إضافي لا بد من التنويه عنه، وهو أن معظم الإجراءات والتعديلات التي تم اقتراحها لتقييد الحصول على وسائط مميتة لغرض الانتحار، لم تهدف إلى

درء الانتحار أصلاً. فقد تحول كثير من الدول إلى الغاز الطبيعي في الاستخدامات المنزلية بسبب اكتشاف مكامن للغاز الطبيعي، وهو أرخص ثمناً وأقل تلويثاً للبيئة من الغاز الكربوني. كما أن إزالة سمية الغازات المنبعثة من السيارات كانت نتيجة الاهتمام بمسألة تلوث البيئة ليس إلا. أما اقتراح فرض رقابة على الأسلحة الفردية في الولايات المتحدة الأمريكية، فكان بهدف الوقاية من جرائم القتل لا الانتحار. ووحدها القيود المفروضة على الوصفات الطبية وتزويد الأماكن المرتفعة بالسياجات (في المباني والجسور) كانت بغرض درء الانتحار.

نتائج أبحاث العلوم الاجتماعية وآثارها

من الطبيعي أن يكون للنتائج التي تتمخض عنها أبحاث العلوم الاجتماعية آثار جلية على السياسات الاجتماعية، غير أن هذا يسبب في الغالب قلقاً كبيراً في نفس علماء الاجتماع الذين يعتقدون أن ما يجرونه وينشرونه من أبحاث ليس إلا علماً مجرداً عن إطلاق القيم value-free.

في إنكلترا، وفي السبعينيات، أجرى باغلي (Bagley, 1968) تحليلاً بيّن فيه أن مراكز الوقاية من الانتحار قد حدّت من حوادث الانتحار هناك، في حين أن تحليلات جينيغز وآخرين (Jennings, *et. al, 1978)* المنشورة أوضحت عكس ذلك. وقد أجريت تحليلاً مشابهاً في الولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت إلى نتيجة مفادها عدم وجود دليل على أن مراكز الوقاية من الانتحار في الولايات المتحدة الأمريكية قد حدّت من حوادث الانتحار (Lester, 1974). في ذلك الوقت لم أكن قد شاركت بعد في مؤتمرات حول السلوك الانتحاري، وفي أول مشاركة لي في مثل هذه المؤتمرات، عام 1987، كان كثير من المشاركين سعداء بمقابلتي، بعد طول انتظار، باستثناء واحد منهم. فقد أخبرني غاضباً أن مراكز الوقاية من الانتحار التابع له قد فقد دعمه المالي بسبب بحثي. وقد روعني هذا الخبر، فقد كنت أجري بحثاً أكاديمياً، لا يقع داخل دائرة القيم بالطبع، أو بتعبير أكثر فجاجة، كنت أمارس لعبة أكاديمية، ولم يكن في خاطري أن يترتب على دراستي هذه نتائج اجتماعية.

ويمكنني أن أضيف أنني، ومنذ ذلك الحين، أجريت دراسات كثيرة عن مدى قابلية مراكز الوقاية من الانتحار على الحد منه. وقد أشار التحليل المعمق لدراساتي السبع، ولسبع من دراسات الآخرين أن هناك تأثيراً إيجابياً لهذه المراكز (Lester, 1997).

في الستينيات، نشر ليبتون وآخرون (Lipton, et. al, 1975) مراجعة شاملة

حاولوا فيها معرفة التأثير الإيجابي للعلاج النفسي في منتهكي القوانين. وقد وجدوا دلائل أقل من أن توصف بالجيدة. كما استخلصت مقالة أكثر رواجاً، مبنية على تقرير مارتينسون (1974)، تفيد بأن العلاج النفسي كان عديم الفائدة. ونتيجة ذلك، قطع الدعم المالي عن برامج المعالجة في المؤسسات الإصلاحية في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية. أهذا ما يرغب به علماء الاجتماع – انتفاء فرصة إعادة تأهيل المجرمين؟

وكما أشار هالّيك (Halleck, S., 1979)، غالباً ما يكون للبحوث نتائج اجتماعية؛ نتائج لم يتكهن بها الباحثون، ولم تنسجم أحياناً مع ما يفضلونه شخصياً من سياسات اجتماعية.

يميز الاقتصاديون بين الاقتصاد الإيجابي اليقيني positive (الذي يركز على الحقائق ويتفادى إطلاق أحكام قيمية value judgments، كما يسعى إلى ترسيخ المقولات العلمية) والاقتصاد المعياري normative (والذي يبين كيف يجب أن يكون عليه الاقتصاد أو أي سياسات عامة يجب أن يوصى بها). وقد لمس مَكْ كونيل وبرو (Mc Connell, C.R, 1999) أن اختلافات وجهات النظر تحدث أكثر في الاقتصاد المعياري منها في الاقتصاد الإيجابي، برغم أن الاختلافات هذه شائعة في المجالين، كما رأينا سابقاً في مناقشة دراسات الاقتصاد المقياسي لمسألة التأثير الرادع لعقوبة الإعدام.

يعد علماء الاجتماع فروعهم المعرفية «علوماً» لكونهم «علماء» حسب تسميتهم. والعلوم الطبيعية، كما هو معتقد، لا تطلق أحكاماً قيمية. فلا الذرات أو البروتونات ولا جسيمات الكوارك «جيدة» أو «سيئة». ولكن هل صحيح أن العلوم الطبيعية لا تخضع للقيم أبداً؟ نحن نفترض افتراضاً خاطئاً بأن علم الاجتماع هو أيضاً عديم القيمة. إن علم الاجتماع يقع داخل دائرة القيم كما أشرت إلى ذلك سابقاً أثناء مناقشة عقوبة الإعدام والرقابة على الأسلحة الفردية، وكذلك تفعل العلوم الطبيعية. فألبرت أينشتاين، مع أنه كان المعياً عند تطوير نظرياته النسبية، لم يكن راضياً عن إدخال مبادئ الاحتمالات في الفيزياء، وهكذا لم يعجب إطلاقاً بنظرية ميكانيك الكم التي طورها فرنر هايزنبرغ وإرفين شرودينغر وبول ديراك. لقد أثرت أحكامه القيمية في علمه.

تؤدي الأحكام القيمية أيضاً دوراً في النظريات البيولوجية. فعلى سبيل المثال، تصدم

نظرية النشوء والارتقاء evolution كثيراً من الأصوليين المسيحيين في الولايات المتحدة الأمريكية، الذين نشطوا في محاربة تدريس النظرية في المدارس الابتدائية والثانوية.

مسائل أخرى

هناك أسباب أخرى لإخفاق علماء الاجتماع في اقتراح السياسات الاجتماعية وتغييرها:

1 – في علمي الاجتماع والاقتصاد قلما تتوافر إمكانية إجراء تجارب تسمح بسبر علاقات السبب – التأثير cause and effect. فكلا الفرعين العلميين يعتمدان على دراسات ارتباطية correlational ، لا تسمح بتحديد نتائج السبب – التأثير. وقد يتطلب إجراء تجربة حول عقوبة الإعدام إجبار نصف الولايات المتحدة الأمريكية (مختارة بشكل عشوائي) على تنفيذ حكم الإعدام في جميع القتلة في عام ما، في حين يتطلب من النصف الآخر عدم تنفيذ أي من عقوبات الإعدام. إن مثل هذه «التجربة» مستحيلة بالطبع.

2 – في المقابل يعتمد علم النفس اعتماداً كبيراً على التجارب، غير أنه عبر السنوات بدأ يفضل التجارب المخبرية على تلك الميدانية، مما أسفر عن توجهه ليس نحو الظواهر الحقيقية وإنما نحو مثيلاتها المخبرية. إن نتائج البحوث المبنية على المثيل المخبري غير مقنعة للعامة. فعلى سبيل المثال بدل أن ينصرف علماء النفس إلى دراسة العنف الجنائي، مثل جريمة القتل، ينحون في بعض الأحيان إلى دراسة المدى الذي يقوم المفحوصون السذج بتوجيه صدمة كهربية إلى طلاب آخرين يعلمونهم أزواجاً من الكلمات.

3 – نادراً ما يتعاون الاختصاصيون في فروع المعارف المختلفة، ويعزى ذلك إلى جهلهم لميادين المعرفة لدى الآخرين، وبسبب المناخ الأكاديمي أيضاً الذي قلّما يدعم مثل هذا التعاون. فالاقتصاديون الذين ينشرون أبحاثهم في مجلات العلوم الاجتماعية يكافؤون بدرجة أقل من الاقتصاديين الذين ينشرون في مجلات اقتصادية. وينطبق الأمر نفسه على الاختصاصيين في العلوم الاجتماعية. ومن ثم فمن النادر أن يدرس موضوع ما أو قضية بوصفها وحدة متكاملة، أي من وجهة نظر مشتركة أو جماعية. فكل فرع من فروع المعرفة يتابع موضوعاته بأساليبه وتقاناته الخاصة. فمثلاً تستخدم تقانات التحليل العاملي Factor -= analysis مراراً وتكراراً من قبل علماء النفس، ونادراً من قبل الاقتصاديين.

دراسة حالة:
تبعات تحسين مستوى جودة الحياة

في الجزء الأخير من دراستي، دعوني أستكشف مضامين نتيجة من نتائج العلوم الاجتماعية والمتعلقة بموضوع حديثي هذا.

لاحظ راؤول نارول (Naroll, R., 1969) أن علماء الإثنولوجيا التقليديين في القرن التاسع عشر قد قيموا أحياناً مستوى نوعية المجتمعات البدائية والمتخلفة بناء على مجموعة من قيمهم الذاتية. وأقترح بدلاً من ذلك أن يتم التقويم بشكل غير مباشر من قبل أفراد ذلك المجتمع نفسه، كأن تراقب تصرفاتهم، ويعد الانتحار مقياساً معتمداً. من هذا المنظور تكون الحضارات ذات معدل الانتحار الأعلى دون تلك ذات معدل الانتحار الأدنى. وقد تبين لـ «نارول» أن الانتحار لكونه نادراً نسبياً فهو لن يعمل «صمام أمان» للمجتمع، ولهذا لن يخفض من مستوى الشعور العام بالإحباط فيه.

اقترح هنري وشورت (Henry & Short, 1954) نظرية حول الانتحار والقتل، أعتقد أنها تتفوق على النظرية التقليدية وعلى النظرية الأكثر شهرة والمقترحة من دوركهايم (DurKheim, 1897). فقد وجدا أن الناس يردون على الإحباط بالعدوان، وأن الشيء الأساسي المستهدف لعدوانهم هو مسببات الإحباط. غير أن عوامل اجتماعية ونفسية عدة تقمع التعبير الخارجي للعدوان مما يسبب كتم هذه المشاعر العدوانية وكظمها داخل الذات وانكفائها، وهذا يعود بنا إلى النظرية التقليدية المعروفة في التحليل النفسي.

من هذه العوامل ما ذهب إليه هنري وشورت في نظرية مفادها أنه إذا أمكن للأفراد أن يلقوا بتبعات بؤسهم وكربهم على الآخرين، فسيكون التعبير الخارجي للعدوان مشروعاً. وهو يؤدي إلى الغضب والتصرف التهجمي، وفي أبعد الحدود إلى القتل. من ناحية أخرى، إذا لم تتوافر عوامل خارجية يلقون عليها تبعة بؤسهم فلن يجد هؤلاء من يلومون إلا أنفسهم. وهكذا فالتعبير الخارجي للعدوان لن يكون مشروعاً وإنما يتحول الغضب نحو الداخل، إلى الذات، مسبباً الكآبة وفي أبعد الحدود الانتحار.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يمكن للأمريكيين من أصول أفريقية (وأقليات أخرى) أن ينحوا باللائمة لتعاستهم ولكربهم على العنصرية والتمييز في المجتمع، ليؤدي ذلك إلى الغضب وارتفاع معدلات العدوان

الخارجي الموجه نحو الآخرين، بما في ذلك القتل. وفي المقابل فإن الأمريكيين البيض لا يستطيعون، لما يمتلكونه من ميزات وفرص يفضلون فيها على غيرهم، أن يعزوا بؤسهم وكربهم إلى الآخرين، الأمر الذي يفضي إلى معدلات عالية من العدوانية المنكفأة إلى الداخل مسببة الانتحار ضمن ما تسببه من ردود فعل.

قد يكون من البديهي أن يصبح الناس أكثر سعادة مع تحسن الظروف في العالم. فإذا أمكننا القضاء على الفقر والاضطهاد (مثل التمييز الجنسي والعنصرية)، وتنظيف البيئة، وحسّنّا فرص التعليم والثقافة لمواطنينا؛ إذا أمكننا أن نقوم بكل ذلك، فمن الحتمي أن نكون أكثر سعادة. من جهة أخرى تغدو الحياة أقل جدارة بالعيش إذا ما تراجع مستواها أو نوعيتها.

وعلى العكس من ذلك واعتمادا على نظرية هنري وشورت، يمكن تقديم حجة أنه عندما تكون الظروف الخارجية سيئة تتولد لدينا أسباب جلية نلقي عليها التبعات لشقائنا الذاتي، وهذا ما يوجه غضبنا نحو الخارج أكثر من الغضب والكآبة الموجهين نحو الداخل. أما عندما تكون الظروف حسنة فعندها نفتقر إلى تلك الأسباب الخارجية الجلية التي يمكن أن نعزي إليها أسباب شقائنا. وهكذا فمن المرجح أن يتوجه غضبنا نحو الداخل أو أن نصاب بالكآبة بدلاً من توجه هذا الغضب نحو الخارج. ويرى هنري وشورت بأن المستوى الأعلى لنوعية الحياة يؤدي إلى معدلات أعلى للانتحار وأدنى لجرائم القتل؛ في حين يؤدي المستوى الأدنى لنوعية الحياة إلى معدلات أدنى للانتحار وأعلى لجرائم القتل. هذه الأفكار المتباينة تؤدي إلى تكهنات متناقضة، غير أن هناك كثيراً من مجموعات البيانات التي يمكن استخدامها لاختبار هذه التكهنات.

الولايات الأمريكية:

قدر أنغوف ومنكين (Angoff & Mencken, 1931) مستوى نوعية الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية مستخدمين مائة مقياس موضوعي يشمل الثراء والتعليم والصحة والنظام العام. وكان معامل الارتباط بين معدلات العنف الشخصي في الولايات، والدليل العام لمستوى نوعية الحياة هو ‎+0.51‎ للانتحار و ‎-0.74‎ لجرائم القتل (Lester, 1985). ووجد هذا النمط الترابطي في مؤشرات الثراء والتعليم والصحة، وبدرجة أقل، في مؤشر النظام العام. فمعدلات الانتحار كانت أعلى في الولايات ذات المستوى الأعلى للحياة، في حين كانت معدلات جرائم القتل أدنى. وقد أكدت بيانات لفترات تالية هذه العلاقة.

قام إستس (Estes, 1984) بتطوير دليل للتقدم الاجتماعي (وهو يشبه دليل مستوى نوعية الحياة) مبني على مجموعة متنوعة من العوامل السياسية والاجتماعية لأمم العالم في عام 1969 وهي: التعليم، والوضع الصحي، ووضع المرأة، والمجهود الحربي، والاقتصاد، والأحوال السكانية (الديمغرافية مثل معدلات الولادة)، والجغرافيا (بما في ذلك الاستفادة من الأرض، والكوارث الطبيعية)، والاستقرار السياسي، والمشاركة السياسية، والتنوع الثقافي، والمجهود في الخدمات الاجتماعية.

وقد وجد ليستر (Lester, 1984) أن معدلات الانتحار ترتبط إيجابياً بالمستوى العام لنوعية الحياة لدى ثلاث وأربعين أمة تتوافر فيها البيانات (معامل بيرسون 0.57+ معامل الارتباط = وهو دال عند مستوى P<.001)، حيث ترتبط معدلات جرائم القتل سلبياً بمستوى نوعية الحياة (0.50 – دال عند مستوى 001.). وقد أثبتت هذه النتائج فحواها عندما تم التحكم في إجمالي الناتج القومي للفرد وللأمم عن طريق معاملات الارتباط الجزئية. وهكذا فإن هذا التحليل الأولي لبيانات إستس قد أكد تكهنات هنري وشورت أكثر من التكهن البدهي.

استخدم إستس عناصر متعددة في تصنيفه العام لمستوى نوعية الحياة، ودرس ليستر بالتفصيل (Lester, 1990) العلاقة بين هذه العناصر ومعدلات العنف الشخصي. وقد تبين وجود العلاقات، المنوّه عنها أعلاه، في كل من التعليم والصحة ووضع المرأة، وأحوال السكان الديمغرافية، والجغرافيا والجهود المبذولة في الخدمات الاجتماعية، وإن لم يكن وجودها بالقدر نفسه بالنسبة للمجهود الحربي والاقتصاد والاستقرار السياسي والمشاركة السياسية والتنوع الثقافي.

مرة أخرى نجد أن معدلات الانتحار ترتفع في الأمم ذات مستويات نوعية الحياة العالية. في حين تنخفض فيها معدلات جرائم القتل. وبوسعي أن أضيف هنا، أنني لم أعثر على بحوث أكاديمية تختلف في الرأي مع استنتاجاتي. فالظاهرة في حد ذاتها جلية على الرغم من أن شرحها وتفسيرها قد يكون موضع خلاف.

إذن.. ما الذي يمكن لعلماء الاجتماع أن ينصحوا به على ضوء هذه النتائج؟ هل يتعين علينا أن نحثّ الأمم العصرية على تفادي التجديد والعصرنة بهدف تخفيض معدلات الانتحار لديها وتصنيفها على أنها أكثر عافية؟ على الرغم من أن ذلك قد يؤدي إلى زيادة في معدلات جرائم القتل؟ أو يجب علينا فقط أن نتقبل أن

العصرنة ستؤدي إلى معدلات أعلى للانتحار فنقوم بتحسين خدمات الصحة العقلية للمجتمعات العصرية هذه؟

يمكن لعلوم الاجتماع أن تكشف وبوضوح عن كثير من الظواهر اللافتة للنظر، فهل هي قادرة أيضاً على تقديم العون في صياغة السياسة العامة؟

دور الناشطين الاجتماعيين

في حين يبدو أن لعلماء الاجتماع تأثيراً قليلاً في السياسات الاجتماعية، يمكن للناشطين الاجتماعيين تحقيق كثير من التأثير. فالناشطون في خدمات الصحة العامة، على سبيل المثال، لهم طريقة أكثر تركيزاً.

في بدايات القرن الفائت اقترح «وينسلو» (Winslow, 1923) تعريفاً للصحة العامة له مزايا لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، وقد أعاد «هانلون، وبيكت» (Hanlon & Pickett, 1984: 4) صياغة هذا التعريف ليقرأ على النحو الآتي:

الصحة العامة هي علم وفن يهدف إلى: (1) الوقاية من المرض، (2) إطالة أمد الحياة، (3) تعزيز الصحة والكفاءة عن طريق جهد المجتمع المنظّم من أجل:

أ – تعزيز الصحة العامة.

ب – التحكم في الأمراض السارية.

جـ – تعليم الفرد مسائل النظافة والصحة الفردية.

د – تنظيم الخدمات الطبية والرعاية بهدف الكشف المبكّر والعلاج الوقائي من الأمراض.

هـ – تطوير آلية اجتماعية لضمان مستويات معيشية مناسبة للأفراد من أجل الحفاظ على الصحة، وتنظيم هذه المزايا بحيث يتمكن كل مواطن من إدراك حقه الطبيعي في الصحة وطول العمر.

وقد قدّم كل من «هانلون، وبيكت» (Hanlon & Pickett, 1984: 5) تعريفاً بديلاً للموضوع ذاته: تُكرّس الصحة العامة لبلوغ المستوى الأعلى من العافية الجسدية والعقلية والاجتماعية وطول العمر بشكل متوافق مع المعارف والموارد المتاحة في زمان ومكان محددين. وتلتزم بهذا الهدف إسهاماً منها للتطوير الشامل الفاعل لحياة الفرد والمجتمع.

وواضح هنا أن هذا التعريف أقل دقة في الأساليب التي تميز ميدان الصحة العامة عن ميادين الطب وتدخلات السياسة الاجتماعية العامة.

ومع ذلك يمضي هانلون وبيكت في تعداد المجالات الرئيسة الثلاثة المنضوية تحت الصحة العامة: (1) أنظمة الخدمات الصحية. (2) السلوك الصحي وبواعثه، (3) المخاطر البيئية، وهذا ما يفضي إلى سبعة أبواب من الأنشطة:

1 – أنشطة على مستوى الجماعة، مثل جعل البيئة أكثر أمناً.

2 – أنشطة تحدّ من المرض والعجز أو الموت المبكر.

3 – أنشطة تتعلق بالرعاية الصحية الشاملة، مثل تعزيز أنظمة خدمات صحية طارئة وتشغيلها.

4 – أنشطة تعنى بتجميع السجلات الحيوية وحفظها وتحليلها واستخدامها.

5 – التوعية العامة والتحفيز في مجال الصحة الفردية والجماعية.

6 – التخطيط والتقويم الصحي الشامل.

7 – البحث العلمي والتقاني والإداري.

ولما كان النموذج الصحي العام يركز على حل مشكلة اجتماعية أكثر من فهمها فحسب، يَعدُّ هذا التوجه بتأثير أكبر في مشكلات المجتمعات العصرية مما تعد به العلوم الاجتماعية.

فناشطو الصحة العامة لا يتجنبون البحث العلمي، فهو في الواقع يأتي في الدرجة السابعة والأخيرة من الأنشطة التي اقترحها هانلون وبيكت. إلا أنهم لا يسمحون لنتائج الأبحاث هذه أن تقف حجر عثرة في طريقهم. فإذا كان هدفهم جعل البيئة أكثر أمناً، فإنهم يتابعون هذا الهدف دون كلل سواء دعمته نتائج الأبحاث أم لا.

قد يواجه الناشطون الاجتماعيون المتحمسون لحل المشكلات نشطاء اجتماعيين آخرين من ذوي القيم المغايرة والذين يعارضون سياساتهم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، دخل الداعون إلى تقييد الرقابة على الأسلحة الفردية في نزاع مع «الجمعية الوطنية لسلاح البندقية» National Rifle Association، والتي تدافع عن حقوق الأفراد في امتلاك الأسلحة الفردية وحملها. الصراع، كما يبدو، أمر لا مفر منه، ولا يمكن أن يواكب النجاح جميع الفرقاء. إلا أن هذه المجموعات هي التي تؤثر في السياسات الاجتماعية.

المصادر:

Angoff, C., & Mencken, H. L. (1931). Worst American state. *American Mercury,* 24, 1-16, 175-188, 355-371.

Bagley, C. (1968). The evaluation of a suicide prevention scheme by an ecological method. *Social Science & Medicine,* 1-4.

Bailey, W. C. (1979-1980). Deterrent effect of the death penalty. *Omega,* 10: 235-259.

Bailey, W. C. A (1980). multivariate cross-sectional analysis of the deterrent effect of the death penalty. *Sociology & Social Research, 64: 183-207.*

Durkheim, E. (1897). *Le suicide.* Paris: Felix Alcan.

Ehrlich, I. (1975). The deterrent effect of capital punishment. *American Economic Review,* 65: 397- 417.

Estes, R. J. (1984). *The social progress of nations.* New York: Praeger.

Halleck, S. (1979) *Politics of therapy.* Northvale NJ: Jason Aronson.

Hanlon, J. J., & Pickett, G. E. (1984) *Public health.* St. Louis: Times Mirror/ Mosby.

Henry, A. F., & Short, J. F. (1954) *Suicide and homicide.* New York: Free Press.

Jennings, C., Barraclough, B. M., & Moss, J. R. (1978) Have the Samaritans lowered the suicide rate? *Psychological Medicine,* 8: 413-422.

Kennedy, L. (1961) *Ten Rillington place.* New York: Simon & Schuster.

Kleck, G. (1991). *Point blank.* New York: Aldine de Gruyter.

Kreitman, N. (1976) The coal gas story. *British Journal of Preventive & Social Medicine,* 30: 86-93.

Lester, D. (1974) Effect of suicide prevention centers on suicide rates in the United States. *Health Services Reports,* 89: 37-39.

Lester, D. (1984) The association between the quality of life and suicide and homicide rates. *Journal of Social Psychology,* 124: 247-248.

Lester, D. (1985). The quality of life and suicide. *Journal of Social Psychology,* 125: 279-280.

Lester, D. (1990). Suicide, homicide and the quality of life in various countries. *Acta Psychiatrica Scandinavica,* 81: 332-334.

Lester, D. (1995). Effects of the detoxification of domestic gas on suicide rates in six nations. *Psychological Reports,* 77: 294.

Lester, D. (1997). The effectiveness of suicide prevention centers. *Suicide & Life - Threatening Behavior,* 27: 304-310.

Lester, D. (1998a). *The death penalty: Issues and answers.* Springfield, IL: Charles Thomas.

Lester, D. (1998b). Preventing suicide by restricting access to methods for suicide. *Archives of Suicide Research,* 4: 7-24.

Lipton, D., Martinson, R., & Wilks, J. (1975). *The effectiveness of correctional treatment.* New York: Praeger.

Lott, J. R. (1998). *More guns, less crime*. Chicago: University of Chicago Press.

Martinson, R. (1974). What works? *The Public Interest,* Spring: 22-54.

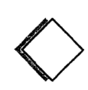
McConnell, C. R., & Brue, S. L. (1999) *Economics*. Boston: Irwin/McGraw-Hill.

Miller, M., & Hemenway, D. (1999). The relationship between firearms and suicide. *Aggression & Violent Behavior,* 4: 59-75.

Naroll, R. (1969). Cultural determinants and the concept of the sick society. In S. C. Plog & R. B. Edgerton (Eds.), *Changing perspectives in mental illness*. New York: Holt, Rinehart & Winston: 128-155.

Winslow, C. E. A. (1923). *The evolution and significance of the modern public health campaign*. New Haven, CT: Yale University Press.

Yang, B. (1998) Economic analyses of the deterrent effect of the death penalty. In D. Lester (Ed.), *The death penalty: Issues and answers*. Springfield, IL: Charles Thomas: 83-105.



مقابلة

لؤي صافي
الثقافة والتنمية والحداثة وما بعد الحداثة

حاوره: رضوان جودت زيادة*

حصل لؤي صافي على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة وين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو الآن أستاذ زائر في جامعة جورج واشنطن، كما يشغل حالياً منصب رئيس مركز التوازن التنموي في ولاية فيرجينيا، ورئيس جمعية علماء الاجتماع المسلمين في أمريكا، ورئيس تحرير المجلة الأمريكية للعلوم الاجتماعية، ومدير دائرة البحوث في المعهد العالمي للفكر الإسلامي. وقد صدر له كثير من الكتب باللغتين العربية والإنكليزية أهمها: (تحدي الحداثة) و(أساس العلم) باللغة الإنكليزية و(العقيدة والسياسة) و (إعمال العقل) باللغة العربية، وسيصدر له قريباً كتاب (المثقف والنهضة: جدلية الأصالة والعالمية والنهوض) عن دار الفكر بدمشق.

- **شغلت إشكالية الحداثة اهتمامك في أكثر من كتاب ولا سيما كتابك (تحدي الحداثة)؛ فهل تقرأ مفهوم الحداثة فكرياً أو تاريخياً؟ بمعنى هل تنظر إلى الحداثة بوصفها مجموعة من القيم مثل العقلانية والتنوير والتقدم وغيرها، أو أنها فترة زمنية مرَّ بها الغرب وفق خصوصيته التاريخية، ولكل حضارة وفقاً لذلك حداثة خاصة بها؟**

ارتبط مصطلح الحداثة بلا شك بمرحلة تاريخية في الحضارة الغربية، وهي مرحلة الانتقال من منظومة قيمية تصورية أخلاقية اجتماعية رافقت ما يسمى بالعصور الوسطى في الغرب (المجتمع الإقطاعي) إلى مجتمع حديث يقوم على مجموعة من القيم في مقدمتها المساواة، وحرية الفرد، وحقه في المشاركة السياسية، والرقابة على الحاكم، واستناد السلطة السياسية إلى الشعب وما رافق

---

* رئيس تحرير مجلة تيارات، وعضو هيئة تحرير في مجلة (الملتقى) بيروت، وله عدة مقالات منشورة في الصحافة العربية.

ذلك من مجموعة قيم وتصورات وممارسات على المستوى الاجتماعي المؤسسي. فهذا هو ما نسميه الحداثة. ولذلك وعلى الرغم من أن الحداثة تمثل إنجازاً غربياً فإنها تتضمن قيماً ومشتركات إنسانية ليست حكراً على الغرب ولكنها تعبر عن امتداد خبرة إنسانية سابقة على الغرب. فانتقال الغرب من مجتمع القرون الوسطى إلى المجتمع الحديث كان نتيجة الاحتكاك مع حضارات سابقة، ولقد تم توثيق هذا التفاعل في بعض الجهود والدراسات ومازالت حوارات كثيرة تدور حول ذلك. فمن يلاحظ عصر النهضة (Renaissance) لدى الغرب ومن ثم حركة الإصلاح الديني (البروتستانتي) التي تبعتها، يلحظ أن هناك مجموعة من القيم والمبادئ التي تمسك بها رواد النهضة والإصلاح ارتبطت بحضارة سابقة، هي – بالتحديد – الحضارة الإسلامية. لذلك فالحداثة يمكن أن تفهم على مستويين: **المستوى الأول**، مرحلة الحضارة؛ وتشمل الإصلاح والنهضة والتجديد وإعادة تفعيل قيم سابقة وتأسيسها في المجتمع. ويمر بهذه المرحلة جميع الحضارات. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن الحديث عن حداثة إسلامية أو حداثة رومانية. فالحداثة تعني هنا مرحلة النهوض الحضاري. أما **المستوى الثاني** فيتعلق بالحداثة بوصفها مفهوماً. ولذلك هو يعد لصيقاً بالتجربة الغربية التي أصبحت عالمية، وذلك من خلال حركة الاستعمار التي نقلت أنماط التفكير والسلوك الغربي إلى أنحاء كثيرة من العالم، وشكلت نخباً ثقافية متأثرة جداً بالفكر والمجتمع الغربيين، ومن خلال حركة العولمة التي تعد امتداداً على مستوى مختلف للجهود الاستعمارية التي هدفت إلى توسيع هيمنة الحضارة الغربية ونقلها إلى مناطق أخرى من العالم.

- **تحدثت عن حداثة إسلامية أو حداثة رومانية، لكن قيم التنوير والتقدم والعقلانية ارتبطت بفترة محددة تاريخياً من تاريخ التطور الغربي في القرن التاسع عشر.**

مرة أخرى أقول بأن هناك خصوصيات، ولنأخذ مثلاً مفهوم تداول السلطة وعلاقة الشعب بالسلطة السياسية، فنحن نرى هنا أن المجتمع الغربي قد دفع باتجاه ذلك إلى مرحلة متقدمة جداً. فمن الصعب أن نتحدث عن أمثلة مشابهة، كثيراً ما نعود إلى نموذج المدينة اليونانية، لكن ذلك النموذج كان مرتبطاً بنموذج دولة المدينة. أما النموذج المعاصر فهو أوسع من ذلك بكثير ولكن هناك عناصر استمرارية تشترك فيها جميع الحضارات. فمن يدرس الحضارات يجد أن مفهوم

سيادة القانون يعد مفهوماً مركزياً في كل الحضارات. وقد تختلف القوانين، لكن يبقى مفهوم القانون بما يعنيه من تحديد للحقوق والواجبات وحدود المقبول والمرفوض مفهوماً أساسياً في جميع الحضارات. فلم تقم حضارات أساسية ذات امتداد دون وجود قوانين تضبط سلوك المجتمعات وتحدد طبيعة العلاقات، وتفصل الحقوق كما في الحضارات الآشورية، والبابلية، والفارسية، والرومانية، والإسلامية – وطبعاً – الحضارة الغربية.

لكن طبيعة القوانين وطريقة مصادر التشريع وتطوير هذه المصادر والقوانين وطريقة الأحكام أو حل الخلافات ضمن المجتمع تختلف باختلاف المجتمعات. فعلى الرغم من أن هناك أنماطاً مختلفة، فإن المبدأ يبقى واحداً. ولذلك أقول إن هناك مجموعة من القيم يجب أن تجتمع من أجل إحداث فعل حضاري. وبقدر ما تكون القيم أقرب إلى تحقيق نوع من العدل، أي شعور الأفراد بأنهم قادرون على المشاركة والإبداع وكشف الخطأ والمطالبة بالحقوق بقدر ما تقترب الحضارة من هذا النموذج والتي ستكون بذلك أكثر فاعلية.

- **لكن ارتبطت مفاهيم سيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة، والديموقراطية وغيرها بنموذج الدولة – الأمة والتي تعد أحد منجزات الحضارة الغربية وبخاصة فترة نشوء عصر القومية. ولذلك فإن الحداثة بمفاعيلها التاريخية هي غربية بامتياز.**

إن نموذج الحداثة الذي تصفه هو بلا شك مفهوم غربي، فنموذج الدولة القومية التي تُشرع وتُنظم الحياة الأسرية والسياسية والاقتصادية هي دولة حديثة مرتبطة بالحداثة الغربية. وبالعودة إلى الحضارة الإسلامية يظهر النقيض. بمعنى أن الحضارة الإسلامية قامت على مبدأ تحديد سلطة الدولة في إطار الأمن الداخلي والحماية الخارجية ووظائف التعليم والعناية بالصحة والتوجيه وغيرها، في حين ارتبطت الوظائف الاجتماعية بالأمة أو المجتمع المدني حسب التعبير الشائع اليوم. فالأمة لديها مؤسساتها وليست الدولة. وقد تشارك الدولة في بعض منها، ولكنها لم تكن مهيمنة عليها. فأحد إنجازات الحضارة الإسلامية هو قدرتها على تفعيل مؤسسات الأمة أو المجتمع المدني وتحرير إرادة الفرد وتوجيهه إلى الفعل بتطوير الحياة وتنظيمها؛ في حين تنحصر مهمة الدولة في قضايا الأمن والحماية ضد الخطر الخارجي أو التوسع العسكري.

فمفهوم الدولة – الأمة أو الدولة القومية ارتبط بالحضارة الحديثة. لكن هذا لا يغير من أن هناك مجموعة من القيم قد اشتركت في صنعها الحضارة الإسلامية وفي مقدمتها سيادة القانون. وما يميز أطروحات الحضارة الإسلامية عن الغربية هي مفاهيم المساواة وموضوع الحريات والتي تقدم بمعالجة مختلفة. فالمجتمع الغربي الحديث خرج على أنقاض مجتمع يقوم على مبدأ السلطة المطلقة لصاحب القوة، على عكس الحضارة الإسلامية التي لم تنشأ في ظل دولة مركزية، وإنما في ظل المجتمع القبلي السائد. فالهم الأساسي في الحضارة الإسلامية كان يعد مسألة النظام – النظام الذي يحتكم إليه الجميع. أما الهم الأساسي في نهوض الحضارة الغربية فهو محاولة التخلص من هذه السلطة المركزية وإفساح المجال إلى الحرية الإنسانية.

- **كنت أستاذاً زائراً في إحدى أكبر الجامعات الماليزية مدة طويلة، مما مكنك من الاطلاع على الثقافة الآسيوية ولا سيما تعايشها المشترك في ظل التعدد الديني والاثني؛ فكيف تقرأ تجربتها في التطور التاريخي والاجتماعي والسياسي وبخاصة أنها حققت نمواً ملحوظاً في هذه المجالات كافةً؟**

بالنسبة للتجربة الماليزية فهي تمتلك خصوصية مهمة لا بد من فهمها من أجل فهم عملية التنمية التي حدثت في هذه البلاد، فالمجتمع الماليزي متعدد الأعراق والأديان، إذ توجد ثلاثة أديان رئيسة وثلاثة أعراق: العرق الملاوي، ويعتنق معظم أبنائه الدين الإسلامي؛ ثم العرق الصيني، ويعتنق أبناؤه الديانة البوذية والمسيحية؛ وأخيراً الهنود الذين يعتنقون الهندوسية. فهناك إذن نحو 10% من السكان من الهندوس و32% من الصينيين، والباقي – الذين هم في حدود أكثر من النصف تقريباً مسلمون. والهندوس والصينيون حضروا إلى البلاد في فترة الاستعمار البريطاني للعمل في مناجم التصدير، أو في المزارع التي أنشأها المستعمرون البريطانيون، ولا سيما مزارع النخيل، والقيام بالأعمال التجارية أيضاً. فعملية الاستقلال حصلت نتيجة تفاوض، وخصوصاً بين السكان الأصليين (الملايو) الذين كانوا يطالبون بالاستقلال، وبين الاستعمار البريطاني. فصيغة الاستقلال أعطت هيمنة كاملة للملايو على مؤسسة السلطة السياسية، في حين بقي الصينيون متفوقين في المجال الاقتصادي وبخاصة في مجالي الصناعة والتجارة. فالتنمية في ماليزيا هي نتيجة تفاعل هذه العناصر. فالدفع التنموي والاقتصادي كان مرتبطاً بالصينيين وشبكاتهم والعلاقات التي كانت بينهم وبين الصينيين في تايوان

وهونغ كونغ، ثم في سنغافورة. فرأس المال الذي أسهم في صنع النهضة الماليزية كان مرتبطاً بالاقتصاد الصيني الذي قد تم نقله بعد حدوث تنمية اقتصادية في تايوان وهونغ كونغ. فالتنمية في ماليزيا في جوهرها كانت تنمية اقتصادية. فهناك مجموعة من العوامل ساعدت على ذلك، وأهمها وجود سياسة ماليزية مسلمة نيرة تعلمت في الغرب، وظل انتماؤها الإسلامي والإقليمي قوياً، وارتبطت مصالحها بمصالح الأكثرية المسلمة بشكل قوي أيضاً في مواجهة التحدي الصيني والهندي والماليزي. لذلك تجد الأحزاب والتكتلات السياسة في ماليزيا مهما اشتد الصراع فيما بينها يبقى هناك تفاهم شفوي غير مكتوب بأن هذا الصراع يجب ألا يتحول إلى انقسام ضمن الأكثرية المسلمة، وذلك لأن هذا الانقسام يعني الهيمنة الكاملة لرأس المال الصيني. فاجتماع هذه العناصر وضع شروطاً سمحت بقيام عاملين أساسيين: وجود قيادة نيرة ارتبطت مصالحها بمصالح قواعدها الرئيسة ولا تعمل بمعزل عنها، ووجود عناصر لديها علاقات اقتصادية واسعة وعندها قدرات تجارية وصناعية متميزة. فالوحدة السياسية والقدرة على الحفاظ والاستمرارية ومنع التجذر والصراع الداخلي من ناحية، ووجود مجموعة سكانية ذات طموحات اقتصادية من ناحية أخرى أسهم في نجاح التجربة الماليزية.

- **يُتهم الفكر العربي بعدم اطلاعه الكافي على الفكر الآسيوي برغم غناه النظري، فكيف تنظر إلى هذه الثقافة أدبياً وفكرياً وفنياً؟**

الثقافة الماليزية بصفة عامة هي ثقافة تشدد، وتعطي أهمية كبيرة لعنصر الإجماع على القرار والتوحد في التوجه، والثقافة المالوية بصورة خاصة تعزز الإجماع حول القيادة وعدم التمزق أو التشرذم. وهذه الثقافة هي التي تجعل الفرد قادراً على ضبط النفس ودعم القيادة حتى عندما لا يتفق معها تماماً، مما أعطى الثقافة السياسية قوة كبيرة. في حين أن الجانب السلبي فيها قد يكمن عند عدم وجود قيادة سياسية نيرة تعمل في الإصلاح والتطوير والتنمية للمجموع. إذ يصبح هذا الإجماع سلبياً، ويكون من الصعب تغيير هذه القيادة السياسية ووضع حدود لتجاوزاتها. لكن من حسن الحظ أن الماليزيين عندهم قيادة متميزة برغم أخطائها وقصورها. فبصورة عامة كانت القيادة حريصة على التنمية بسبب الشعور بالارتباط بين مصلحة القيادة الشخصية ومصلحة النخبة الحاكمة ومصلحة الشعب. فهناك شعور بأن تطور البلاد يعد أساسياً لاستمرار استقلالها والحفاظ

على البنية السياسية والمصالح الاقتصادية. إن ذلك قد هيأ فرصة جيدة للتنمية. فالثقافة السياسية إذن تجنح – وفق ذلك – للمصالحة والإجماع وإعطاء القيادة السياسية الفرصة الكاملة من أجل تحقيق برنامجها. أما على المستوى الثقافي العام فهناك ثقافات متعددة وليست ثقافة واحدة. فهناك ثقافة المالاويين الإسلامية التي تعد امتداداً للثقافة التاريخية لشعوب الملايو المسلمة؛ وهناك ثقافة صينية متغربة إلى أبعد الحدود في نمط حياتها وأذواقها وتفكيرها وحتى في لغتها. فاللغة الإنكليزية هي لغة التعليم الأساسي لديها. فهذه الثقافات تعايشت تعايشاً سلمياً برغم تناقضها، ويعود ذلك إلى روح التسامح العالية التي يتمتع بها مسلمو ماليزيا والتي تقوم على قبول الآخر وإعطائه المجال لممارسة قناعاته. فهو تسامح لم أجد له مثيلاً لا في الشرق ولا في الغرب. وهذا ما سمح بتعددية ثقافية. فالمسلمون المالاويون أعطوا الحرية الكاملة للصينيين في تدريس لغتهم الخاصة ومحافظتهم على ثقافتهم التاريخية. وهذا يدفع إلى تأمل قدرة هذه الثقافات على التعايش السلمي إلى حد كبير، واحترام خصوصيات الثقافة الأخرى.

- **هذا ينقلنا إلى علاقة الثقافة بالتنمية، فالعلاقة الجدلية بينهما كانت مثاراً لسجالات متعددة. فبعض المفكرين يصر على أولوية الثقافة بوصفها مخزن التحولات السياسية والاجتماعية، في حين أن بعضهم الآخر يرى في ذلك رؤية أنثروبولوجية ثابتة لا تقرأ التحولات والتغيرات التي تمر بها المجتمعات تبعاً لظروفها السياسية والاجتماعية، كيف تقرأ هذه العلاقة؟**

هناك علاقة جدلية تبادلية بين البعد الثقافي والبعد الاجتماعي. فالثقافة والقيم والتصورات والمفاهيم تؤثر في تشكيل البنى الاجتماعية، وتغيير هذه البنى يؤثر في الثقافة، فمن الخطأ النظر إلى الطرفين بحسبانهما يخضعان لقوانين ساكنة. فهناك حركية ثقافية وحركية اجتماعية تجعل الثقافة في حالة تغير مستمر، كما تجعل البنى الاجتماعية في حالة تحول. والبنى تخضع لتأثيرات كثيرة، منها القوى الاقتصادية والسياسية وتغير علاقاتها. والثقافة هي محصلة ثقافات، إذ ليس هناك أحادية في أي مجتمع، وهذه الثقافات في حالة تفاعل مع القوى السياسية التي تعطي أولوية على أخرى مما يجعل الثقافة في النهاية محصلة توازنات القوى وتوافقاتها الموجودة في المجتمع. فمن الخطأ أن نقول إن هناك علاقة سببية تبدأ من نقطة ثم تنتهي إلى أخرى، بل هناك علاقة تضايفية جدلية تجعل من أي تغيير في هذا المجال يحدث تغييراً في المجالات الأخرى والعكس صحيح.

- **إذا أردنا أن نقرأ علاقة الإسلام بالحداثة، فهذه الثنائية تجمع بين دين سماوي وزمن تاريخي، فهل تعد هذه الثنائية استمراراً للتوليفات الثنائية التي نشأت مع عصر النهضة مثل الإسلام والاشتراكية والأصالة والمعاصرة وغيرها، أو أنها تختلف عن ذلك كلياً؟**

إن فهم العلاقة الثنائية يختلف بحسب تعريفنا لمفهوم الإسلام، فهل نعرف الإسلام على أنه نصوص تاريخية مرتبطة بعصر معين، ظهرت وبرزت وبدأت تؤثر في الفكر والفعل، أو ننظر إلى الإسلام بحسبانه تفسيراً لتلك النصوص. فالإسلام والحداثة ليسا طرفين متناقضين متقابلين إلا إذا فهمنا الإسلام بمعناه التاريخي والحداثة بمعناها الغربي. فهناك إذن مساحات واسعة للتناقض، كما أن هناك مساحات واسعة للتوافق بين الإسلام بوصفه مجموعة من القيم والمفاهيم والتصورات وبين الحداثة. فإذا نظرنا إلى الإسلام على أنه يحوي قيماً ثابتة فيه، على اعتبار أن الإسلام هو النص القرآني، وتطبيق الجيل الأول من الصحابة إضافة إلى أنه عبارة عن مجموعة من القيم والتصورات، فنحن إذن قادرون على أن نتحدث عن إسلام خاضع لقوى التغيير. فهناك ربط القيمة بالنموذج أو المؤسسة، وهذا ما يحول الإسلام من صيغة عامة إلى صيغة مؤسسة ضمن ظرف اجتماعي وتاريخي محدد. فإذا نظرنا إلى الإسلام من هذا المنظور وقلنا إن الإسلام هو عبارة عن تفسير لمجموعة من القيم والمعادلات، فيمكننا إذن الحديث عن حداثة إسلامية قادرة على أن تضع الحداثة من خلال القيام بمشروع حضاري، ومن خلال قيم العدالة والرحمة والمساواة. فهذه القيم مجتمعة في حاجة إلى أن تعطى خصوصية أو تتجسد في نموذج تاريخي من أجل ممارستها. لذلك أعتقد أن المشكلة اليوم في التعامل مع الإسلام تتعلق بأمرين: فبعض المفكرين يتعامل مع الإسلام بوصفه مجردات، بحيث نفتقد تحويل هذه المجردات المطلقات إلى مؤسسات وعلاقات؛ والأمر الآخر وهو متعلق بالنظر إلى الإسلام بوصفه نموذجاً ناجزاً تم استكماله في مرحلة سابقة، وليس علينا إلا استعارة أشكاله التاريخية مرة أخرى. فكلا الفهمين قد أساءا إلى الإسلام وإلى المجتمع العربي المعاصر. فكل مجتمع في حاجة إلى النهوض وفي حاجة إلى توظيف هذا القدر الهائل من القوى الدينية فيه، فعملية التغيير في حاجة إلى التزام عميق بمجموعة من القيم، هذا الالتزام بالتعريف هو التزام ديني، أي التزام عميق يجعل القيمة أمراً مرتبطاً بتعريف الذات ومعنى الحياة. فنحن غير قادرين على توظيف القدرة الروحية للإسلام في تطوير المجتمع

المعاصر، ونحتاج إلى مجموعة من القيم والتي لا بد من وجودها من أجل توحيد الصفوف وتحقيق التعاون والصدق في التعامل والإخلاص والتفاني. ولكننا اليوم بسبب الانفصام بين ما هو ديني ودنيوي محرومون من هذه الطاقة الروحية الهائلة التي لا بد منها للمضي في أي مشروع نهضوي حضاري جديد.

- **على ضوء كتابك (إعمال العقل من النظرة التجزيئية إلى الرؤية التكاملية) نلحظ أنك حصرت مفهومك للعقل بتعريف المنظومة الأرسطية التقليدية له، ولم تأخذ بعين الاعتبار النقد الذي وجهه تيار ما بعد الحداثة وخصوصاً ليوتار إلى هذا المفهوم؟**

إن للعقل مستويات عدة؛ أحد مستويات العقل: ما يسمى بالعقل المنطقي البرهاني الذي ينظر إلى محيطه؛ فيحاول أن يبحث عن الثابت والمتغير، ويحلل الأشياء ويربطها بطريقة منطقية. هذه الطريقة المنطقية هي التي يحاول المنطقيون البحث عنها وفصلها وتحليلها وتحديد بعض خطواتها. فالعقل الإنساني يملك من مستوى الوعي المنهجي ما يحكم علاقات الأشياء وفهمها، كما أن للعقل مستويات أخرى كما أشرت في الكتاب، وطغى المستوى الروحي أو العرفاني كما جاء في تعبير محمد عابد الجابري في كتابه (نقد العقل العربي)؛ المستوى الآخر بياني يتعلق بالقيم وتحليل النص والبحث عن القيم. فالناظر إلى تاريخ المجتمعات يجد أن النص عنصر أساسي في الفهم والتفسير والتحليل. وحتى اليوم، ومع غياب أي نص له صفة الإطلاق أو الترتيل أو التقديس، نجد أن البحث الأخلاقي المعياري يتعلق بالبحث ضمن نصوص مرجعية تتعلق برواد حركة التنوير الغربية من كانط وهيغل وديكارت وغيرهم. فما كتبوه عبارة عن انطباعاتهم ونظراتهم وتحليلاتهم. ولقد أصبحت نصوصهم نصوصاً مرجعية تستعاد من أجل فهم ضوابط الفعل والقواعد الأخلاقية.

فالأخلاقي والإشراقي فيما يتعلق بتلك اللمعات هما مقدمة للعلم. فالعلم مرحلة متقدمة من المعرفة، والمعرفة تعد أمراً تلقائياً. فالوعي البشري قادر على استخراج النتائج واستنباطها من خلال الملاحظة والتحليل والوعي بمحيطه. فيأتي دور العلم بنقل الإشراقات الحديثة وضبطها والبحث عن المعايير التي تنقلها من مرحلة المعرفة إلى مرحلة العلم المشترك. فالحدس هو الأصل. ولقد أكدت على ذلك في كتابي (إعمال العقل). فالمعرفة تفترض قيام خبرة، ومن دون خبرة الإنسان العارف

تصبح الكلمات مجردة من أي معنى. إذ تصبح كلمات فارغة. فالمعنى ناتج عن ربط بين مجموعة مفاهيم وتصورات وبين خبرة عملية مرتبطة بخبرة الإنسان العارف. ولذلك فأنا لا أتفق مع من يدعو إلى تقليص العقل إلى عقل برهاني والقضاء على مساحات العقل البياني أو الإشراقي. فتقليص العقل إلى عقل برهاني هو محاولة لتقمص العقل الوضعي الغربي، في حين أن مستقبل الثقافة والنهضة العربية يرتبط مباشرة باستعداده الأخلاقي والروحي الذي يعطي للحياة معنى ورسالة. لذلك فالقول بأن طرحاً قد قدمته لاستعادة العقل الأرسطي يعد طرحاً غير دقيق، وإن كنت قد ركزت في بحثي على الجوانب البرهانية ثم البيانية ودعوت إلى إصلاح مناهج التفكير ضمن التحليل اللغوي البياني، كما دعوت إلى إصلاح علم أصول الفقه الذي هو العلم الأساسي الذي يحدد منهج تعامل العقل مع النص.

- **يقف كثير من المثقفين والمفكرين العرب موقفاً سلبياً من تيار ما بعد الحداثة على اعتبار أن المجتمعات العربية لم تنجز حداثتها، لذلك لا ترى ضرورة في الدخول في جدل نقدي مع تيار ما بعد الحداثة، إذ هي تتبنى مفهوماً خطياً للتاريخ، وترى أنه يجب على المجتمعات أن تسير بخطى متلاحقة ومتتابعة، ما رأيك في ذلك؟**

اتفق مع من يقول بأن المجتمع العربي لم يدخل مرحلة الحداثة. فالحداثة التي يعيشها المجتمع العربي هي حداثة مستعارة، لم يتم التعامل معها من خلال نقد عميق وإعادة تحوير لكي تتناسب مع الخبرة التاريخية للمجتمع العربي. فالحداثة التي تعبر عن أصالة لم ندخل بها أو مازلنا في بدايتها. لكنني أختلف مع من يقول بأنه ليست هناك حاجة إلى التعامل مع الفكر ما بعد الحداثي على اعتبار أننا لم ندخل مرحلة الحداثة بعد، فالتعامل والتفاعل مع هذا الفكر مهم وضروري لفهم الحداثة الغربية ذاتها. فالفكر ما بعد الحداثي في الحقيقة هو عملية نقد عميقة جداً للفكر الحداثي، وفحوى هذا النقد أن الفكر الحداثي لا يملك أساساً خارجاً عن الأطروحات التي تقدم بها مفكرو الحداثة الغربيون، ولا يملك مرجعيةً خارجة عن السياق التاريخي للمجتمع الغربي. وهذه ملاحظة بالغة الأهمية، إذ تشير إلى أن هناك أساساً قديماً تم تجاهله في عملية تطوير الحداثة الغربية، وفي تقديري أن هذا الأساس يتعلق بالبعد العلوي الغائب في الفكر الغربي. فالبعد العلوي قديم تم استبعاده من خلال محاربة الفكر الميتافيزيقي، ومن خلال ذلك تم استبعاد البعد العلوي وهو الكل، وعندما تتجاهل الكل يصعب عليك العودة من أجل ربط العناصر

والمساحات المعرفية الاجتماعية. فلذلك من المفيد أن نتعامل مع هذا الفكر وأن نفهمه وأن نستفيد من نقده للتجربة الحداثية، لكنني أتفق أيضاً مع أن الفكر ما بعد الحداثي لا يصلح لكي يكون أساساً لبناء جديد. فهو تعبير عن أن الحداثة الغربية قد بلغت مداها، وأن المنطلق الاجتماعي التاريخي الغربي اليوم يقوم في مساحة كبيرة منه على غياب ضوابط ترتبط بالفكر الحداثي والقيم الحداثية وعلى غياب بديل يمكن للجميع تبنيه عوضاً عن الرؤية الحداثية.

- **هل تشعر أن المجتمعات الغربية اليوم في حاجة إلى مشروع حداثي جديد يطلق عليه (ما بعد الحداثة) أو أن مشروع الحداثة نفسه مشروع لم يكتمل كما عبر عنه هابرماز؟**

أعتقد أن المجتمع الغربي غير قادر على تطوير ذاته وإعادة توليد ثقافته بالعودة إلى مرجعية الحداثة.

- **لكن التجربة التاريخية الغربية أثبتت عكس ذلك، فالفكر الغربي قادر على تجديد نفسه من داخله.**

نعم التجربة الغربية أظهرت أن المجتمع الحداثي قد مر بمرحلة نمو، واستطاع من خلاله نقل عدد كبير من قيمه المثالية وتحويلها إلى واقع معيشي مثل قضية المساواة والحريات والمشاركة السياسية. هذه الأطروحات أساسية لحركة التنوير الغربية. وفعلاً استطاعت هذه الحركة نقل التجربة الغربية من مجتمع اقطاعي تتحكم الأنظمة المركزية فيه إلى مجتمع يعيش حياة المشاركة والقانون والمساواة إلى مدى بعيد.

فقد حقق المجتمع الغربي كثيراً مما كان ينادي به قبل قرنين أو ثلاثة، واستطاع أن يعبئ الطاقات الإبداعية والإنتاجية والأخلاقية ويحولها إلى مجتمع صناعي له أدواته ونظامه المميز. لكن المشكلة اليوم أن الحداثة بعد أن رفضت أي لقاء مع البعد العلوي غير قادرة على الأخلاقيات الخاصة بتوليد هذا المجتمع. فما بعد الحداثة اليوم هو دعوة تقول بأن القيم الحداثية هي قيم ليس لها مبرر ولا تستند إلى حقيقة. فالجنون والعقل في مرتبة متساوية في المنظور ما بعد الحداثي، وسلوك معين ليس أفضل من آخر، إذ هي في النهاية مجموعة تواضعات اتُّفِقَ عليها، وهذه التواضعات تخدم قوى اجتماعية. فميشيل فوكو على سبيل المثال حاول أن يظهر كيف أن السجن والمصح العقلي هما في النهاية محاولة لرفض أنماط من الحياة غير مقبولة واستبعادها من القوى الاجتماعية السائدة، لأن هذه الأنماط

لا تحقق المشروع الحداثي نفسه، لكن تلك الأنماط مشكلتها الأساسية هي أنها لا تقبل قيم الحداثة. فكما تلاحظ أن كثيراً من دعاة ما بعد الحداثة يؤكدون على أنه ليست هناك حقيقة مطلقة، وأن الحداثة لا تستند إلى حقيقة وأن هناك أنماطاً مختلفةً من السلوك، وأن كل فرد يقوم بما يشاء من الأنماط لأن الفكر ما بعد الحداثي لا يستند إلى مرجعية. فهي غير قادرة على إحداث مشروع نهضوي لكنها تقوم بنقد عميق لكل مؤسسات الحداثة وممارساتها وقيمها وتصوراتها.

- **يقرأ علماء الاجتماع ما بعد الحداثة على ضوء نمطها الاجتماعي الجديد أو ما سماه آلان تورين ظهور المجتمع ما بعد الصناعي، فهل تعبر (ما بعد الحداثي) حقاً عن اصطفافات اجتماعية جديدة في المجتمع الغربي، أو هي تعد مجرد دعوات لنخب سياسية وفكرية غربية؟**

أعتقد أن هذا التحليل الاجتماعي لما بعد الحداثة يظهر أن المجتمع الغربي انتقل إلى مجتمع صناعي، والذي يمارس معظم أفراده أعمالاً صناعية مثل القوى العاملة وغيرها بعد أن كان مجتمعاً زراعياً. ففي الولايات المتحدة الأمريكية نلحظ أن 75% من السكان كانوا قبل مائة سنة يعملون في الزراعة، وإذا اقتربت أكثر إلى عام 1930 وجدت أن 60% من السكان كانوا يعملون في الصناعة، وأن 25% يعملون في الزراعة، في حين أنك لو حللت ذلك المجتمع اليوم لوجدت 25% من السكان يعملون في الزراعة و 15% يعملون في الصناعة والباقي ينتمون إلى قطاع الخدمات الصحية والترفيهية وغيرها.

فهذا التحليل هو محاولة لفهم الانتقال على مستوى البيئة الإنتاجية، في حين أن التحليل ما بعد الحداثي ينظر إلى البناء الثقافي والأخلاقي والاجتماعي للمجتمع ولا يقبله كما هو، ولكنه يقول بأنه يقوم على إشكاليات أهمها؛ أنه يخدم حاجات قوى سياسية واجتماعية ولا يقوم على أي ضابط معياري علمي أو أخلاقي أو أي ضابط يرتبط بأسس ثابتة مما يسمى بالحقيقة. فالحقيقة خارجة عن الخبرة الإنسانية وأن هذه الحقيقة قادرة على توجيه هذه الخبرة وضبطها.

- **كيف تقرأ علاقة ما بعد الحداثة بالعولمة، فالعولمة تمتلك حوامل تقانية ومعلوماتية واتصالية رئيسة، فهل التوازي بين ثقافة العولمة وبين تيار ما بعد الحداثة يعد دوراً كبيراً في الترويج لهما بوصفه مدخلاً لنمط اجتماعي جديد؟**

لفهم العلاقة بين الفكر ما بعد الحداثي والعولمة يجب أن نفهم العلاقة بين ما بعد الحداثة والسلطة. فالفكر ما بعد الحداثي في مجمله هو فكر معادٍ للسلطة

المركزية، حتى إنه يجنح في كثير من جوانبه إلى الفوضوية مع تقليل سلطة الدولة ورفض مراكز القوى الاقتصادية في المجتمع. لذلك أرى أن الفكر ما بعد الحداثي سيكون معارضاً للعولمة بوصفها مشروعاً تقوده الشركات متعددة الجنسيات والمصالح الاقتصادية من أجل الهيمنة على الأسواق، ومن ثم الثقافات والإنسان. في حين أن الفكر ما بعد الحداثي يؤمن بالتعددية الثقافية وبأن السلطة في النهاية يجب أن يحد استخدامها ويعطي الفرد حرية كاملة، وهذا يتعارض مع العولمة. لكنني لا أستغرب إذا ما وجدت بعض المفكرين ما بعد الحداثيين يرحبون بالعولمة إذا تمت تصفيتها من مؤثرات السلطة والهيمنة المركزية من خلال جعلها عولمة تقوم على التنوع والتعدد وانفتاح الثقافات بعضها على بعض. فالفكر ما بعد الحداثي سيكون أميل إلى هذا الشكل من أشكال العولمة.

- **يستغرق بعض الباحثين في وصف الآثار السلبية والهامشية للعولمة على العالم العربي، ألا ترى أن هناك فرصاً إيجابية من الممكن اقتناصها والاستفادة منها أفضل من التركيز على الجوانب السلبية؟**

أعتقد ذلك، فالعولمة تشكل تحدياً للعالم العربي، على اعتبار أن العولمة تقودها قوى وتكتلات اقتصادية ذات مصالح لا تنسجم مع المصالح العربية. فهي بهذا المعنى تشكل تحدياً حقيقياً. لكن في الوقت نفسه تعد فرصة لأن العولمة تقوم على مفهوم إضعاف سلطة الدولة وإعطاء هامش أوسع للمؤسسات الاقتصادية الثقافية. فإذا عدنا إلى المجتمعات العربية نلاحظ أن المشروعات في البلاد العربية ارتبطت بالدولة. فالمبادرة قد أخذت من الفرد. فكل الجوانب التنموية حتى الثقافية فيها محصورة بقرار مركزي، وهذا ما أثر في حركة المجتمع المدني. فقد فَقَدَ القدرة على المبادرة وعلى الشعور بالمسؤولية. فالتنمية ليست فقط مسؤولية الدولة، وإنما هي أيضاً مسؤولية الفرد والأسرة. ففي تقديري أن مثل هذا التغيير في التوازن بين الحكومات القطرية وبين مؤسسات المجتمع الأهلي أو المدني سيتيح المجال للأفراد للمبادرة وللشعور بأن مسؤولية التنمية والتحديث والتطوير هي مهمة الفرد قبل أن تكون مسؤولية الدولة. ومن هذا المجال، قد تكون العولمة فرصة إذا أحسن استخدامها وإذا بادرت القوى السياسية وخصوصاً الحاكمة بالسماح للقوى الأهلية والأفراد بإظهار القدرات الإبداعية والإنتاجية. وهي في عالمنا العربي ليست قليلة، لكنها تحتاج مساحة كافية للتحرك للإسهام في عملية النهضة الاجتماعية والقانونية والسياسية.

- **لديك علاقات واسعة مع المؤسسات والمنظمات الإسلامية الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية. كيف تقرأ الدور الذي يجب أن تقوم به هذه المؤسسات من أجل تشكيل ضغط سياسي وحضور ثقافي في المجتمع الأمريكي؟**

هذه المنظمات يمكن أن تؤدي دورين: **الأول** من خلال نشاطاتها في مجتمعات مهيمنة وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وقرب مراكز صنع القرار في العالم برمته. هذا النشاط يجعل القرار السياسي أكثر توازناً واعتدالاً في تعامله مع المجتمعات العربية والإسلامية. أما **الدور الآخر** والذي تقوم به هذه المؤسسات هو دور إصلاحي تنويري، لأن هذه المجتمعات تتعامل مع تراثها التاريخي الإسلامي بنوع من الحيوية. فهي لا تتعامل باعتبار أن المحيط الثقافي قد تبدل وأن أمامها مجموعة من المشكلات عليها حلها، مما أعطاها الحيوية وممارسة شيء من الاجتهاد في التعبير عن أصالتها التاريخية وتطبيقها في سياق اجتماعي مختلف، كما أتاحت هذه التجربة للجاليات العربية والمسلمة التعامل مع الآخر بشيء من الاعتدال بعيداً عن التشنج، وأعطتها القدرة على استيعاب الاختلافات، لأن الجاليات تنتمي إلى ثقافات وحضارات متعددة. فهناك حاجة إلى التعاون والتفاهم والوصول إلى قرارات مشتركة. فمثل هذا الاحتكاك اليومي جعل الفرد الذي ينتمي إلى الجاليات المسلمة قادراً على احترام الخصوصيات الذاتية للثقافات والتعامل معها من دون تشنج وبنوع من التفاعل والتسامح. فهذه التجربة قمينة بتوليد نموذج جديد للتفاعل التاريخي والمعاصر يمكن أن يؤثر في المدى الطويل وتعطي نموذجاً وتجربة حية تستفيد منها المجتمعات العربية والإسلامية التي تحمل صفة الاستمرارية والتقليدية بحكم موقعها وانتمائها وبحكم القوى الثقافية والمرجعيات الأخلاقية الموجودة فيها.

- **يرى إدوارد سعيد أن هناك إمكانية كبرى لتشكيل حلف اجتماعي مع الأميركيين السود أو الأميركيين ذوي الأصول الأفريقية، فكيف ترى ذلك؟**

هذا حاصل بالفعل وبصورة أساسية على مستوى الأقليات الأفريقية أو السود في أمريكا. فكثير منهم يعتنقون الدين الإسلامي، بحسبانه ديناً وجدوا فيه ما يؤكد على المساواة وتحرير الفرد من الضغوط الاجتماعية. لكن أخيراً ظهرت المنظمات الإسلامية على المستوى القومي، أي المنظمات التي تهتم بالجاليات الإسلامية في مختلف مناطق الولايات المتحدة الأمريكية وتحاول أن تضغط على مراكز صنع القرار من أجل تطوير قوانين سياسية تخدم مصالح الجاليات الإسلامية ذات الخصوصيات

الثقافية والدينية. هذه التجربة الجديدة دفعت المنظمات الإسلامية والعربية التي تعمل على مستوى أمريكا كلها إلى الدخول في تحالفات وائتلافات مع منظمات أمريكية تشاركها في همومها، بعضها مهتم بقضايا الأقلية، وبعضها الآخر مهتم بقضايا أخرى مثل الأسرة مثلاً التي تمثل إحدى القيم الأساسية في المجتمع المسلم. فهناك اليوم تحالف بين الجاليات الإسلامية وبعض القوى والمؤسسات والحركات الاجتماعية التي تريد أن تواجه حركات الشذوذ الجنسي التي تحاول تدمير الأسرة وتدفع المجالس التشريعية لاستصدار قوانين تميع مفهوم الأسرة. فهناك كثير من التحالفات من هذا الشكل، فتوجد الآن ثوابت مشتركة بين الجاليات الإسلامية وبعض القوى الاجتماعية في أمريكا تدفع إلى قيام تحالفات تسمح للجاليات العربية والمسلمة بالمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصورة أكثر فاعلية مما مضى.

- **بوصفك رئيس جمعية علماء الاجتماع المسلمين في أمريكا، بعد ثلاثين عاماً من تأسيسها، ما الأسباب والظروف التاريخية التي استدعت تأسيسها؟**

جمعية علماء الاجتماع المسلمين تأسست عام 1972، وأسسها مجموعة من أساتذة الجامعة المسلمين الذين أرادوا أن يجدوا منبراً للتحاور في قضايا ربما لا تهم الباحث الأمريكي ولكن تهم الباحث الذي هاجر من مناطق عربية وإسلامية وله هموم تتعلق بهذه المنطقة، فتأسست من أجل إيجاد منبر للحديث حول قضايا تهم الإنسان المسلم. ومنذ تأسيسها عقدت هذه الجمعية مؤتمراً سنوياً من دون انقطاع، وقد وفر ذلك مساحة لتقديم أبحاث من الصعب تقديمها في منابر جامعية غربية أخرى. إضافة إلى ذلك أنها أسست بالتعاون مع المعهد العالي للفكر الإسلامي مجلة فصلية محكمة، هي مجلة علوم الاجتماعيات الإسلامية الأمريكية، وهي توزع في معظم دول العالم وخصوصاً تلك البلاد التي تحوي أقليات أو جاليات إسلامية. وهي مجلة رصينة ومفهرسة في كثير من الفهارس العلمية في الغرب ويقرؤها عدد كبير، حتى وصلت إلى جنوب شرق آسيا في انتشارها وتوزيعها.

- **كيف تقرأ العلاقة الإشكالية بين مناهج بحث إنسانية مستقلة عن انتمائها الإيديولوجي وبين حقل معرفي مثل علم الاجتماع، ولا سيما أنكم تتحدثون عن علم اجتماع إسلامي؟**

الأدوات البحثية هي كما قلت إنسانية. فالتحليل والتركيب والاستقراء والاستنتاج هي عمليات عقلية يملكها كثير من الناس. فهي لا تنتمي إلى دين أو

عقيدة أو تجربة تاريخية خاصة. فالبحث الاجتماعي لا يعبر عن أدوات فقط، فهو عبارة عن مقدمات أيضاً. بعض هذه المقدمات علوية، فهي تصورات سابقة على عملية البحث. فالبحث عندما يطرح سؤالاً، تتحدد طبيعة السؤال برؤية معينة للحياة مثل المجتمع والعلاقات. فالباحث عندما يقوم بتقويم تجربة فإنه يقومها بناءً على مجموعة من القيم التي لا تأتي من خلال التجربة والبحث، وإنما هي سابقة على عملية البحث نفسه إلى أن تأتي هذه القيم والتصورات العلوية الميتافيزيقية. لذلك قلت في إحدى الدراسات إن عملية البحث العلمي تفترض رؤية خاصة للعالم، بوصفه نظاماً خاضعاً للأنظمة والقوانين.

- **لكن ما علاقة علم الاجتماع الإسلامي كما وصفته بعلم الاجتماع ذي الأصول الغربية، هل يتعامل معه وفق منطق الإفادة والإضافة أو أنه يقوم على منطق توظيف المفاهيم الأولية النظرية لعلم الاجتماع؟**

ما نعنيه بكلمة (الإسلامي) في وصف علم الاجتماع الإسلامي هو رغبة في التأكيد على الحاجة إلى وجود البديل الذي لا ينفك كلياً عن الرؤية الغربية، وإنما يقوم بتعديلات عليها. ولعل أهم هذه التعديلات هو إظهار البعد الخفي في علم الاجتماع الغربي، وهو السكوت عن مصادر القيم والمقدمات العلوية للاجتماع الغربي. فقد ميزت في إحدى الدراسات بين ثلاث رؤى أساسية تحكم علم الاجتماع الغربي: **الأولى**، هي الرؤية الآلية للكون. وهي أن ترى الكون – كآلة. فهناك مجموعة علاقات وقواعد تنظم هذه الآلة، ودور المفكر في البحث عن تلك القواعد في نظرة أرسطية ديكارتية مثل نظرته إلى العالم بأن له محركاً أول وضعت له مجموعة من القواعد ثم ترك يتحرك وفق هذا النظام. أما **الرؤية الثانية** فهي الرؤية الحلولية، وهي الصيغة التي ترى أن الله حال في الكون، وترى أن التجربة الإنسانية هي مجموعة بديلة عن الله. لذلك قال هيغل في كتابه (ظاهريات الروح): إن المعرفة الإنسانية قادرة على الوصول إلى المعرفة المطلقة. فالإنسان الكامل هو الله أو القوة الروحية الكلية التي تتجسد في الكون. أما **الرؤية الثالثة**، فهي رؤية مادية ترى أن المادة هي نفسها عاقلة. ولذلك فالطبيعة قادرة على التفكير وتمتلك صفة عقلية وأن الحياة الإنسانية هي نوع متقدم من الحياة المادية. وإذا حللت جميع التحليلات الاجتماعية الغربية تجدها تنطلق من إحدى هذه الرؤى الثلاث، هذه الرؤى هي دينية، بمعنى أنها خارجة عن التجربة المباشرة للإنسان ومرتبطة بجزء من كيانه وتتعلق بطموحه

العلوي، أما علم الاجتماع الإسلامي فينطلق من أن مقدماته ومنطلقاته العلوية والقيم الأخلاقية الأساسية مرجعيتها الإسلام، باختلاف التفسيرات والأولويات واختلاف النظر إلى الواقع. ومن ذلك يستطيع علم الاجتماع الإسلامي أن يبني على المنجزات الغربية في علم الاجتماع، وهي منجزات لا يمكن التقليل من شأنها على مستوى التحليل. لكن فيما يتعلق بمرجعيته المعيارية، فهو يمتلك مرجعية مختلفة. أضف إلى ذلك أن علم الاجتماع الغربي ينطلق من مركزية غربية ويحاكم أشكال الحياة الإنسانية كلها وفقاً للتجربة الغربية وينظر إلى التجربة الإنسانية كنمو خطي بدأت من الشعوب البدائية ووصلت إلى التقدم مع الحضارة الغربية الحديثة. فعلم الاجتماع الإسلامي يرفض المركزية الغربية ويقول إن خبرة الشعوب الأخرى لا تقل أهمية مع عدم التقليل من الخبرة الغربية المهيمنة. لكنه في الوقت نفسه يريد أن يخرج المقدمات الخفية ويجعلها صريحة للبحث العلمي الاجتماعي.

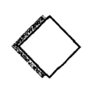
- **ترى إذن أن الاختلافات قائمة في المنطلقات النظرية، ولكن على مستوى البحوث الميدانية الاجتماعية هل ترى أن هناك فروقات لدى دراسة المجتمعات الإسلامية عن المجتمعات الغربية؟**

طبعاً هناك اختلاف. فعندما ينتقل الباحث من مرجعية أمريكية إلى مرجعية جنوب أمريكية تختلف رؤيته، وكذلك الحال عندما ينتقل الباحث من دول صناعية مركزية إلى دولة أخرى نامية معتمدة في حياتها ونظمها على الغرب. فعند النظر إلى رؤية التنمية الموجودة في الغرب والقائمة على نظرية التحديث، نجد أن لها مقدماتها التي تحتكم إليها، في حين نجد أن مدرسة التبعية التي نشأت في أمريكا الجنوبية تم تبنيها لعدد من الباحثين في مناطق أخرى من العالم كما حصل مع سمير أمين من مصر. هذه المدرسة لها فهم آخر لعملية التنمية وآلياتها. فاختلاف المرجعية واختلاف الخبرة يؤديان إلى اختلاف الرؤية والتحليل. وعندما نحتكم إلى منظومة قيم وتصورات تعتمد المرجعية الإسلامية سنلتقي مع الآخر في مجالات وسنخالفه في مجالات. وهذا سوف يؤدي إلى الحوار. ففي النهاية كل رؤية يجب أن تدافع عن أطروحاتها من خلال عملية البرهان.

- **من المعروف أن علم الاجتماع الغربي في عملية تطور مستمر، إذ نلحظ أن تيار ما بعد البنيوية وجه انتقادات حادة إلى المركزية الغربية ولا سيما كلود ليفي شتراوس وغيره، كما نجده في دراسات مارسيل غوشيه وبيار كلاستر**

للمجتمعات البدائية، ولكن لِمَ لم نجد لدى علماء الاجتماع المسلمين دراسات ميدانية متقدمة بقدر ما استغرقوا في الدراسات النظرية والميتافيزيقية؟

هناك بعض المفكرين الغربيين متأثرين برؤية علوية تنصب على طرح الإنجيل والتوراة للقيم الأساسية. انظر مثلاً المدرسة البنائية التي أميزها عن البنيوية؛ فهي على المستوى السياسي – على سبيل المثال – تعطى أولوية لمفهوم القانون وحقوق الإنسان. فالإنسان يملك حقاً ليس على أساس أنه تجريبي، وإنما هو حق ثابت شبيه بالدعوة التي أطلقها توماس جيفرسون لدى إعلان الاستقلال الأمريكي. فقد قال بأن الله خلق الإنسان وأعطاه قيماً أساسية ثابتة لا يحق لإنسان آخر أخذها منه. هذه الفكرة تقوم على أساس رؤية علوية. فهناك خالق وهناك مخلوق أعطى قيماً، وهي لذلك مستقلة عن الموضوع الاجتماعي. فالأطروحات التي يقدمها بعض المفكرين الغربيين تفتقد إلى الأساس. فأزمة علم الاجتماع الغربي تكمن في غياب الأساس كما هو النقد الذي وجهه تيار ما بعد الحداثة. لذلك أعتقد بأهمية إبراز رؤية تنطلق من الثوابت. ربما لا نتفق على الثوابت، لكن لدى البحث عن مجتمع إنساني قادر على وضع ثقافة تتيح للباحث الاجتماعي أن ينطلق من أسس ثابتة فهناك قيم تحكم الإنسان وتجعله ذا هدف أو معنى للوجود. فالإسلام لدى علم الاجتماع الإسلامي إذن يعطيه أهمية في إنتاج نماذج وتصورات تحليلية لحدود الفعل الإنساني وحقوقه. وإذا استطعنا تقديم رؤية متميزة نابعة من تراث خاص، فسيكون مفيداً. لكننا ما زلنا في البداية، في مرحلة إقناع الآخرين بضرورة وجود هذا المنظور في علم الاجتماع.



الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يرنون إليها ويتطلعون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

فرج عبدالقادر طه*

مع قدوم الألفية الثالثة أخذ الناس يفكرون، ويتأملون، ويأملون؛ كل في مجال اهتمامه وشواغله. ويمكن أن ألخص آمالي بالنسبة لما يشغلني ويهمني؛ لميدان علم النفس في جميع أقطار وطننا العربي - على اتساع رقعته - فيما يلي:

1 - انتشار وظيفة «الاختصاصي النفسي» في كل مؤسسات المجتمع المهمة؛ سواء أكانت خدمية أم إنتاجية (مثل المدارس والمؤسسات التعليمية، والمستشفيات والمصحات العلاجية، والوزارات والمصالح الحكومية، والمصانع والمنشآت الإنتاجية... إلخ)، حيث يشترك الاختصاصي النفسي ويسهم مع زملائه من متخصصي العلوم الأخرى في رفع مستوى الخدمة أو الإنتاج، وتحقيق المأمول منهما.

2 - إقامة جمعيات نفسية في كل قطر من أقطار وطننا العربي الذي لم تنشأ فيه جمعيات نفسية حتى الآن؛ واشتراك هذه الجمعيات في الاتحاد الدولي لعلم

* أستاذ علم النفس، كلية الآداب، جامعة عين شمس، عضو المجمع العلمي المصري، خبير علم النفس بمجمع اللغة العربية، عضو مجلس إدارة الجمعية الدولية لعلم النفس التطبيقي.

النفس (I.U.Psy.S.)؛ حتى يُمثَّل كل قطر من البلاد العربية في هذا الاتحاد؛ أسوة بما هو قائم بالنسبة لمصر.

3 – استكمال الإجراءات الرسمية لقيام الاتحاد العربي لعلم النفس؛ إذ لا يزال حتى الآن ومنذ جلسته التأسيسية في عام 1990 تحت الإنشاء، حيث تديره أمانة مؤقتة. على أن يصحب ذلك وضع آلية واضحة ومتكاملة لزيادة فاعلية الاتحاد ودوره على المستويين الإقليمي والعالمي.

4 – نجاح إحدى جمعيات علم النفس العربية في استقطاب الاتحاد الدولي لعلم النفس لإقامة أحد مؤتمراته الدولية (ويعقدها كل أربع سنوات في بلد مشترك في الاتحاد) في أحد الأقطار العربية. وقد أخفقت مصر عند قيامها بأول محاولة لذلك في عام 1998 ليعقد مؤتمر عام 2004 بها؛ حيث فازت عليها الصين؛ إلا أننا نرجو تكرار المحاولة ونجاحها مستقبلاً؛ سواء من جانب مصر أو غيرها من بلاد الوطن العربي، ففي هذا دعم كبير لعلم النفس وسمعته في وطننا العربي.

5 – إذابة الفروق والتقسيمات والتعصبات الشديدة والتي تؤدي إلى صراعات جانبية تضر بعلم النفس، وتبدد طاقات علمائه فيما لا طائل من ورائه؛ مثل تقسيم علم النفس إلى علم نفس بحت وعلم نفس تربوي – لكل منهما علماؤه؛ علماً بأن علم النفس التربوي ليس أكثر من فرع من فروع علم النفس، شأنه في ذلك شأن علم النفس الصناعي، أو علم النفس الإكلينيكي، أو التحليل النفسي...؛ فالأمر هنا ليس أكثر من تعدد تحت مظلة الوحدة.

6 – زيادة وعي الناس في المجتمع العربي – على امتداده – بالتخصص النفسي، وبالفرق بينه وبين تخصصات قريبة منه مثل الطب النفسي، والخدمة الاجتماعية؛ فيعرفون الفروق بين كل منها وبين مجالاتها، وما يمكن أن يقدمه كل تخصص من خدمات، ويسهم به من فهم لظواهر بذاتها، وعلاج لمشكلات بعينها؛ هذا إضافة إلى إمكانية تآزرها وتكاملها فيما بينها لفهم كثير من القضايا والمشكلات وعلاجها بشكل متكامل. ويمكن أن يقوم بالدور الأكبر في نشر هذا الوعي وتحقيق هذا الأمل إعلام واع وجاد من جانب الصحافة والإذاعة والتلفاز والمؤتمرات والندوات.

7 – انتشار الوعي بين كبار المسؤولين في كل قطر عربي بأهمية علم النفس، وبما يمكن أن يقدمه باحثوه ومتخصصوه من إسهام مهم في تنمية المجتمع وعلاج مشكلاته؛ إلى جانب زملائهم في التخصصات العلمية المختلفة (مثل الطب

والهندسة والعلوم والاقتصاد...)، دون إعلاء لشأن تخصص على حساب آخر؛ فالكل يقدم ما يستطيع لخدمة مجتمعه، والإسهام في تقدمه في حدود تخصصه.

8 – إنشاء معهد علمي خاص بالتحليل النفسي، يتخرج فيه المحللون النفسيون، إذ من المؤسف حقاً ألا ينشأ حتى الآن معهد واحد في أي قطر من أقطار العالم العربي.

9 – الاهتمام بحركة البعثات العلمية للخارج للحصول على الدرجات العلمية العليا في علم النفس، وكذا المهمات العلمية، ومنح التفرغ لقضائها في الجامعات الأجنبية بشكل دوري لعلماء النفس وباحثيه؛ مع تيسير اشتراكهم ومشاركاتهم وتشجيعها في المؤتمرات العلمية الدولية؛ للوقوف على أحدث مستجدات العلم وتطبيقاته، حتى لا نتخلف في الوطن العربي عن زملاء التخصص في العالم الخارجي.

10 – زيادة موازنات البحوث العلمية عامة، والبحوث النفسية خاصة؛ لأن تقدم أي مجتمع رهن بتقدم البحث العلمي فيه، وإخلاص المسؤولين عنه وجدّيتهم.

هذه بعض «التحديات والآمال» التي انشغل بها؛ وأرجو أن ينجح مجتمعنا العربي في تحقيقها؛ والله الموفق.

محمد شريف صقر*

تحدث تحولات كبرى في مختلف ميادين الفكر والثقافة والعلم والعلاقات الإنسانية، ولما كانت مهنة الخدمة الاجتماعية تمثل محور التفاعل بين جميع هذه الأبعاد، فقد واجهها كثير من التحديات تمثلت في التطور السريع للبناء المعرفي لها من ناحية، والممارسات الميدانية الخاصة بها من ناحية أخرى، ولعل أهم هذه التحديات يتمثل في التغير السريع والمشكلات المتعددة التي تواجه الإنسان، الأمر الذي يجعل التوافق بينه وبين البيئة أمراً صعباً، ومن هذه التحديات: الميل إلى النزعة المادية، والتخلي عن القيم والأعراف، وزيادة معدل الانحراف والجريمة والإدمان، وانتشار البطالة، وظاهرة العنف والإرهاب، وانعدام الإحساس بالأمن وازدياد التنافس والصراع من أجل تحقيق الذات، وصعوبة

* قسم الخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

ترشيد الإنفاق والاستهلاك؛ أضف إلى ذلك تأثير العولمة وتقانات الاتصال الحديثة التي تجعل المجتمع لايستطيع أن يواكب تغيرات تتفق مع كيانه وهويته، بل على العكس قد تهدد أمنه واستقراره. ولعل مهنة الخدمة الاجتماعية في الألفية الجديدة تنظر إلى هذه التحديات من خلال مجموعة من الآمال والطموحات تعمل على تحقيقها وإلا فإنها لن تستطيع القيام بالدور المأمول منها، ولعل هذه الآمال تتمثل في:

1 – التركيز على المداخل الوقائية والإنمائية أكثر من المداخل العلاجية، تلك المداخل الأكثر كلفة والتي يمتد تأثيرها إلى نطاق محدود من الأفراد.

2 – اقتحام ميادين جديدة للعمل تخرج عن نطاق الميادين التقليدية مثل العمل مع حالات العنف الأسري، والاغتصاب، والإرهاب، والانحرافات الجنسية، وترشيد الاستهلاك، والعمل مع مشروعات الخصخصة، والأزمات والكوارث.

3 – تحقيق المزيد من الالتحام والتفاعل، ليس فقط مع العلوم الإنسانية الأخرى مثل علم النفس وعلم الاجتماع، بل التفاعل أيضاً مع العلوم الطبيعية والرياضية من أجل وضع نماذج للممارسة يعتد بها.

4 – التركيز على الاستراتيجيات الخاصة بالعلاج القصير، ذلك العلاج الذي يهدف إلى إعطاء أكبر قدر من المساعدة في أقل فترة زمنية ممكنة وبخاصة في الدول النامية محدودة الإمكانات.

5 – العمل من أجل الوصول بالمهنة إلى العالمية، ونعني بذلك الاتفاق على النظريات والنماذج والمفاهيم الخاصة بها من خلال إطار موحد متفق عليه ويحكمه قانون أخلاقي معترف به ويتمسك به جميع أفراد المهنة.

6 – العمل على تحقيق المزيد من الاعتراف المجتمعي بالمهنة، أي زيادة وعي المواطنين بالدور الذي يمكن أن تؤديه في إحداث التغير المقصود المواكب للتغيرات السريعة المتوقعة في الألفية الجديدة.

7 – إعطاء المزيد من الاهتمام لبحوث الخدمة الاجتماعية، وخصوصاً بحوث الممارسة التي تكشف بصدق عن حاجات العملاء وطموحاتهم مع إعطاء المزيد من الاهتمام للقضايا المعاصرة المصاحبة للتغير.

8 – الإسهام في تطوير النظم الإدارية التي تعيق فاعلية تقديم الخدمات أو

تقلل من كفاءتها، وخصوصاً في المؤسسات التي تؤدي مهنة الخدمة الاجتماعية دوراً أساسياً فيها.

إن الآمال هي طموحات يجب أن تكون في حدود الإمكانات ولا يمكن أن تتحقق إلا من خلال العمل المستمر والبحث المتواصل والإيمان بالدور الذي يمكن أن تحققه المهنة.

يعقوب الكندري*

خلفت الألفية السابقة موجة كبيرة وهائلة من التغيرات الجذرية في مجالات الحياة اليومية للإنسان. فقد حملت هذه الموجة – والتي تراكمت بشكل صاخب في النصف الأخير من تلك الألفية – تطوراً تكنولوجياً وتقانياً لم يسبق له مثيل خلال المراحل الإنسانية من عمر البشرية على مر عصورها. فألقت العقود المنصرمة، بما تحمله من تحديات، الثقل على كاهل هذا الكائن الإنساني، والمسؤول الأول والأوحد عن بناء هذا العالم، لترتيب القدر المناسب والمطلوب من الرفاهية وتحقيقه، وتسخير الطبيعة ومعطياتها لصالحه ولخدمته. فبدأ عصر الاتصال والمعلوماتية بالسطوع مقبلاً بكل ثقله خلال العقود القليلة الماضية، ويمضي ويدوي في أركان الأرض الفسيحة، مخلفاً تحدياً كبيراً لبني الإنسان في تحديد طرق تعايشه وعلاقته مع معطيات الطبيعة وقوانينها من جهة، وارتباطه وتفاعله مع أبناء جنسه من جهة أخرى.

إن مما لا شك فيه، وفي ظل التطور الرهيب الذي حدث في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، أن الصورة التفاعلية الجديدة بين الإنسان والآلة قد أخذت منحى جديداً وفريداً. فقد أوجد تحدياً كبيراً ألقى بظلاله على الإنسان في هذه الألفية الجديدة. هذا التفاعل وهذا التحدي انحصر في مجمله في منعطفين أساسيين وجوهريين: أولهما، يتعلق بالعمل على التقريب المكاني والزماني للثقافة الإنسانية العامة والمجتمعات البشرية متباعدة الأقطار والمنتشرة على هذه الأرض الفسيحة؛ وثانيهما، في كيفية الاستفادة من هذه التقانات في تحسين سبل المعيشة والارتقاء

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. حاصل على الدكتوراه من جامعة ولاية أوهايو الأمريكية في سنة 1998. التخصص الدقيق: الأنثروبولوجيا الثقافية والأنثروبولوجيا الطبية.

والنمو بالمجتمعات الإنسانية. فقد حمل بعضهم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات – وهم محقون في ذلك – المسؤولية المباشرة في هذه المرحلة الحاسمة من عمر البشرية في رسم إطار ثقافي عام وموحد لجميع المجتمعات الإنسانية. ولقد حمّلوها المسؤولية المباشرة أيضاً في صنع المعرفة الإنسانية وتنظيمها، والتي تأخذ على عاتقها الرقي بالمجتمعات وتسعى إلى تحقيق النمو فيها.

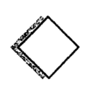
ففي الاتجاه الأول ستواجه الألفية الجديدة تحديا في تعزيز عملية الاتصال الثقافي وتقويته بين المجتمعات الإنسانية. فالتكنولوجيا والتقانات الحديثة هي الأساس الذي ربط هذا العالم وجعله ينخرط فيما يسمى بعصر العولمة. فالعولمة وما تحمله من قضايا ومعطيات، وتداعيات قد نثرت بذورها في المجتمعات الإنسانية والثقافات المتعددة. فما هي في حقيقتها وفي مجملها إلا عملية للاتصال الثقافي. فهي عملية نقل معلومات وأجزاء ثقافية وتبادلها وانتشارها مادية كانت أو غير مادية بين الثقافات الإنسانية والمجتمعات المختلفة. فما أدته تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من دور بارز في هذا الاتجاه هو الذي جعل المهتمين في الشؤون والقضايا الاجتماعية يؤكدون على تسمية هذا العالم – فسيح الأرجاء، متعدد الثقافات، متباعد الأقطار – بمجتمع «القرية الواحدة». فهي أسهمت وسوف تعزز من هذا الإسهام في تحقيق هذا النوع من الاتصال الثقافي بين المجتمعات الإنسانية. فالمقاييس الخاصة بالمكان والزمان ستكون مختلفة، والحواس البشرية ستعتمد وتستقبل مؤثرات جديدة، والتلاحم الثقافي بين بني الإنسان سيزداد. كل ذلك سيحدث في ثقافة عامة، وفي عالم صغير على الرغم من اتساع مسافته الجغرافية.

وفي الجانب الآخر، ومع نهاية القرن العشرين، وإطلالة الألفية الجديدة، فقد بدأ ما يسمى بـ «عصر المعلوماتية» بالظهور والبروز على الساحة، وبدأ «الانفجار المعلوماتي» يشق طريقه وينتشر في أرجاء المعمورة. فلم يعد إنتاج المعرفة في هذا العصر، وفي هذه الألفية الجديدة، هو المسألة المهمة فحسب، إنما خرج ليتعداها ويبلغ مرحلة أكثر تعقيداً، وأكبر تشابكاً، تتمثل في كيفية الاستفادة من هذه المعرفة، وكيفية الوصول إليها والحصول عليها. فتنظيم هذا الكم الهائل من المعرفة والحصول عليها وتصنيفها وترتيبها وتبويبها هي من تحديات الألفية الجديدة. فالمعلومات العلمية والتطبيقية والطبية والإثنوغرافية والاجتماعية وغيرها من

المعارف الإنسانية تكدست وتراكمت. وهي من جانب آخر، قد تداخلت في علم شامل خلال العقود الأخيرة والتي تمخضت في النهاية عن تلك الثورة المعلوماتية الهائلة في مجالات العلم بتعدد فروعه وتنوعها. فإن تسخير هذا الكم الهائل من المعلومات لا بد له من قالب يحتويه ويضمه، وهو الذي ستتحمله التقانات الحديثة التي ستواكب هذا التطور الكبير والهائل.

فالعالم بما يحمله من ثورة معلوماتية وعناصر ثقافية متنوعة ما هو في النهاية إلا عبارة عن شبكة، أو نسيج من الشبكات. والتكنولوجيا الخاصة بالاتصالات والمعلومات هي الديناميكية الحقيقية والفعلية التي تربط أجزاء هذه الشبكة في إطار وقالب واحد عام وشامل. هذا الرباط والاتصال يتم من خلال «عالم» تكنولوجي مسيطر وسائد، والذي حدا ببعض الباحثين إلى تسميته بـ «عالم الكمبيوتر الصغير». فهو المسؤول عن فتح آفاق جديدة مقبلة للألفية الجديدة لم تكن لتظهر لولا وجوده. فهذا الجهاز وهذا «العالم» وبعد تعزيز ارتباطه بما يسمى بـ «ثورة التكنولوجيا» (الإنترنت)، سيكمل مسيرته الثورية، وسيدخل دون استحياء أو خجل كل منزل، وكل مؤسسة، وكل هيئة. فهو سيدخل كل جزء يقع بنو البشر ضمن نطاقه، والذي على أثره سيسهم في زيادة الاستخدام وعدم الإمكانية عن الاستغناء عنه، ومن ثم تأثيره في الحياة الاجتماعية العامة والتي سينتابها كثير من التغير. إن الأرقام المسجلة كفيلة بأن تؤكد صحة هذا الادعاء. فبعد أن كان مستخدمو هذه التقانة لا يتجاوز عددهم الملايين الثلاثة في بداية التسعينيات، قفز في غضون سنوات قليلة فقط مع إطلالة هذه الألفية ووصل إلى 375 مليون مستخدم. فإذا كان جهاز المذياع قد استغرق 38 سنة ليصل إلى 50 مليون مستمع، وجهاز التلفاز استغرق 13 سنة ليصل إلى العدد نفسه من المشاهدين، فإن الإنترنت قد استغرق 4 سنوات فقط ليصل إلى هذا الرقم. إن ذلك يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه التكنولوجيا هي تكنولوجية العصر ولغته ووسيلته وطريقه إلى النمو والتقدم. فالحياة الاجتماعية بذلك ستتأثر بشكل كبير لزيادة انتشار هذه التقانة الحديثة والتي ستفرض على هذا المخلوق البشري آلية جديدة للتعامل معها. فالمرحلة الحاسمة الجديدة سوف تجعل وتحول جهاز الحاسوب إلى جهاز متكامل للاتصال. فهي ستحوله إلى جهاز متكامل للإرسال والاستقبال الثقافي والمعلوماتي، وذلك بعد

الانضمام والاندماج بنظم البث والاستقبال اللاسلكي. فالعالم الكبير بما يحتويه من ثقافات سيصغر، والثورة المعلوماتية الهائلة ستنحصر رهن إشارة من يحرك أزرار جهاز الحاسوب. إن عالم الألفية الجديدة هو عالم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وهو عالم «الكمبيوتر الصغير» وعالم الإنترنت، وعالم التواصل الثقافي. فمن لا يملك هذه الوسائل، ومن لا يملك هذه المقومات، فهو بلا شك، سيقع في دائرة خارجة عن دائرة المحيط والسرب الإنساني في الألفية الجديدة.



تقرير:

«ماذا بعد النفط؟» وضع دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولة لاستشراف آفاق المستقبل الكويت (٦/١١-٧/١١/٢٠٠١)

مصطفى عبدالعزيز مرسي*

يُهيمن قطاع النفط – كما هو معروف – على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، ويتأثر الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول مباشرة بما يتم إنتاجه من النفط وعائداته بنسبة تتجاوز 90%. كما يتأثر الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالإنفاق الحكومي المُعتمد أساساً على هذه العائدات التي تُشكل مصدر التمويل الأساسي للموازنات المُتعلقة بالمشروعات الحكومية، ورواتب العاملين في الدولة، والرعاية الصحية، والاجتماعية، والخدمات التربوية والتأهيلية وغيرها مجاناً أو بأسعار هي أدنى بكثير من كلفتها في إطار ما اصطلح على تسميته بالمجتمع الأبوي لدولة الرفاه.

وفي خضم هذا النظام الاجتماعي/ الاقتصادي المُريح للغاية الذي وفر فيض عائدات النفط إمكانات تحقيقه مرحلياً؛ تناسى كثيرون طرح سؤال مهم وحيوي، وهو ماذا بعد النفط؟ وهو سؤال وصفتهُ إحدى الصُحف الكويتية بالسهل الممتنع. وحينما يُطرح على أفراد المجتمع تبدأ إجاباتهم بعبارة (لا سمح الله)، فمعظم أبناء منطقة الخليج يعيشون على أمل أن النفط لن ينضب، وقلة منهم تُدرك أن الوقت قد حان للتفكير في المستقبل، ولبدائل مرحلة ما بعد النفط، وإثارة الحقائق والتساؤلات المُرتبطة بذلك ومن بينها؛ ما المستقبل الاقتصادي المُنتظر لدول مجلس التعاون الخليجي في مرحلة ما بعد النفط؟ هل خططت بوعي لمستقبلها؟ وكيف يُمكن أن

* مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، ومستشار مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت.

تُستغل العائدات النفطية الحالية في صياغة مُستقبل أكثر أمناً واستقراراً؟ وما الأُسس والمُرتكزات التي يجب مُراعاتها عند تخطيط المستقبل الاقتصادي لهذه المنطقة؟ كانت هذه التساؤلات وغيرها ضمن ما طُرح في الندوة العلمية التي نظمها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت؛ على مدى يومي 6، 7/11/ 2001 بمبنى المقر الدائم للمُنظمات العربية، ومن خلال ثلاث جلسات عمل شارك فيها أحد عشر خبيراً وباحثاً ومسئولاً من دولة الكويت ومن خارجها، وافتتحها معالي الدكتور الشيخ محمد صباح السالم الصباح وزير الدولة للشئون الخارجية نيابة عن سمو نائب أمير دولة الكويت وولي عهدها راعي هذه الندوة.

وقد حاولت هذه الندوة عبر البحوث والدراسات التي طُرحت، والرؤى التي قُدمت من خلالها، والمداولات التي دارت فيها تقديم عدة إجابات عن السؤال الصعب الأساسي (ماذا بعد النفط؟). وتعود صعوبته إلى أنه يدخل ضمن ما يُسمى بـ (هندسة المستقبل أو صُنع المُستقبل) التي تتجاوز في نظر مُنظمي الندوة مُجرد الدراسة المُستقبلية مع ما بينهما من تداخل وتباعُد. فهندسة المستقبل لا تكتفي بمُجرد دراسة احتمالات المستقبل فحسب بل تحاول اقتراح عدد من البدائل والخيارات والخطط لتشكيل مضمون المشاهد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصنع المستقبل المأمول فيه، ومن هُنا تجئ الأهمية النسبية لهذه الندوة.

والتساؤل المطروح لا يعني نضوب النفط بالمعنى الجيولوجي والمادي للكلمة فحسب، بل يمتد أيضاً إلى ما يتم إحرازه من تقدُم علمي وتقاني يُساعد على البحث عن بدائل جديدة للطاقة تُقلل من الاعتماد النسبي على المصادر الهيدروكربونية بوصفها مصدراً رئيساً للطاقة من شأنها أن تُقلل من الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد العالمي، وهو ما أشار إليه وزير الدولة للشئون الخارجية الكويتي في كلمته الافتتاحية.

وقد بدأت مُناقشة موضوعات المحور الأول للندوة، والخاص **بتقويم احتياطيات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي والطلب العالمي**، وأهم ما خلص إليه المشاركون في هذا المحور ما يلي:

1 – أن منطقة الخليج تضم أكبر احتياطي نفطي في العالم، حيث تمتلك نحو 65% من مجموع الاحتياطي العالمي، مما يُعطي للمنطقة ثقلاً استراتيجياً في مستقبل مسيرة سوق النفط العالمية، يخُص دول مجلس التعاون الخليجي وحدها

45,3% من مجموع الاحتياطي العالمي، تُمثل 70% من مجموع احتياطي منطقة الخليج.

2 – توقع تزايُد معدلات نمو الطلب العالمي على النفط الخليجي مع بداية العقد المقبل بصورة كبيرة نظراً لتراجُع مُعدلات الإنتاج، وتراجع حجم الاحتياطيات النفطية في معظم الدول النفطية غير الخليجية، مما سيفرض ضغوطاً على دول مجلس التعاون الخليجي لزيادة معدلات إنتاجها في مرحلة مقبلة لتحقيق التوازن الاستراتيجي المطلوب في سوق النفط العالمية بين الإنتاج والاستهلاك، كما سيزيد من القيمة الاستراتيجية لمنطقة الخليج.

3 – أشارت الدراسات التي قدمت في الندوة إلى أنه أياً كان التبايُن في تقديرات عُمر نفوط دول مجلس التعاون الخليجي، فإن متوسط أعمارها يتراوح بين 20 و 129 عاماً، ولكن هذه التقديرات برغم تبايُنها فقد التقت حول حقيقة يؤمن بها الجميع، وهي محدودية عمر النفط من مُنطلق أنهُ مصدر طبيعي غير مُتجدد قابل للنضوب، وهو عُمر زمني ولا شك قصير جداً، فإن عائدات النفط الحالية هي مقابل تناقص ميراث الأجيال المقبلة مستقبلاً، مما يفرض على دول المجلس ضرورة التحرك الإيجابي والفاعل من الآن لمواجهة تحديات مرحلة ما بعد النفط واحتوائها بما يؤمن مستقبل هذه الأجيال. وهو أمر يتطلب عملاً جاداً يبتعد عن الافتتان بالثراء الحالي، ويسعى حثيثاً إلى إيجاد بدائل للدخل وتوفير مقوماتها.

4 – كما تطرق هذا المحور إلى مُتغير له أهميته وتأثيره في مستقبل الطلب على النفط، وهو الاتجاه المُتزايد نحو حماية البيئة، والذي أخذ بُعداً جديداً مُنذُ بداية الثمانينيات، حيثُ أطلق عليه بعض الباحثين «الموجة البيئية الثالثة»، ولا سيما بعد توقيع اتفاقية كيوتو المتعددة الأطراف عام 1997 والتزاماتها، وهو ما سيدفع باستمرار نحو البحث عن توفير مصادر نظيفة للطاقة قدر الإمكان مُمثلة في الطاقة الشمسية، والريحية، وغاز الهيدروجين، وخلايا الوقود... وغيرها، وتشجيع استخدام المصادر الأقل تلويثاً للبيئة مثل الغاز الطبيعي، وأثر ذلك في الطلب على النفط.

5 – وتناول هذا المحور أيضاً إيجابيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وسلبياته (اتفاقية الجات) وما سيفرضه من قيود على حُرية الدول المصدرة للنفط في السيطرة على سياسات الإنتاج والتصنيع والتصدير لهذا المورد الطبيعي، ومواجهة الحواجز الجمركية، والقيود الكمية وغيرها، فضلاً عن جهود الدول

الصناعية للسيطرة على أسواق النفط عبر المنابر الجماعية، وأبرزها وكالة الطاقة العالمية، ومن ثم ما ينبغي على الدول المنتجة للنفط عمله في مواجهة ذلك حماية لمصالحها.

وقد شارك في جلسات عمل هذا المحور كُل من: حسين عبدالله، وزين الدين عبدالمقصود، ونوال عبداللطيف الفزيع، ومحمد مختار اللبابيدي، وأدار جلسات هذا المحور معالي الشيخ/ علي الخليفة الصباح.

وبالنسبة لموضوعات المحور الثاني المُتعلقة بـ (**الكلفة النسبية للإنتاج في منطقة الخليج والتكنولوجيا المتطورة**).

1 - أوضحت بحوث هذا الجزء ومناقشاته أن العالم بدأ يشهد مُنذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي «ثورة نفطية» جديدة، تمثلت في اتساع حدود الرقعة الجغرافية العالمية لمناطق إنتاج النفط في جميع الاتجاهات، وبصفة خاصة زيادة الموازنات المُخصصة لبحوث النفط واستكشافه باستخدام التكنولوجيا الحديثة لخفض كلفة الإنتاج. وأشارت الندوة إلى أنهُ حتى تظل نفوط دول مجلس التعاون الخليجي في وضع تنافسي جيد وتسويقي أفضل، فإن ذلك يتطلب التوصل إلى صيغ اتفاقات مُناسبة للاستعانة بالشركات العملاقة في هذا المجال بهدف:

أ - تحقيق الاستثمار الأمثل لمناطق الاستثمار الجديدة، وتحديث أساليب استغلال الحقول الأخرى باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ب - الحفاظ على الحقوق الوطنية للدول المُنتجة وعلى صيانة ثرواتها النفطية، وتحقيق المنفعة المتبادلة بين جميع الأطراف المعنية.

ج - تمكين أبناء هذه الدول من اكتساب الخبرات التكنولوجية المتطورة في هذا المجال حتى تزيد من قُدراتها في الاعتماد على نفسها.

وقد شارك في جلسات عمل هذا المحور كُل من: أحمد راشد العريبيد، وعباس معرفي، وأدار الجلسات الأستاذ/ علي أحمد عتيقة.

وبالنسبة لموضوعات المحور الثالث المُتعلقة بـ (**المصادر البديلة للنفط والدخل ووضع دول مجلس التعاون الخليجي**) فقد أوضحت أبحاث الندوة ومُناقشاتها الخاصة بالشق الأول لهذا المحور والمُتعلق بمصادر الطاقة البديلة أنه برغم أن هناك جهوداً ما زالت تُبذل، وبحوثاً علمية مُتطورة تسعى إلى تقليل

الاعتماد على النفط بوصفه مصدراً أساسياً للطاقة بالتوجُّه نحو التوسع في استخدام الغاز الطبيعي على حساب النفط، وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المُتجددة والنظيفة مثل الطاقة الريحية، والطاقة الشمسية، وغاز الهيدروجين وخلايا الوقود فإن معظم هذه المصادر البديلة وبخاصة المُتجددة منها مازالت اقتصاداتها غير مُجدية. أما بالنسبة للغاز الطبيعي فسوف ينمو الطلب عليه بمعدل أسرع من نمو استهلاك النفط، ولكن العُمر المتوقع له محدود، ويحتمل ألا يتعدى بدوره خمسين عاماً، وسيتسع نمو الاستهلاك العالمي من الطاقة لنمو الغاز الطبيعي والنفط معاً. وخلصت الأبحاث إلى أن النفط – برغم المتغيرات والمستجدات المتوقعة سيظل يحظى بمكانته النسبية المُهمة سواء أكان ذلك بين مجموعة مصادر الطاقة، أم بوصفه مادة خام أساسية في كثير من فروع الصناعات التحويلية القائمة.

وبالنسبة للشق الثاني من المحور الثالث المُتعلق بالمصادر البديلة للدخل:

أوضحت مُداولات الندوة أنهُ لا خلاف على ضرورة وضع تصور لأبعاد مرحلة ما بعد النفط وبدائل الدخل وتداعياتها، ولكن التباين دار حول أنسب المداخل لمواجهتها، والتهيئة لها على المستوى التنموي والشعبي.

وأشارت مُناقشات الندوة إلى ضرورة مواصلة الجهود الجادة لتعظيم الإفادة من العائدات المالية النفطية في مداها الزمني المُتاح بصورة رشيدة، وكُفؤة اقتصادياً لبناء المزيد من القطاعات الإنتاجية المتنوعة والمولدة لدخول جديدة تُقلل من الاعتماد الزائد على عائدات النفط.

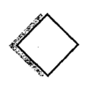
كما التقت آراء الباحثين ومضمون المُناقشات والمُداخلات في هذا المحور حول نقطة أساسية ترتبط بسُبل تحقيق المصادر البديلة للدخل، وهي الإنسان الخليجي؛ بإعداد كوادر بشرية مؤهلة يُمكن الاعتماد عليها في تبني سياسات تنموية جادة وتنفيذها تقوم على مفهوم (المجتمع المنتج) القائم على خطط تستند إلى (التنمية بالبشر) بدلاً من (التنمية بالنفط).

وقد شارك في جلسات هذا المحور كل من: عباس المجرن، وعبدالرحمن خليل، وعماد عبدالعزيز العتيقي، وترأسها معالي الشيخ/ علي جابر العلي.

وقد تضمن البيان الختامي لهذه الندوة عدداً من التوصيات المهمة ابتداء من تلك المُتعلقة بالدعوة إلى إعادة النظر في مفهوم دولة الرفاهية، والتفكير في الإعداد السليم لتهيئة المواطنين لتقبُّل الالتزامات المُترتبة على ذلك، والتهيئة الاجتماعية

الإعلامية والسياسية والتربوية لمتطلبات مرحلة ما بعد النفط، وتشكيل فريق من الخبراء لوضع توصيات للتعامل مع التزامات الدول النفطية المترتبة على اتفاقيات الجات، وكيوتو، والدعوة إلى تعاون الدول المنتجة لحماية أسعار النفط من التآكل، ومروراً بالدعوة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في استخراج النفط، وبحث إمكانية إنشاء مؤسسة خليجية علمية تتخصص في بحوث المستقبل لعالم ما بعد النفط، وانتهاءً بأهمية إقامة المجتمع المنتج بالتوسع في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة التي يمكن الاعتماد عليها في هندسة مستقبل المجتمعات الخليجية، وتفعيل دور علماء الاجتماع والتربية والإعلام في الدعوة والترويج للأخذ بنمط جديد للتربية الاجتماعية لاستحداث ثقافة اجتماعية بديلة تحث على زيادة الاعتماد على النفس وحُب العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن المركز المُنظم لهذه الندوة قرر إقامة ورش عمل لمُناقشة سُبل إدخال هذه التوصيات حيز التنفيذ ومداخله. وكم نتمنى أن تكون هذه الندوة قد أسهمت في زيادة إدراك أن الثروة والتنمية ليستا مترادفتين، فقد تستطيع الثروة أن تشتري بعض الوقت والإمكانات، ولكن العوامل الناقصة لنجاح التنمية ليست دوماً معروضة للشراء، وأن العامل المُنظم والفاعل فيها هو الإنسان الخليجي الذي يجب التركيز عليه وإعداده ليكون على مستوى تحديات مرحلة ما بعد النفط وكسب رهانها.



مراجعات الكتب

سياسة

هكذا يُصنع المستقبل

تأليف: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
عرض: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

يشغل موضوع المستقبليات حيزاً كبيراً من الجهد الفكري الإنساني في عالمنا المعاصر، وتتنافس الدول والمجتمعات فيما بينها من أجل ابتكار الآليات التي تتيح لها افتراض الصيغ المستقبلية الأكثر قرباً من الواقع الذي سيتحقق؛ الأمر الذي سيمكنها من إيجاد موطئ قدم لها في عالم الغد، وهنا تكمن أهمية الاستثمار في البحث العلمي بمختلف أبعاده، والذي من دون ترسيخه تقليداً لن تتمكن الأمم من مواجهة التحديات الهائلة التي ستعترضها.

ويشكل كتاب «**هكذا يصنع المستقبل**» – الذي يحتوي نصوص البحوث الثلاثة عشر التي ألقاها خبراء دوليون في مختلف الحقول الإنسانية، في إطار المؤتمر السنوي الخامس لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – إسهاماً من قبل المركز في الجدل الدائر حول بعض من أهم الموضوعات التي تدخل ضمن إطار علوم المستقبل.

يتعرض المفكر بول كنيدي (أستاذ التاريخ، ومدير برنامج دراسات الأمن الدولي بجامعة ييل) في الفصل الأول من «التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين» للرؤى المختلفة التي تعرفنا بصورة منهجية بالتحديات التي ستواجه البشرية في القرن الجديد وفق التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم. وقد صنف كنيدي التحديات ضمن مجموعات، بحيث ركزت المجموعة الأولى على شكل البشرية وحجمها؛ أي على القوى الديموجرافية الناشطة في أنحاء العالم وتأثيرها المحتمل،

أما المجموعة الثانية فتبحث في الثورات التقانية، ليس في المعنى المادي لمعجزات التقانة الحيوية أو الإنترنت فحسب، بل كذلك من حيث انعكاسات الاستقرار المالي والسيادة القومية والحريات الفردية وانعدام التوازن الثقافي. وتتطرق المجموعة الثالثة إلى الاتجاهات التي تجذب الاستراتيجيين إلى التغيرات الحاصلة في توازن القوى (مثل صعود الهند والصين)، وانتشار الأسلحة في المناطق المضطربة، والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، والحروب العرقية والإقليمية.

أما الفصل الثاني «تحول الثقافات: الانعكاسات على الفرد والأسرة والمجتمع»، فقد رأى فيه ألفن توفلر (المفكر المتخصص في علوم المستقبل) أن تحول الثقافات شهد ثلاث موجات من التغيير: (1) الثورة الزراعية التي بدأت منذ عشرة آلاف عام وأدت إلى التحول من المجتمع البدائي إلى المجتمع الزراعي المستقر، (2) الثورة الصناعية التي بدأت منذ قرابة 300 عام وما زالت مستمرة في بعض مناطق العالم، حيث يتدفق الملايين من الفلاحين في بعض الدول قاصدين المدن الكبرى بحثاً عن الأعمال في المجال الصناعي، (3) التحول من القوة البدنية إلى القوة الذهنية مع ما يصاحب ذلك من عدم استقرار اجتماعي وثقافي ومؤسسي وسياسي موجع. والملاحظ أنه حيثما تجاوزت الاقتصادات نطاق الزراعة والصناعة القائمة على خطوط الإنتاج المتماثلة إلى الطرق الجديدة العلمية والمعرفية لتكوين الثروة، فإن مصير الأفراد خروج من بوتقة المماثلة والمطابقة الثقافية إلى تنوع ثقافي ثري وهائل.

وجاء الفصل الثالث بعنوان «هندسة الجينات وأثرها على البشرية»، فرأى فيه جيرمي ريفكن (رئيس مؤسسة الاتجاهات الاقتصادية الأمريكية) أن الثورة الحاصلة في عالم الحاسوب هي مقدمة لتطور أكبر في الاقتصاد العالمي يعود في جذوره إلى التحول التاريخي نحو عصر التقانة الحيوية الذي يبشر بوفرة في الحيوانات والنباتات الخاضعة لهندسة الجينات تكفي لإطعام العالم الجائع، وكذلك بوفرة من مصادر الطاقة والألياف المستخرجة بوساطة الجينات لتنشيط التجارة وبناء مجتمع متجدد، وعقاقير وعلاجات جينية تسهم في إنجاب أطفال أكثر صحة، والقضاء على صور المعاناة الإنسانية وإطالة عمر الإنسان. ولكن ذلك كله لن يكون دون ثمن.

ويناقش كريستوفر موراي (مدير البرنامج العالمي لمتابعة السياسات الصحية في منظمة الصحة العالمية) في الفصل الرابع «الاتجاهات والتحديات العالمية للصحة والأنظمة الصحية في القرن الحادي والعشرين» الأوضاع الصحية العالمية انطلاقاً من الأهداف التي تسعى الأنظمة الصحية إلى تحقيقها، وتشمل: الكفاءة

وحماية الفرد والأسرة والمجتمع من تحمل الأعباء المالية الناجمة عن العناية بصحة المرء، وتحقيق العدالة في المعايير الأساسية للقطاعات الصحية، بالإضافة إلى الحد من عدم تكافؤ فرص الرعاية الصحية. وركز موراي على أنه برغم التحسن الكبير في فرص سلامة الحياة الإنسانية، وازدياد متوسط العمر عند الولادة للذكور والإناث، حدثت انتكاستان في المجال الصحي، هما الزيادة المستمرة في نسبة وفيات الذكور الكبار في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق (منذ عام 1965)، وانتشار وباء فيروس نقص المناعة المكتسبة لدى الإنسان المتسبب في مرض الإيدز.

أما الفصل الخامس «حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين» فركزت فيه جودي وليامز (الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام 1997) على كيفية ضمان حماية أكبر لحقوق الإنسان في ظل تطور آلات الحرب والدمار، فدعت إلى استحداث ضمانات مؤسسية لحماية المدنيين من الاعتداء على إنسانيتهم إبان الحروب من خلال تنشيط منظمات المجتمع المدني التي سيكون دورها بارزاً في حماية حياة الفرد في المستقبل. وقد تناولت وليامز تجربتها الخاصة بوصفها ناشطة سياسية في قضية حظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ودعت الدول إلى توقيع المعاهدة الدولية الخاصة بهذا الحظر.

ويتناول زبجنيو بريجنسكي (المستشار السابق لشؤون الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية) في الفصل السادس «محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين»، ويرى أن هذا المفهوم غامض بطبيعته، وجاء في منزلة رد فعل طبيعي على نهاية الحرب الباردة التي كانت صراعا ممتدا ونقيضا لما تنطوي عليه فكرة النظام العالمي الجديد من معان أكثر بكثير من تلك التي يمكن تحقيقها في الواقع، مثل الشرعية والاستقرار والإجماع على مستوى عالمي على القيم المشتركة. ويرى بريجنسكي أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العالمية الوحيدة، فإن هذا لا يعني أنها تملك قدرة مطلقة؛ لذلك يتعين عليها أن تصوغ استراتيجية تقوم على إشراك الدول الكبرى الأخرى في عملية تعاون يهدف إلى تخفيف الصراعات واحتواء عدم الاستقرار. ويجب عليها أن تفعل ذلك قبل أي شيء آخر في قارة أوراسيا التي تضم أكبر القوى في العالم.

وفي الفصل السابع «طبيعة الدولة في القرن الحادي والعشرين» يرى كينيشي أوماي (مؤسس شركة أوماي وشركاه اليابانية ورئيسها) أن التطورات العالمية الأخيرة - وبخاصة في تقانات المعلومات والاتصالات - أدت إلى تراجع مفهوم

«الاقتصاد القومي» بصورته التقليدية؛ وذلك بسبب انتشار التعامل التجاري في عالم بلا حدود، والسعي إلى إنشاء مناطق اقتصادية أكبر حجماً وأهم استراتيجياً من شأنها أن تؤدي إلى تكوين الثروة بصورة جديدة بعيدة عن صورتها التقليدية المرتبطة بالحدود الإقليمية. كما تطرق أوماي إلى غموض مفهوم «الدولة القومية» حتى في إطار تعريف منظمة الأمم المتحدة له، ويضرب أمثلة على ذلك بجمهورية نورو (Nauru) التي توشك أن تصبح عضواً في الأمم المتحدة مع أن عدد سكانها لا يتجاوز عشرة آلاف نسمة، في حين أن تايوان – وهي بلد ذو قدرات بشرية واقتصادية كبيرة – طردت من الأمم المتحدة عام 1971. ومن وجهة نظر اقتصادية ليس مستغرباً أن تنحسر الدولة القومية، ذلك أن النموذج المرتكز على أن الثروة مصدرها رقعة الأرض القومية قد ولى، وسوف نشهد في المقابل ازدهار مناطق محددة ليس بالضرورة أن تكون دولاً في حد ذاتها.

وفي الفصل الثامن «الحرب في القرن الحادي والعشرين» يؤكد إيرل تلفورد (مدير البحوث بمعهد الدراسات الاستراتيجية في كلية الحرب بالجيش الأمريكي) أن الحرب التقليدية ستبقى هي العامل الذي يقرر النصر أو الهزيمة، ولكن تغييراً كبيراً سوف يطرأ على نمط خوض المعارك عبر امتداد ساحة المعركة من الأرض مروراً بالغلاف الجوي وصولاً إلى الفضاء الخارجي. لذلك فإن أسباب الانتصار أو الهزيمة سوف تكمن في امتلاك خصائص محددة، أهمها الهيمنة في مجال المعلومات والاتصالات، والسرعة التي تسهم في تعزيز مستوى الدقة أثناء القتال. وبما أنه من شبه المؤكد أن أسلحة الدمار الشامل والمعدات الموجهة بدقة سوف تكون في متناول معظم الجيوش، فإن تحطيم معنويات العدو وإرادته وقدرته على حشد قواته ونيرانه لخوض المعركة، سوف تشكل مفتاح إحراز النصر بالسرعة الفائقة وبالحد الأدنى من إراقة الدماء.

وناقش مرمادوك هسي (الرئيس السابق لهيئة الإذاعة البريطانية) في الفصل التاسع «مستقبل وسائل الإعلام» تطور هذه الوسائل من وجهة نظر تاريخية، ثم ركز على كيفية تأثير الثورة المعلوماتية – التي هي سمة العصر – في تقدم وسائل الإعلام المعاصرة، فهل سيلغي جديدها (الإنترنت) قديمها (الصحف المطبوعة) مثلاً؟ وينتقل بعد ذلك إلى طرح تأثير تقدم وسائل الإعلام في سيطرة الدولة على تلك الوسائل.

قدم نيكولاس نجروبونت (مؤسس مختبر وسائط الإعلام ومديره في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا) في الفصل العاشر «مدارس المستقبل» تصوراً لما

ستكون عليه مدارس الغد على ضوء التقدم التقاني المتجدد، وأثر أنماط التعليم الحديثة في مفهومي: «الطفولة» و«التعلم»، وبخاصة أن حقائق التقانة الرقمية أضفت على هذين الموضوعين وغيرهما أبعاداً جديدة.

وفي الفصل الحادي عشر «تقنيات المعلومات والاتصالات في المستقبل»، أكد جيمس ماكجرودي (نائب رئيس شركة IBM سابقاً) أن التسارع في تطور التقانات الأساسية، سوف يستمر بوتيرة عالية جداً، بحيث إن نسبته إلى ما حصل من تطور تقاني حتى الآن ستصل مع نهاية السنوات العشر المقبلة إلى مئة ضعف ما شهدناه من تطور في السنوات العشر الأخيرة.

وحدد الفصل الثاني عشر «المنافسة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد» لبول كروجمان (أستاذ الاقتصاد الدولي في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا) ظاهرة العولمة إطاراً عاماً للتنافس بين الدول (المتقدمة والنامية) والمنظومات على استقطاب الأموال والاستثمارات. وفي هذا السياق يؤدي الاستقرار السياسي، ومن ثم الاقتصادي (عبر قبول فكرة الأسواق المفتوحة وتطبيقها)، دوراً مركزياً. ولكن بعد وقوع الأزمة الآسيوية أثيرت الشكوك حول ظاهرة العولمة نتيجة الأخطار التي أحدقت بالدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويعالج هذا الفصل هذه الأخطار باستفاضة ووضوح.

أما الفصل الثالث عشر «السياسات النقدية الدولية وأثرها على الاقتصادات النامية» فيؤكد فيه فرد بيرجستن (مدير معهد أبحاث الاقتصاد الدولي بالولايات المتحدة الأمريكية) أن النظام النقدي العالمي أخفق في الحيلولة دون وقوع الأزمات المالية الدولية برغم الجهود التي بذلت لحماية الاقتصادات النامية والتي اقتصرت على تغييرات طفيفة، لذلك فهو يقترح أربعة تغييرات أساسية تتضمن: (1) إصلاح الأنظمة المالية وأنظمة الصرافة بما يتفق والأنظمة الدولية. (2) إبداء مرونة في أسعار صرف العملات. (3) فرض قيود على تدفق رأس المال لفترة قصيرة ومحاولة اجتذاب رؤوس الأموال لفترات طويلة الأمد. (4) الحفاظ على استقرار العملات بين الدول المتقدمة. وكل هذه الإجراءات تهدف إلى حماية الاقتصادات النامية.

إن هذا الكتاب الذي يشكل إضافة نوعية لإصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بما يطرحه من قضايا مهمة، سيحفز القراء على الاهتمام بهذه الموضوعات المصيرية التي ستؤثر دون شك في جوانب مختلفة من حياتهم.

سياسة

دولة الإمارات العربية المتحدة: الوطنية والهوية العربية - الإسلامية

تأليف: سالي فندلو
ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
الناشر: سلسلة «دراسات عالمية»، العدد (35)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
عرض: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

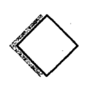
تقيِّم هذه الدراسة المدى الذي تتوافق فيه الملاحظات العامة حول الهويات الدينية والوطنية المعاصرة مع الهوية الجماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ولتحقيق هذا الهدف أجرت الباحثة محاولة للتوصل إلى معرفة تجريبية عن درجة تأثير المكونات المتعددة للهوية مثل الدين الواحد، واللغة المشتركة، ومواجهة الآخر «المتصور»، والإقليمية، والوحدة العربية... إلخ في هوية دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتلخص الاستنتاج الذي أسفرت عنه هذه المحاولة في أن الهوية الجماعية المعاصرة لدولة الإمارات العربية المتحدة، لا تنبني إلى حد كبير على نموذج النقيض (بمعنى أن الاختلاف والتناقض مع الآخر يبرزان جوهر الهوية) الذي يبدو أنه يميز كثيراً من الهويات القومية والإسلامية المعاصرة.

وقد استعانت الباحثة من أجل دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة بالمصادر الثانوية والوثائق والمعرفة العامة وملاحظاتها الشخصية التي امتدت فترة ست سنوات منذ عام 1993 وحتى عام 1999، وبالبيانات التجريبية المستمدة من المقابلات التي أجرتها مع طلاب جامعة الإمارات العربية المتحدة والمواطنين الإماراتيين الذين يعملون في التعليم العالي بين عامي 1998 و1999.

وفي هذا الصدد ناقشت الدراسة المفاهيم الإماراتية عن الذات والهوية الوطنية التي تتحدى التصورات المبهمة والجامدة عن الهوية الإسلامية المعاصرة التي كثيراً ما توجد في الأدبيات المتعلقة بالدراسات الإسلامية، سواء أكان المنظور الذي

يميز هذه الأدبيات مستمداً من مدرسة الاستشراق أم من غيرها.

وتوصلت الباحثة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تطورت منذ قيام الاتحاد عام 1971 بروح عربية – إسلامية تتطلع إلى الأمام، ويميزها كثير من الخصائص الفريدة التي تتحدى النظريات السائدة، سواء تلك التي تتصل بالهوية الإسلامية المعاصرة أو تلك التي تتعلق ببناء الأمة. وتحتفظ هذه الدولة الوطنية المسلمة ذات الانتماء العربي الخليجي والتي تتصف بالحداثة بعناصر قوية من المحافظة التقليدية، في الوقت ذاته الذي تحتضن فيه أوجه التعقيد والتطور التقاني. وتتجلى هذه الحقيقة في درجة تجاوبها مع المعرفة الخارجية، في حين أنها تسعى إلى المحافظة على الأصالة الثقافية في آن معاً. ومع وجود بنية اجتماعية تحتية تعتمد على الثروات الطبيعية إلى حد كبير، تستثمر الدولة أيضاً في المجالات الحديثة مثل الصناعة والتقانة مثلاً.



سياسة

موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي

تأليف: عبداللطيف محمود محمد
الناشر: سلسلة «دراسات استراتيجية»، العدد (52).
عرض: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

لا تخلو الأيديولوجيا السياسية لدى طرفي الصراع العربي والصهيوني من تحديد رؤية لدور التعليم الذي يبني الذات القادرة، ويرسم صورة الآخر في ذهن الناشئة على النحو الذي يرى أنه كاف وملائم لتحقيق رغبته وتميزه وتفوقه على الخصم. وبمقدار وضوح هذه الرؤية الأيديولوجية، فإن التعليم يصبح فاعلاً في تحقيق الوضع الأفضل لصاحب تلك الرؤية من الطرفين.

وقد مثل التعليم المحك العملي لمفاهيم الثقافة السياسية والعقيدة السياسية لدى كل من الطرفين، من خلال الأدوار التي قام بها مباشرة في الإعداد والتنشئة والتعبئة التي تسبق كل مرحلة من مراحل الصراع، والذي أثر في مختلف مجالات الحياة وأنشطتها على طرفي خطوط المواجهة.

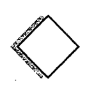
وتقتصر هذه الدراسة على تناول موقع التعليم في المرحلة الأولى للصراع العربي - الصهيوني الخاصة بالحشد الأيديولوجي والمواجهة المسلحة التي امتدت خلال الفترة من 1948-1973، لأنها شهدت معظم المواجهات المسلحة الرئيسة بين طرفي الصراع، ونقلت المقولات النظرية لدى طرفي الصراع إلى ميادين التطبيق العملي، وجعلت الواقع الفعلي في ميادين القتال والمواجهة المحك والسبيل الوحيد للمراجعة في الرؤى.

وقد قسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة مباحث؛ تناول في المبحث الأول دور

التعليم وموقعه في المشروع الصهيوني، حيث يعرض فيه أهم الجهود التعليمية التي أثرت في تكوين الرؤية الذاتية لليهود قبل الحركة الصهيونية، وكيف استخدم التعليم لتوحيد الشتات اليهودي، وكيف أسهم في صياغة الفهم اليهودي القائم على الأسطورة وتحديثه وتحويله إلى مصالح ورؤى قابلة للتحقيق. كما يعرض فيه الركائز الفكرية للتعليم في المشروع الصهيوني، والوسائل والتطبيقات التربوية للمشروع الصهيوني.

وتناول في المبحث الثاني موقع التعليم في المشروع العربي، حيث انصب الاهتمام على مناقشة الركائز الفكرية للتعليم المتمثلة في الأعمال ذات الصبغة الرسمية والقومية التي تركز في معظمها على دور جامعة الدول العربية في هذا المجال، والتي تمت من خلال أجهزتها وجهودها مثل المعاهدة الثقافية العربية لعام 1945، والمؤتمرات الثقافية العربية في الفترة من 1947–1964، وميثاق الوحدة الثقافية العربية لعام 1964. كما تناول، من جهة أخرى، الوسائل والتطبيقات العملية لتلك الركائز.

أما في المبحث الثالث فقد ناقش الباحث النتائج التربوية للمشروعين، حيث تضمن نتائج ما تمخضت عنه رؤية كل من المشروعين لدور التعليم ومدى وضوح المرتكزات الفكرية واتساق ذلك مع التغيير التربوي داخل النظام التعليمي لكل من طرفي الصراع الذي يبدو من خلال الاهتمام بقضية الهوية لدى كل منهما.



اجتماع

قضايا اجتماعية معاصرة

تأليف: معن خليل عمر
الناشر: دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2001.
مراجعة: موسى شلال*

أهدى الأستاذ الدكتور معن خليل عمر المكتبة العربية كتابه التاسع عشر بعنوان: «قضايا اجتماعية معاصرة». وقد قصد دكتور معن أن يغذي مكتبة الجامعات العربية بمثل هذا العطاء من المراجع الجامعية لعلمه التام بأهمية ذلك. وفي اعتقادي أن للكتاب أهمية خاصة، وذلك لعدة أسباب: أولاً؛ المكتبة العربية الآن ولفترة طويلة في حاجة إلى مرجع جامعي للذين يُدرسون ويَدرسون مادة القضايا والمشكلات الاجتماعية في الجامعات العربية. وأنا شخصياً قد عانيت في فترة ماضية من أجل الحصول على مرجع أعتمد عليه في تدريس طلابي، على الرغم من بحثي المضني. والمراجع التي وجدتها على الرغم من جودة بعضها فإن عملية الترجمة قد أفسدت كل المجهودات التي بذلت. ثانياً؛ على الرغم من أن معظم مصادر الكتاب التي استخدمها الكاتب غير عربية (أكثر من النصف)، فإن الصياغة العامة للكتاب لا تعكس ذلك ولا تحس بصعوبة فهم التعابير والمصطلحات الكثيرة فيه، وهذا ما لا يحدث عادة عندما يعتمد بعض الكتّاب على ترجمات غير سليمة أو لا تنسجم مع بقية فقرات المؤلف. ففي حالات كثيرة يكون المؤلف عالماً في مجاله العلمي، إلا أنه لا يتقن اللغة غير العربية التي يترجم منها. فيضطر أن يستعين بمن هم أكثر دراية بتلك اللغة ليقوم بعملية الترجمة، إلا أن عدم دراية هذا المترجم بالمادة العلمية يفسد تلك الترجمة. ثالثاً؛ جمع الكتاب قضايا عصرية لم يتطرق إليها كثير من المراجع الجامعية

* قسم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة الإمارات.

فيما مضى على الرغم من أهميتها كما سيأتي ذكره. رابعاً: إخراج الكتاب وشكله بالإضافة إلى مضمونه يؤهلانه إلى أن يكون مرجعاً في أيدي طلابنا بشكل خاص وللقارئ العربي والناقد والمحلل ومتخذي القرار بشكل عام.

قسّم الكتاب إلى ثمانية فصول تقع في ثلاثمائة وست وثلاثين صفحة (336) تقريباً. فبعد الإهداء والمقدمة يتناول الفصل الأول «المجتمع المعلوماتي.. وليد مرحلة ما بعد التصنيع»، وفيه يحدد المؤلف طبيعة المجتمع المعلوماتي وأنه ما زال تحت الصيرورة ولم يأخذ شكله النهائي بعد، ويتناول فيه أيضاً كينونة المجتمع المعلوماتي والضخ الغزير من المعلومات المتنوعة عن طريق البريد الإلكتروني لمستخدميه الذين لا يحدهم عرق أو طائفة أو دين، ومن ثم فإنهم ليسوا بالخواص. وفي سبع عشرة نقطة يقوم المؤلف بمقارنة بين المجتمع المعلوماتي والمجتمع الصناعي. ويعترف بأن الأخير أكثر نضجاً من الأول لحداثة تكوينه. ويطرح المؤلف نقداً لمفهوم مجتمع المعلومات، مثل عدم قدرة التقانة الإلكترونية على حل مشكلات المجتمع المحلي، واختراق سيادة الدول، وأن هذا المجتمع عزل شريحة المتقدمين في السن غير القادرين على تعلم المهارات الجديدة.

الفصل الثاني خاص بـ «العولمة... نتاج تقانية المعلومات». ويشير فيه إلى أن مصطلح العولمة من ابتكار العالم الكندي «مارشال مالك لوهان» أستاذ علم اجتماع الإعلاميات في جامعة تورنتو، ثم تبنى المصطلح «زبيغو بريجنسكي، مستشار الرئيس الأمريكي» جيمي كارتر (1977–1980) للأمن القومي. ثم يحدد المؤلف مفاهيم العولمة ويقسمها إلى عولمة قديمة وجديدة. العولمة القديمة التي ظهرت إبان بريطانيا العظمى والتي سيطرت على العالم باستثماراتها الضخمة في الأسواق الناهضة. والعولمة الجديدة قد بدأت مع انهيار سور برلين في عام 1989، عندما تحررت أسواق العالم الحديث. ويقارن المؤلف بين العولمتين في أربع نقاط، كما يقارن العولمة الجديدة بالحرب الباردة، ويسرد الخلفية التاريخية لتكنولوجيا العولمة.

وفي الفصل الثالث يواصل المؤلف طرحه لقضية العولمة ويتناول فيه «ثنائيات العولمة التي حددها في: العولمة والأقلمة، ومواقف إقليمية ومواقف عالمية، ومواقف متفائلة وأخرى متشائمة، والعولمة والخوصصة، وأيديولوجيا العولمة والإمبراطورية العالمية، وثقافة الصورة والثقافة المكتوبة، والعولمة والأمركة، وسيارة ليكساس وشجرة الزيتون». وفي خلاصة هذا الفصل يقوم المؤلف بتحديد التغيرات التي أحدثتها العولمة من خلال هذه الثنائيات.

الفصل الرابع تناول «العولمة والبناء الاجتماعي»، ويعرض فيه المؤلف «العولمة بوصفها فاعلاً تغييرياً جباراً قادراً على تغيير الأبنية الاجتماعية التي تتعارض معه، وهي الأبنية المتصلبة والثانية المتفاعلة معه، وهي الأبنية المرنة»، وذلك لأنها ضد الحركة البطيئة وعدم الدقة، وأنها قوة خارجية تقوم بتغيير المجتمع على الأصعدة الكبيرة معتمدة على تبديل النظام الإيكولوجي المتمثل في الاتصالات والمؤسسات الاجتماعية... إلخ.

آثار العولمة الاجتماعية تناولها الفصل الخامس من الكتاب، وهنا يحدد المؤلف الجهات التي تقع عليها آثار العولمة في: الدولة، وعلى المستوى الفردي، والمستوى التحويلي، ويتمثل ذلك في التنظيمات القارية القادرة على تحويل الفرد من مواطنته المحلية إلى القارية «مثل السوق المشتركة» في أوروبا، و«النافتا» في أمريكا. كما أن العولمة أصبحت مقياساً لقياس تمدن المجتمع والدولة، كما أنها لا تتعامل مع الفساد الإداري. ومن آثار العولمة زيادة هوة إضافية إلى الهوة القائمة بين الأجيال (الأبناء والأبوين والأجداد)، كما أن من آليات العولمة أجهزة الإنترنت التي تتيح الاتصال الاجتماعي المباشر. كما أن العولمة قد قللت نسبة العمالة الناعمة (عمالة المرأة) وذلك بعد إغلاق كثير من الشركات والمصانع والمعامل التي تعمل فيها المرأة.

وبعد الحديث المسهب في الفصول الأربعة الماضية عن العولمة، ماضيها وحاضرها ومستقبلها وآثارها، ينقلنا المؤلف في الفصل السادس إلى القضية التي ملأت الدنيا وشغلت كل الناس؛ وهي قضية «الهندسة الوراثية»، لأنها قضية مملوءة بالمشكلات القانونية والأخلاقية، وقد أضاف المؤلف إليها تعبير «التشويه الاجتماعي». وهنا يحدد المؤلف حقيقة الهندسة الوراثية وأنها تحدث تغيرات وراثية مسيطر عليها، ذات أهمية اقتصادية أو علمية. ويرفع المؤلف كذلك عدة أسئلة حيرى بعضها علمي والآخر أخلاقي. فبعد تناوله لقضية الإخصاب الصناعي – حيث تلقح الأنثى بسائل منوي من الزوج، ويسمى في هذه الحالة إخصاب صناعي عن طريق الزوج (أ. ص. ز)، وقد يؤخذ السائل المنوي من متطوع، وهذا يسمى إخصاب صناعي عن طريق متطوع (أ. ص. م) – يعرض لنا الآثار الاجتماعية المترتبة على التلقيح الصناعي، ومنها تمزيق روابط الأبوة وتفتيت أركان مفهوم الأمومة، ثم يستعرض المؤلف موقف الدين الإسلامي من التلقيح الصناعي.

البيئة وعلاقتها بالإنسان موضوع دائم الحضور في أدبيات العلوم الإنسانية

قاطبة، ولذا فقد رصد د. معن الفصل السابع لها، ويتناولها بطريقة غير معهودة، فهو يتحدث عن صراع البيئة مع الإنسان، وسماه «صراع المغلوب». فيتحدث عن المراحل التي تعاقبت على هذه العلاقة بين الصديقين اللدودين. فيبدأ بمرحلة مخاوف الإنسان من خطورتها، ثم المرحلة التي يصبح الإنسان فيها مصدراً لخوف البيئة، والمرحلة الثالثة عندما يحاول الإنسان إرضاء البيئة بعد أن خدشها وهتك سترها. ومستقبل هذه العلاقة، كما يراه الكاتب يعتمد على الأوضاع العسكرية والاقتصادية في العالم، بالإضافة إلى تدريب الناشئة على حماية البيئة.

ويفسر الكاتب اهتمام علم الاجتماع بالبيئة، لأنها تؤثر في وجود الإنسان وتغير نمط معيشته وتتسبب في بعض الأمراض الجسدية المميتة. كما أن موضوع البيئة يُحدث للإنسان «مشكلات علائقية في نسيجه الاجتماعي». ويجسد المؤلف أنواع المؤثرات في أكثر من ثماني حالات مختلفة يستنتج منها في النهاية منطلقات «علم اجتماع البيئة». ويختم هذا الفصل بثنائيات البيئة: المستغلين والمدافعين، وتقانة مركزية وبيئة مركزية، والمفكرين والفاعلين، والنسق البيئي والمحيط الجوي، والطبيعة والمجتمع.

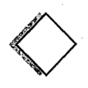
وختام الفصول يحمل أحد تطورات علم الاجتماع القديمة الحديثة، وتوسعه لتحقيق شموليته التي يتباهى بها بين العلوم الإنسانية الأخرى. فهو يتناول ما سماه «علم اجتماع الجسد: الحاضر المنسي». ويفسر د. معن عدم تناول الباحثين الاجتماعيين والعلماء الكلاسيكيين والمعاصرين للجسد، وذلك بسبب أن الجسد لا يمثل مشكلة اجتماعية للفرد أو للمجتمع أو للثقافة الاجتماعية، لذلك كانوا يعبرونه للاهتمام بقضايا أخرى قد تكون أكثر إلحاحاً. ويرى المؤلف أن الجسد أصبح اليوم ممثلاً في كل أنماط الحياة وحقولها الاجتماعية، ويعد من مراكز القضايا التكنولوجية أو الأيديولوجية وبشكل ملحوظ ومتزايد، وأن علم الاجتماع ينظر إلى الجسد بوصفه مرآة اجتماعية لا بوصفه جسماً بشرياً ليدرسه مما تعكسه هذه المرآة من صور اجتماعية عصرية. كما أن«علم الاجتماع الجسد» يعد في طور طفولته الأولى، وهو ليس بكامل الحقل أو الموضوع أو المنهج.

هذا وهناك خلاصة وأسئلة ومصطلحات ومصادر لكل فصل من فصول الكتاب تقريباً، الأمر الذي يعين كثيراً من الباحثين والدارسين، وبخاصة طلاب القضايا الاجتماعية، ويثير فيهم العقل الناقد والتحليل الموضوعي لقضايا العصر

المختلفة، ويتعلمون كيفية طرح القضايا المحلية وتحليلها والوصول في النهاية إلى نتائج تعينهم على فهم أكثر للواقع الاجتماعي المحلي المتغير دائماً، وكيفية معايشته وتفسير ظواهره.

والمتوقع أن الطبعة الثانية سوف ترى النور قريباً، وفيها نقترح على د. معن مراعاة ما يلي: أن يكون هناك حضور لقضايا الأمة العربية والإسلامية بجانب هذه القضايا العالمية المطروحة التي هي قضايانا أيضاً. موضوع العولمة من أكثر الموضوعات التي حظيت باهتمام كل أدبيات العلوم الإنسانية في الآونة الأخيرة، ففصل واحد من الكتاب قد يكفي بدلاً من أربعة فصول كما جاء في هذه الطبعة. تناول الكتاب «موضوع الهندسة الوراثية» وهو من الموضوعات الحساسة والتي تثير كثيراً من الجدل. وفي عرض موقف الدين الإسلامي من هذه القضية قد يكون من المفيد لطلابنا معرفة المصادر الإسلامية الأصيلة لهذا الموقف. وقد ظهر كثير من الفتاوى حول الموضوع من بعض علماء الإسلام الأجلاء المعاصرين يمكن الاستفادة منها بوصفها مصادر دينية أصيلة لهذه القضية الإنسانية الأخلاقية.

لا يسعنا أخيراً إلا أن نتخذ هذا المقام، والذي لا يتيح لي أن أعرض كل حيثيات هذا المؤلَف المهم للمكتبة العربية، ونشد على يد الدكتور معن خليل عمر على هذا العطاء الثري من المؤلفات ونسأله مزيداً منها، كما نسأل الله أن يكون هذا العمل في ميزان حسناته.



علم نفس

الشخصية: استراتيجياتها، نظرياتها، وتطبيقاتها الإكلينيكية والتربوية

تأليف: روبرت لايبرت، وميشيل سبيجلر
ترجمة: محمد قاسم عبدالله
الناشر: دار المكتبي، دمشق، 2000.
عرض: ناهد سعود*

تعد دراسة الشخصية من الموضوعات المهمة في علم النفس، وما يؤكد أهمية هذا الموضوع استقلال ميدان خاص بدراسته يسمى علم نفس الشخصية. ولا نبالغ إذا قلنا: إن هذا الموضوع تلتقي فيه كل ميادين علم النفس، لأن كل سلوك يصدر عن الإنسان يرجع في النهاية إلى الشخصية البشرية التي تتصرف وتسلك في المواقف المختلفة، وذلك بغرض فهم أسباب السلوك والتنبؤ به. كما أن دراسة نظريات الشخصية واستراتيجياتها تتيح للقارئ والباحث أن يتعرفا خصوبة هذا الميدان وثرائه، بما يتيح الإجابة عن كثير من التساؤلات التي تشغل فكر الباحث مثل: لماذا تظهر الفروق الفردية بين البشر؟ ولماذا يسلك الناس على هذا النحو أو ذاك؟ وما حتمية السلوك؟ وما دور الوراثة والبيئة في الشخصية؟... إلخ.

يتناول هذا الكتاب أربع استراتيجيات يعتمدها علماء النفس في دراستهم للشخصية: (الاستراتيجية التحليلية النفسية، والاستراتيجية الظاهراتية، واستراتيجية السمات والقابليات، والاستراتيجية السلوكية). وكل استراتيجية تبدأ بمقدمة تشمل المفاهيم الأساسية، وطريقة البحث التي تعتمدها، ثم يستعرض - بشيء من التوسع - النظريات الحالية التي تنتمي إلى هذه الاستراتيجية، وكيفية تطبيقها (وخصوصاً في مجال القياس والتشخيص والعلاج)، ثم نظرة نقدية لكل منها.

* قسم الصحة النفسية، كلية التربية - جامعة دمشق.

من هنا فإن كل استراتيجية تتطرق إلى: الأسس النظرية، وقياس الشخصية، وطريقة البحث فيها، وأخيراً تغيير الشخصية وعلاجها.

يقع الكتاب في 582 صفحة من القطع الكبير، ويبدأ بمقدمة تتناول مفهوم الشخصية والغرض من دراسة هذا الموضوع، ويوضح بالأمثلة بناء الشخصية وتركيبها. ويفصل الحديث في الدراسة العلمية للشخصية من خلال مقارنة العلم بالفكر الدارج، مشيراً إلى أهمية العلاقة المتبادلة بين النظرية والبحث، وذلك بعد استعراض طرائق البحث في الشخصية.

يستعرض الباب الثاني استراتيجية التحليل النفسي، بادئاً الحديث بالمفاهيم الأساسية فيها ونشأة الشخصية ونموها مشدداً على أن للعوامل البيولوجية أهمية كبرى تفوق أهمية العوامل الاجتماعية، وأن للخبرات المبكرة دوراً بارزاً في نمو الشخصية. وأن هذين الموضوعين من الموضوعات التي كانت وما تزال موضع جدل في هذه النظرية. ويتوسع الكتاب في مراحل النمو النفسي الجنسي عند فرويد والسمات والخصائص النفسية المرافقة لكل خلق أو طبع في تلك المراحل مع استعراض الدراسات التجريبية الحديثة التي أجريت على كل منها بدءاً من المرحلة الفمية مروراً بالشرجية والقضيبية والكمون حتى الجنسية. إلا أن هناك عدداً من المحللين النفسيين الذين خالفوا نظرية فرويد هذه، فـ(كارين هورني) أشارت إلى اختبار الطفل لانفعالات الجسد والمنافسة ومشاعر التناقض الوجداني. من هنا فإن هذه المحللة النفسية أعادت تفسير عقدة أوديب في مفاهيم دينامية الشخصية. أما «إريكسون» فلم يقلل من تأثير العوامل البيولوجية والنفسية الجنسية في نمو الشخصية، ولكنه شدد على تأثير الثقافة والمجتمع، وقسم النمو إلى مراحل ثمانٍ سميت مراحل النمو النفسي الاجتماعي، التي تعبر عن ثلاث مراحل للرشد وهي: الرشد الأولى، ثم الرشد، ثم النضج. إننا جميعاً نتعامل مع ثماني مراحل (سماها مطالب نمائية) حرجة وكل واحدة تصبح مركز الاهتمام. أما العلاقات مع الموضوع فتحتل حيزاً كبيراً ومهماً هنا. ويستعرض الكتاب «نظرية ماهلر» للعلاقات مع الموضوع، ويتوسع في شرح مراحل نمو الشخصية التي وضعها ماهلر وهي: «التوحد والانطوائية الطبيعية، والتكاملية الاعتمادية، والانفصالية والتفرد، والتمرس، والتقارب وما فيه من ود، وأخيراً مرحلة ثبات الموضوع الذي هو نمو الشعور بالذات. ولا يغفل مؤلف الكتاب «نظرية فاير براين» للعلاقات مع الموضوع، والذي يشدد على أن الشخصية تمر بثلاث مراحل هي: الاعتماد الطفولي، ومرحلة الانتقال،

ثم مرحلة الاعتماد الناضج. عاداً أن «الأنا المركزية» هي بناء الشخصية الوحيد والذي يتشكل بثلاث طرق حسب علاقة الطفل بالأم وهي: الأم المشبعة، والأم الرافضة، والأم الانفعالية.

ويستعرض المؤلفان في الفصل الخامس البناء التنظيمي للشخصية من وجهة نظر علماء التحليل النفسي وبخاصة سيكولوجية الأنا، والقلق وآليات الدفاع، والاتجاهات البارزة في تطور نظرية التحليل النفسي وبخاصة الاهتمام المتزايد بالعوامل الاجتماعية للشخصية، واتساع الإطار الزمني لنمو الشخصية، إضافة إلى تركيزهما على الشعور أيضاً وعلى الشخصية السوية. فعلماء التحليل النفسي المحدثون يشددون على هذه القضايا الأربع في عملهم. وبعد أن يستعرض في الفصل السادس تشخيص الاضطرابات وتقويم الشخصية على ضوء التحليل النفسي (مشدداً على الأحلام وإخراج الحلم أو المحتوى الظاهر والضمني للحلم، والترميز، وتفسير الأحلام، وفيزيولوجية النوم والأحلام)، يتوسع في تقانة المعالجة النفسية بالتحليل النفسي: التداعي الحر، والتفسير، والتبصر، والمقاومة، والطرح وجلسة المعالجة. وينتهي بنظرة نقدية لاستراتيجيته. ومن الانتقادات التي تعرضت إليها: 1 – اعتمادها على مغالطات منطقية. 2 – مفاهيم التحليل النفسي تم تعريفها بشكل غير واضح. 3 – غير قابلة للقياس أو الاختبار. 4 – تحيزها الواضح نحو الجنس. 5 – التقانات الإسقاطية التي تعتمدها أقل صدقاً وثباتاً. وينتهي الفصل بدراسة العلاقة بين التحليل النفسي والعلم.

أما الباب الثالث فيتضمن استراتيجية السمات «والقابليات». ويستعرض الفصل الثامن افتراضات هذه النظرية، وهي أن السمات ثابتة نسبياً، وتتصف بالاتساق والعمومية، وكذلك الفروق الفردية، وأن نظرية السمات تستخدم أكثر الطرق التشخيصية ووسائل القياس في الشخصية مثل المقابلة والاختبارات بأنواعها والملاحظة. وتتيح دراسة السمات تعرُّف الأبعاد الأساسية للشخصية، وكشف مصدر الفروق الفردية، وفحص صدق الاختبارات المستعملة وثباتها. ويضم الفصل التاسع نظرية «ألبورت» في السمات، عاداً أن السمات وحدات أساسية لدراسة الشخصية وأن أهم أبعاد للسمات هي: مدى انتشارها أو وجودها ثم مقارنتها بين الشخصيات.

أما نظرية الأنماط التي ربطت المكونات الجسمية بالسمات النفسية فيستعرض بها نظرية كريتشمر وشيلدون. وكذلك نظرية نمط السلوك (أ)، هذه النظرية التي

تحتل حيزاً كبيراً في الدراسات النفسية والجسمية وبخاصة في مجال الأمراض السيكوسوماتية. ويتساءل المؤلفان: هل النمط (أ) عائق أو مساعد؟ لقد تبين أن نمط السلوك (أ) هو الذي يتفق مع الشباب في مرحلة نموهم، حيث المنافسة والسرعة في العمل والإنجاز. أما النمط (ب) فهو الذي يتفق مع مرحلة الرشد، فالراشدون يتميزون بالتروي والهدوء. وبعد شرح الإنطوائية والانبساطية يتوسع في طريقة التحليل العاملي في دراسة السمات الشخصية مع الأمثلة التوضيحية.

أما تشخيص الشخصية وطرق قياس السمات فتشمل كثيراً من الاختبارات والمقاييس، ومنها اختبار منيسوتا المتعدد الأوجه للشخصية، واختبار كاليفورنيا للشخصية السوية واستخبارات الشخصية للانتقاء المهني للموظفين. ثم هناك بدائل اختبارات تقرير الذات التقليدية مثل طرق التقدير والتسمية والوصف والصفحة النفسية (أو البروفيل). تشغل نظرية موراي في الحاجات حيزاً جيداً في الفصل الحادي عشر، فبناء الشخصية يكون من خلال القوى الموجودة في الفرد والقوى البيئية ولا يمكن عزلها. فالأولى تضم الحاجات (39 حاجة إنسانية)، والثانية تضم الموضوع الضاغط الذي تثيره مواقف وأحداث بيئية. ومن أمثلة الضغوطات (الهجومية، والإنجاز، والاستقلالية، والتبخيس، وكل ضاغط يحدث بسبب مثير بيئي)، فالهجومية تحدث بسبب التعرض لهجوم لفظي أو جسمي، والإنجاز بوصفه ضاغطاً يحدث بسبب آخرين يحصلون على درجات عالية، والتبخيس يحصل بسبب عمل شيء خطأ. أما نظرية ماكليلاند وانكينسون في قياس الدوافع فتحتل حيزاً لا بأس به أيضاً، وخصوصاً أنها الأساس في كثير من الدراسات والبحوث، فدافعية الإنجاز من جهة، وعلاقته بالاستقلالية من جهة ثانية درست في بيئات كثيرة، ومنها قبائل هنود أمريكا الشمالية التي تم تقويم حكاياتهم الشعبية وأساطيرهم الخاصة بهذا الدافع. وقد حاول ماكليلاند البحث عن إثبات الفرض القائل: «إن عاملاً نفسياً محدداً – الحاجة للإنجاز – هو المسؤول عن النمو والتطور الاقتصادي أو انحداره وتخلفه». وقد حاول أن يتنبأ بتطور اقتصاد (23) دولة بين عامي 1929 و 1950. وقد وجد ترابطاً قدره (+0,53) بين قصص الأطفال والحكايات التي تركز على الإنجاز وبين النمو الاقتصادي للبلد، مشيراً إلى البرامج التي تنمي هذا الدافع في بلدان مثل الولايات المتحدة واليابان والمكسيك وإسبانيا، ثم ينتهي من الفصل الثاني عشر بنظرة نقدية لاستراتيجية السمات. ومن الانتقادات الموجهة إليها: أنه ينقصها البناء النظري، وأنها تبالغ في الاعتماد على اختبارات تقرير الذات، وأنها تتضمن أحكاماً ذاتية وأنها لا تستطيع التنبؤ بالسلوك الفردي.

أما الباب الرابع فهو مخصص للاستراتيجية الظاهراتية (الفينومنولوجية). فحقيقة الظاهرة تعتمد على طريقة إدراكنا لها، وهذا هو جوهر علم الظاهرات. وأن ما هو حقيقي لشخص ما هو موجود في الإطار الداخلي والمرجعي للشخص ذاته. ويضم هذا كل شيء يعيه الشخص في وقت معين لعدة قرون خلت. إن أهمية الطريقة التي تدرك وتخبر بها الأشياء شخصياً قد ظهرت في أعمال وتجارب جير ودافيسون وجانتشيل، وأن الضغوط النفسية لا تتحدد بصفات الموقف الموضوعية فقط، بل بتوقع الشخص وإدراكه واعتقاده بقدرته على التحكم فيها.

وبعد توضيح فهم الظاهرة وعلم الظاهرات يشرح النظرية الظاهراتية للشخصية ومفهوم الذات وعلم النفس الوجودي باعتباره أهم ميادين علم النفس النظرية الذي يرتبط بالاستراتيجية الظاهراتية.

أما طرائق البحث التي يعتمدها علماء هذه الاستراتيجية فهي التجريبية، والترابطية، ودراسة الحالة على الرغم من غلبة استخدام أصحابها للأخيرتين. ومن النظريات التي يتوسع فيها نظرية: كارل روجرز، فالذات جوهر الشخصية، وهناك نزعة قوية إلى تحقيق الذات وحاجة للاعتبار الإيجابي، كما أن هناك شروطاً يجب أن تتوافر لتحقيق الذات، وهناك عوائق يمكن أن تمنع الشخص من تحقيق ذاته منها: خبرة التهديد، وعدم الانتظام والتفكك بين الذات والخبرة. ويتوسع هذا الفصل في طريقة كارل روجرز في العلاج النفسي المسماة «العلاج المتمركز حول العميل». والنظرية التالية نظرية ماسلو وتسلسل الدوافع الذي يقع في قمته تحقيق الذات، وقد استعرض الأشخاص الذين حققوا ذواتهم وخصائصهم. أما نظرية جورج كيلي فتحتل الفصل السادس عشر، ويُعد «كيلي» أن البناءات الشخصية هي الوحدات الأساسية للشخصية، مفترضاً أننا ننظر إلى العالم من خلال قوالب وأنماط شفافة ثم نعمل على إيجاد هذه الأنماط والقوالب ونجانسها مع الواقع. ويتصف البناء بالنفاذية لدى استعماله في تفسير أحداث جديدة، ودرجة مناسبته للأحداث. ومتلازمات البناءات هي: الفردية، والتفرع، والمدى، والتنظيم، والاختبار، والخبرة، والتعديل، والانتقال، والعمومية، والاجتماعية.

وقد وضع كيلي اختباراً سماه «اختبار دور البناءات في ذخيرة الفرد»، وتطبق هذه النظرية في علاج الشخصية.

تُعد الاستراتيجية الظاهراتية محدودة الهدف والنظرة لكونها قدمت لنا نظرة

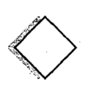
مبسطة للشخصية ولكنها لا تشرح بدقة نمو الشخصية، ويعتمد أصحابها كثيراً على تقرير الذات، كما أنها طريقة بسيطة ورومانطيقية. هذه هي أهم الانتقادات الموجهة إلى الاستراتيجية الظاهراتية التي توسع فيها الفصل السابع عشر.

ويتضمن الباب الخامس أيضاً الاستراتيجية السلوكية، فالسلوك هو المحور والموضوع الأساس لأصحاب هذا الاتجاه. ويميزون بين السلوك الصريح والسلوك الضمني. إن السلوك متعلم، وهو موقف محدد ومميز. وهناك صفات عامة ومشتركة للنظرية السلوكية في الشخصية وهي: مبدأ الاقتصاد والحدود الدنيا من الافتراضات النظرية، والاستنتاجات. من هنا يكون قياس الشخصية وبحثها مباشراً ومن خلال التوجه نحو السلوك الحاضر. ونقسم هذه الاستراتيجية إلى: الراديكالية السلوكية والتي تشمل الإشراط الكلاسيكي. والقلق استجابة مكتسبة بالإشراط الكلاسيكي. أما العلاج فيكون عن طريق خفض الحساسية المنظم، والاسترخاء، والإشراط التنفيري، ويوضح بالأمثلة كيفية معالجة التبول اللاإرادي. أما الإشراط الإجرائي فيمثله سكينر والذي يركز على التعزيز وضبط المثيرات. أما تعديل السلوك فيكون عن طريق زيادة السلوك التكيفي وإنقاص السلوك غير التكيفي. والاتجاه الثاني تمثله نظرية التعلم الاجتماعي عند دولارد وميلر. ونظرية روتر. هذه النظرية التي تركز على مكونات أربعة هي: إمكانية السلوك، وقيمة التعزيز، والتوقع، ثم الموقف النفسي. أما مركز التحكم فله الأهمية الكبرى في تقرير حدوث نتيجة سلوكية معينة. فالسلوك قد يحصل نتيجة جهد الشخص وقدراته الذاتية أو بسبب القدر والحظ والمصادفة. فالأول تحكم داخلي والثاني تحكم خارجي. ويختلف الناس في اعتقاداتهم بالتعزيز والعقاب وضبطه. وهناك فروق فردية في مراكز الضبط، وقد وجد أن كل فئة من هؤلاء الأشخاص (ذوي الضبط الداخلي) و(الأشخاص ذوي الضبط الخارجي) يتصفون بصفات مختلفة.

أما «باندورا» فيُعد السلوك متعلماً، ولكنه متعلم عن طريق الملاحظة والاقتداء. ويمر تشكل السلوك بمراحل ثلاث: المواجهة ثم الاكتساب وأخيراً توجيه الانتباه والتخزين في الذاكرة. وتؤدي الفاعلية الذاتية المدركة دوراً مهماً في تكون الشخصية، وهي معتقداتنا التي نحملها حول قدراتنا ومهاراتنا. فاقتناع الشخص بدرجة إنجازه للسلوك ونجاحه فيه محور مهم في تحقيق السلوك التكيفي أو عدم تحقيقه. ويتعلق ذلك بالخبرة البديلة، والقناعة اللفظية، والتوقعات المرافقة للإثارة الانفعالية. وقد توسع المؤلفان في الفصل العشرين بأمثلة تجريبية عن الفاعلية

الذاتية في حالات القلق والخوف وكذلك علاقته بالإنجاز. أما الاتجاه الثالث في السلوكية فهو الاتجاه السلوكي – المعرفي. وتعد نظرية ميشيل أبرز ممثل لهذا الاتجاه. فقد عدَّ تأجيل الإشباع عنصراً أساسياً في الشخصية، تضاف إليه أهمية التخطيط المسبق للسلوك. وفي كل سلوك صادر عنا تظهر فيه عملية الارتباط بين المعرفة والانفعال. أما العلاج السلوكي المعرفي فطرقه متعددة منها: إعادة البناء المعرفي، والعلاج الانفعالي العقلاني، والعلاج المعرفي أو التدريب على حل المشكلات، والتحصين ضد الضغوط النفسية. ويتوسع المؤلفان فيها توسعاً مقبولاً ثم ينتهي الكتاب بالنظرة النقدية للاستراتيجية السلوكية.

لا شك في أن الكتاب يمثل إضافة علمية جديدة إلى المكتبة العربية. فقد صدرت عدة كتب في هذا المجال باللغة العربية، ولكن ما يتميز به هذا الكتاب شموليته، ومنهجيته العلمية. وأكبر دليل على ذلك أنه ما يزال يطبع في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الترجمة لطبعته الرابعة الصادرة عام 1997. لقد بذل المترجم جهداً طيباً فيه. وقد ذكر أحد المحكمين والذين قيّموا الكتاب بالقول: «ترجمة الكتاب تشير إلى تمكن المترجم واقتداره في مجال الاختصاص. وهو على عكس أكثر الكتب في هذا المجال، ينطوي على مفاهيم واضحة، فهو ليس مجرد ترجمة مترجم متمكن من اللغة فحسب، وإنما التمكن واضح في الاختصاص والمادة المترجمة».



علم نفس

السعادة وتنمية الصحة النفسية

الجزء الأول: مسؤولية الفرد في الإسلام وعلم النفس

تأليف: كمال إبراهيم مرسي
الناشر: دار النشر للجامعات - مصر
عرض: فريح عويد العنزي*

يتناول هذا الكتاب الذي يقع في 229 صفحة من القطع المتوسط والمعنون: «السعادة وتنمية الصحة النفسية» موضوعه المهم في إطار جمع بين علم النفس وما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية، ليثبت المؤلف أهمية فهم ما جاء به الإسلام في تحقيق الصحة النفسية للفرد والأسرة والمجتمع، وسبر غور التراث الإسلامي الأصيل الذي بدّد الاضطرابات النفسية التي يعاني منها الإنسان منذ القدم وإلى اليوم مثل القلق والخوف والاكتئاب والتعاسة والوسواس وغيرها مما جاء من تصنيف في الطب النفسي الحديث. فالإسلام وضع منهجاً علمياً إذا حسن استخدامه فلا بد أن يؤتي ثماره في الوقاية والعلاج، وتنمية الصحة جسمياً ونفسياً وروحياً، ويعطي هذا الكتاب عدداً من التطبيقات في نهاية كل فصل بغرض تحويل الأفكار النظرية إلى تطبيقية لتعريف الإنسان ما يرنو إليه، وهو الاستفادة العلمية بتحويل المشاعر السلبية من تعاسة وشقاء إلى مشاعر إيجابية (مثل السعادة)، وينوه إلى دور كل من الآباء والمعلمين والأطباء والاختصاصيين الاجتماعيين وعلماء الشريعة، والعاملين في وسائل الإعلام والأمن والمحامين، وخبراء التغذية والرياضة وغيرهم، في تدريب هؤلاء على الطريقة المناسبة للتعامل مع الناس، لكي

* رئيس قسم علم النفس، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

نشعرهم بالأمن والطمأنينة والاحترام، وحتى يشعر الفرد بالأمن النفسي والاجتماعي حتى تتحقق لديه أعلى درجات الصحة النفسية. فحسن المعاملة، والنصح والإرشاد، تفضي إلى سعادة الفرد في الدنيا وحثه على عمل الخير ليكسب الثواب في الدنيا والآخرة.

وبدأ المؤلف تناول موضوعات الكتاب في أربعة أبواب؛ بدأ الباب الأول بالفصل الأول الذي رجع فيه إلى كتب التراث الإسلامي مثل ابن القيم والكندي والإمام الغزالي وابن مسكويه، وإخوان الصفا، وابن سينا، فضلاً عن فلاسفة الإغريق: سقراط وأفلاطون وأرسطو، وتلك مقدمة ضرورية لمعرفة فكر فلاسفة الإغريق وعلماء المسلمين عن مفهوم سعادة الإنسان في الدنيا وربطه بالفضيلة والابتعاد عن الرذيلة، مع الإشارة إلى أن علماء المسلمين ركزوا على السعادة في الدنيا والآخرة، في حين ركز فلاسفة الإغريق على السعادة الدنيوية، وعرَّج بعد ذلك في الفصل الثاني إلى السعادة من وجهة نظر علم النفس الحديث، والذي اتفق مع فلاسفة الإغريق وعلماء المسلمين حول علاقة السعادة بتحصيل الملذات المادية أو الجسمية، وعدم كفايتها وحدها في جعل الإنسان سعيداً لأنها ملذات قصيرة المدى. فسعادة الإنسان في تحصيل الملذات المادية والمعنوية معاً، والأخيرة أفضل من الأولى لأنها طويلة المدى. وختم الفصل بعدد من التطبيقات الواجب اتباعها لتنمية الصحة النفسية، وفي الوقاية من الانحرافات النفسية.

ويمكن التنويه إلى أن الفصل الثاني ركز على السعادة من وجهة نظر علم النفس الحديث، واستعان المؤلف ببعض الآيات الكريمة والأحاديث النبوية وخصوصاً في الجوانب التطبيقية، بوصفها موجهات مناسبة للسعادة والصحة النفسية.

وجاء في الباب الثاني فصلان، الثالث: طريق السعادة في الدنيا وفق منهج الإسلام، واستدل المؤلف في هذا الفصل على هدف الإنسان في الدنيا الذي هو عبادة الله وتعمير الأرض من آيات قرآنية كريمة.

أما الفصل الرابع الذي يندرج ضمن الباب الثاني فعدَّد المؤلف عوامل تنمية السعادة في الدنيا وفق منهج الإسلام مثل (الاستقامة – والاستخارة – والمعافاة في البدن – والزوجة الصالحة – والمسكن الصالح – والمركب الصالح – والتوسعة في الرزق – والأمن والأمان). وهدف هذا الفصل إلى تعريف القارئ أهم العوامل التي تضفي على الإنسان شعوره بالسعادة في الحياة الدنيا كما جاءت في القرآن والسنة، وأثرها الإيجابي في تنمية الصحة النفسية وتوفيرها.

ويناقش الباب الثالث من الكتاب «عمليات السعادة وتنمية الصحة النفسية» الذي اشتمل على فصلين، الفصل الخامس: المناعة النفسية وعمليات تنشيطها، وهو استطراد في محله، ومفهوم افتراضي قصد منه قدرة الشخص على مواجهة الأزمات وتحمل الصعوبات والمصائب، ومقاومة مشاعر الغضب والعداوة، والانتقام، فضلاً عن مشاعر اليأس والعجز والانهزامية. وتلك كما قصدها المؤلف المناعة النفسية التي تنشط جهاز المناعة في جسم الإنسان، فكثير من أمراض العصر التي تصيب الإنسان نتيجة الضغوط النفسية والاجتماعية، وسماها علماء النفس «الأمراض النفسية الجسمية».

أما الفصل السادس الذي يندرج ضمن الباب الثالث فهو «مجاهدة النفس في عمل الواجبات وترك الانحرافات». وبدأ بمعرفة الإنسان بنفسه، وتلك عملية ليست سهلة لتقويم الذات، وتوجيهها إلى الخير وإبعادها عن الشر، وأورد منهجاً مناسباً لكيفية فهم الإنسان لمشاعره واتجاهاته نحو نفسه والناس والحياة، وحدد مشاعره الإيجابية والسلبية والحدود الفاصلة بينهما.

وجاء الباب الرابع يحوي بين جنباته ثلاثة فصول، الفصل السابع: عوامل تنمية البعدين الجسمي والنفسي. والفصل الثامن: عوامل تنمية البعد الاجتماعي، والفصل التاسع: عوامل تنمية البعد الروحي. وقدم المؤلف بعض الدروس التطبيقية التي يمكن الاستفادة منها في تنمية البعدين الجسمي والنفسي.

وحري بنا القول إن ما جاء به الكتاب من موضوعات لا يعد سد ثغرة فقط في مجال الصحة النفسية والسعادة فحسب، بل قيمته الحقيقية في التشخيص والعلاج النفسي من وجهة نظر التراث الإسلامي الأصيل، إذ استطاع المؤلف أن يوظف الآيات الكريمة والأحاديث النبوية التي جاءت لتوفر للإنسان السعادة التي ينشدها، فالكتاب جاء ليبصر علماء النفس من المسلمين بذخيرة لم تستثمر، فالمنهج الإسلامي ذاخر بمعالجة الظروف والأحداث والمواقف التي يمر بها الإنسان، وبيان كيفية مواجهتها لتحقيق أقصى درجات التوافق النفسي.

وفي علم كاتب هذه السطور أن الكتابات التي تقع بين الإسلام وعلم النفس قليلة إذا ما استثنينا مؤلفات المرحوم الأستاذ الدكتور محمد عثمان نجاتي (القرآن وعلم النفس، والحديث النبوي).

Political Sciences

The Crown of Sciences: Can it be Just a Science? The Journey of Political Sciences in the 20th Century

Naser M. Arif *

Throughout history political science has been recognised as the peak of the hierarchy of disciplines. To Aristotle, politics touches on all the aspects of public life which the rulers should deal with. Therefore, political science, by nature, is not like any other field of knowledge. The history of its development in the twentieth century is a manifestation of this thesis and in fact a realistic reflection of it. From the second half of the nineteenth century until the 1970s, political science has tried to become a discipline just like other social and sometimes natural sciences. Nonetheless, the question is still hanging: Has political science become a discipline independent from other social sciences? Or has the circle been completed and political science, after a century of struggle, is back to the first question?

This study, however, attempts to develop a different approach for studying the evolution of political science in the twentieth century by incorporating three approaches: history of science, sociology of science, and epistemology of science. These approaches will be spun together in the stages of development of political science. These stages are: 1. the stage of independence of political science from other disciplines, like history, philosophy, economy and law, 2. the stage of the shift of political scholarship to a science in the logical positivist sense, and 3. The stage of revision, criticism and post-isms.

Key words: Politics, History of science, Behaviorism, Post-modernism, Post-behaviorism, Epistemology, Positivism.

* Faculty of Arts & Sciences, Zayed university, U.A.E., and Dept. of Political Sciences, Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo University, Egypt.

Economics

Examination of the Effects of Personal Characteristics and Job Stress on Organizational Commitment in the Health Sector in Kuwait

*Abdulaziz A. A. Taqi**

The purpose of this study was to examine the relation between organizational commitment and job stress of the employees in the health sector in Kuwait. A survey instrument was distributed to 230 employees randomly selected in four different jobs. Respondent's age, degree, type of job and length in service emerged as the most important variables to affect organizational commitment. Also the study reflects a relatively high level of job stress and organizational commitment among employees working as nurses. It was found that there is a negative correlation between organizational commitment and job stress.

Key words: Job stress, Organizational commitment, Health organization in Kuwait, Nurses secretaries.

* College of Business Studies, Kuwait.

Psychology

The Differences in Self-Learning Disposition, Test Anxiety, and Level of Ambition between High and Low Achiever Students in First Grade of High School

Abdullah Taha Al Safi *

The study investigates the differences in self-learning disposition and deals with test ancxiety as an emotional variable that points to frustration associated with testing, and that has a negative effect on performance, as well as level of ambition as an indicator for high and low performance level. The sample of the study (N = 298) includes first grade of high school male students in Abha and khamis-Mushait, Saudi Arabia. The statistical analysis of the results has shown the following; there is a significant effect of disposition of self-learning on high-achievers, a significant effect of anxiety on low-achievers, and a significant effect of ambition on high achievers. The findings of the study have been analyzed in terms of the theoretical framework, and the results of previous studies, including a number of suggestions and recommendations.

Keywords: Self-learning Disposition, Test anxiety, Level of ambition, Achievement.

* Psychology Department, - Educational King Khalid University, Abha, Saudi Arabia.

Geography

Crime Theatre: A Geographical Perspective for Supporting Police Role in Preventing Crime

Mohamed Medhat Gaber*

The paper aims to show that crime should be studied within an interdisciplinary approach. Crime theatre is ignored in most crime studies. The paper discusses the development of crime theatre and its spatial components, e.g., crime theatre characteristics, spatial variations in crime ratios, the role of urban morphology, and urban land uses in crime occurrence. Special attention is devoted to the stages of spatial perception of individuals in crime theatre and the concept of mental maps. The movement of criminals in the crime theatre represents the core of crime theatre analysis, and is deeply interpreted through the role of both geographic information systems (GIS) and remote sensing (RS) in supporting police efforts in crime prevention.

Ten recommendations are presented to enhace more investigations related to crime theatre. The study calls for integrating both spatial and behavioral dimensions to understand the relation between crime theatre and crime prevention.

Key words: Crime theatre, Spatial dimensions, The journey to crime, Geography of crime, Crime prevention, GIS,RS.

* Professor of Geography, Al-Minya University,Egypt.

Psychology

Applying Social Science Research to Solving the Problems of Modern Nations: Problems and Pitfalls

David Lester

Social scientists have been unable to bring about changes in social policies. This paper examines several reasons for this failure. Each issue is open to exploration by a variety of tactics, and researchers typically choose only one or two of the many tactics available to them. The bias of the researcher appears to affect the tactic chosen and the interpretation of the results. Thus, researchers can support both positions on any issue. There are some research studies support the deterrent effect of capital punishment on murder, while others provide no support for such a deterrent effect.

The lack of impact on social policies by social scientists is also hindered by their efforts to make social science research "value-free," by their unwillingness to work together to arrive at a consensus, and by the rivalries between the different disciplines.

Key words: Human behavior, Personal violence, Execution, Suicide, Prevention of suicide, Social policy.

* Professor of Psychology, The Richard Stockton College of New Jersey, U.S.A.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – لا يزيد عدد جداول البحث عن خمسة جداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)،

كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.





تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تنشر

البحوث التربوية المحكّمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

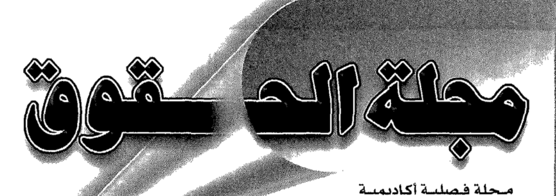
الاشتراكات:

في الكويت:	ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية:	أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية:	خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ -٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣







تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريّة علميّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٦٠ صفحة وأن لا يزيد على ٢٠٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الأخرى داخل الكويت، وخارجها.
- يرفق بكل بحث ملخص له باللغة العربية وآخر بالإنجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف ٣٠ نسخة مجاناً.

الاشتراكات

الاشتراكات	للأفراد	للمؤسسات
داخل الكويت	٧ د.ك	٣٧ د.ك
الدول الأجنبية	٣٧ دولاراً أمريكياً	١٥٠ دولاراً أمريكياً
الدول العربية	١٠ د.ك	٣٧ د.ك

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي: للأفراد ١٠ د.ك

توجه المراسلات إلى:

رئيسة هيئة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ – الخالدية – رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس: ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-adab
http://Pubcouncil.kuniv.edu.kw/AFA/
E-mail:aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



علمية . أكاديمية . فصلية . محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير: أ. د. عبدالمالك خلف التميمي

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير - ديناران للطلاب - 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 دينارا للمؤسسات.

الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات.

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

ندوات - مناقشات - عروض كتب - تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب: 26585 الصفاة - رمز بريدي 13126 الكويت

هاتف: 4817689 - 4815453 - فاكس: 4812514

e-mail: ajh@kucø1.kuniv.edu.kw

يمكنك الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الانترنت

http://kucø1.kuniv.edu.kw/~ajh



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة فصلية محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.. إلخ (باللغتين العربية والإنجليزية).

الأبواب الثابتة

- البحوث (باللغتين العربية والإنجليزية).
- عرض الكتب ومراجعاتها.
- التقارير: مؤتمرات - ندوات.
- البيبلوجرافيا العربية والإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير - الدكتوراه).
- ملخصات باللغة الإنجليزية للبحوث المنشورة باللغة العربية وبالعكس.

الاشتراكات

دولة الكويت: ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: ١٥ دولار للأفراد، ٦٠ دولار للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

ص.ب: 17073 - الخالدية الكويت - الرمز البريدي 72451

تليفون: 4833215 - 4833705 - فاكس: 4833705

E-MAIL:JOTGAAPS@KUC01.KUNIV.EDU.kW

Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http:,,pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org,general/eng,infoserv/db,dare.html

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Political and Human Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2002 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.
For mail in the Arab States, add one K.D. per year.
Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.
Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.
Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01. kuniv. edu. kw/~jss





JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 30 No.1 2002

Article

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship of Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Faculty of Arts 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.